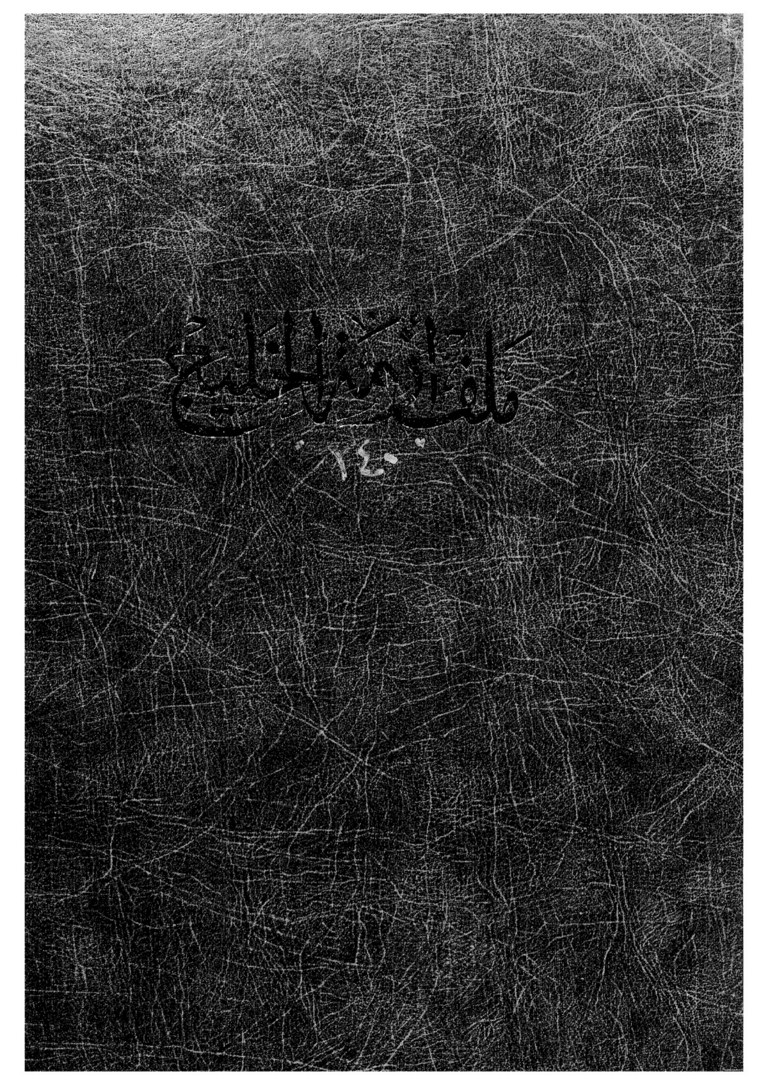

ملف أزمة الخليج
١٤٠

بسم الله الرحمن الرحيم

أزمة الخليج
نتائج وتداعيات

المجلد ١٤٠

آثار عامة على الاقتصاد المصرى

١٩٩١

اعداد : مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٢

قائمة محتويات



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ ابريل ١٩٩١

«صندوق الأزمة» .. هل يعيد التوازن المفقود للعلاقات الاقتصادية العربية؟

اسفرت اجتماعات قمة مجلس التعاون الخليجي التي انتهت منذ أيام في «الدوحة» عاصمة قطر ، عن قرار بانشاء صندوق لدعم اقتصاديات الدول العربية التي تضررت من ازمة الخليج .

واذا كان توقيت انشاء الصندوق قد جاء متزامنا مع التصعيد السياسي والعسكري للأزمة ، فان ذلك يعني دلالات ذات معنى ابسطها اعادة رسم خريطة القوى المساندة للموقف العراقي بما يضمن مواقف جديد .

تحليل يكتبه :

محمود عبدالعظيم

اما بالنسبة للدول التي اتخذت مواقف مبدئية الى جانب دول الخليج منذ اللحظة الأولى للازمة ، ومنها مصر ، فان الموقف يختلف .. واذا كان الصندوق المزمع انشاؤه هو المؤسسة المالية العربية الرابعة التي تختلف في تكوينها عن ظروف تكوين المؤسسات الاخرى ، فان دور هذا الصندوق يختلف بالتاكيد عن ادوار الصناديق الاخرى .. فما هو اذن الدور الذي يمكن ان يقوم به هذا الصندوق في دعم اقتصاديات الدول المتضررة ؟.. وما هو الدور الذي يجب ان يؤديه في مصر باعتبارها على راس قائمة الدول المتضررة ؟.. واخيرا .. هل ينجح الصندوق في اعادة التوازن المفقود للعلاقات الاقتصادية العربية ؟! هذا التحليل محاولة للبحث عن اجابة على هذه التساؤلات .

اولوية للبطالة والعمالة

يعتبر «صندوق الازمة» هو المؤسسة المالية العربية الرابعة التي انشئت لدفع عجلة التنمية بالبلاد العربية ، خلال السنوات العشرين الاخيرة ، بعد صندوق النقد العربي ، وصندوق الإنماء العربي ، وهيئة الخليج للتنمية في مصر . ويتم تشكيل مجلس ادارة هذا الصندوق - وفقا للمعلومات المتوافرة حتى الآن - من وزراء مالية دول مجلس التعاون الخليجي الست .. ويبلغ اجمالي راس المال المستثمر به ١٥ مليار دولار ، وتتولى السعودية وقطر والبحرين والكويت وعمان والامارات سدادها بنسب متساوية .. ويتولى الصندوق - كما جاء في توصيات القمة الخليجية - تمويل مشروعات التنمية السريعة في عدد من الدول العربية ، للمساهمة في تخفيف اعبائها الاقتصادية ، ومحاولة تعويض هذه الدول عن الأضرار ، التي لحقت بها بسبب ازمة الخليج .

وبما ان مشكلة البطالة ، تقفز لتحتل المرتبة الاولى في كل من مصر وسوريا والجزائر وتونس والسودان ، فلابد ان تحظى بالاهتمام الأول للقائمين على امر الصندوق .. وينصح الخبراء بحل هذه المشكلة في خطين متوازين ، الأول : تمويل مشروعات استثمارية بقروض من الصندوق الجديد ، لاستيعاب اكبر عدد ممكن من العمالة العائدة العاطلة .. والخط الثاني : البدء في تنفيذ خطة لاعادة هيكلة العمالة الوافدة بدول الخليج ، لتحل العمالة العربية القادمة من الشمال الافريقي بالتحديد محل العمالة الاسيوية القادمة من باكستان ، والهند ، والفلبين .. ويطالب المراقبون بعدم تورط الصندوق مرة اخرى في منح حكومات الدول المتضررة قروضا مباشرة لدعم ميزان مدفوعاتها ، لأن التجربة اثبتت ان ذلك لا يعود بفائدة مباشرة وسريعة على المواطن العادي .. بل يجب توجيه هذه القروض الى مشروعات استثمارية عن طريق مؤسسة ضمان الاستثمار العربية .

ضرورة تركيز دور الصندوق فى مصر على تشغيل العائدين والمشاركة الاستثمارية

● مشاركة استثمارية ●

وكما تاتي مصر في مقدمة الدول التي تضررت من الغزو العراقي للكويت ، فان الدور المطلوب من «صندوق الأزمة»

يكتسب اهمية كبيرة ، خاصة ان مصر مقبلة على اشد مراحل ازمتها الاقتصادية ، بمجرد بدء تنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولى .. كما تاتى اهمية دور الصندوق فى مصر من دور مصر فى الأزمة عسكريا وسياسيا .. وتؤكد المعلومات ان حجم المعونات الاقتصادية التى حصلت عليها مصر من مؤسسات التمويل العربية منذ عام ١٩٧٦ ، وحتى الآن وصل الى ١٦,٧ مليار دولار ، تم تخصيص نصفها تقريبا لدعم ميزان المدفوعات ، والباقى لتمويل مشروعات مدرجة بخطة الدولة للتنمية ..

ويحدد المراقبون الدور المطلوب من الصندوق الجديد فى مصر ، بتمويل مشروعات الخطة الخمسية المهددة بالتوقف ، بسبب تراجع عائدات النقد الاجنبى ، على ان تسدد تلك القروض بعد فترة سماح ، بفائدة بسيطة ، وتمويل مشروع ترعة السلام ، الذى يهدف الى استصلاح خمسة ملايين فدان فى سيناء ، والذى كان قد تم الاتفاق مع الكويت على تمويله قبل الغزو . يطالب المراقبون بضرورة دخول الصندوق كشريك استثمارى لراس المال العربى والشركات المتعددة الجنسيات العاملة فى مصر ، فى عدد من المشروعات المضمونة .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩١

وانتهى اغرب عام في تاريخ الاقتصاد المصرى

كساد عنيف و ٢٧ مليار جنيه خسائر أزمة الخليج

شهد عام ٩٠ العديد من الاحداث الاقتصادية الهامة التى كان لها انعكاس واضح على مختلف اوجه النشاط الاقتصادى .

تصدرت ازمة الخليج قائمة حصاد عام ٩٠ .

وجعلت ختامه كابوسا ، وليس مسكا كما كان متوقعا ، اسفرت محصلة الازمة عن انتكاسة اقتصادية مروعة احدثت اختلالا فى هيكلة الاقتصاد المصرى ، تعدت آثارها المباشرة حدود السوق المحلى من معاملات يومية ، وكساد ، وضعف لقيمة الجنيه ، الى معملاتنا مع دول العالم الخارجى .

كان من نتائج الازمة تجميد والغاء العديد من الاتفاقيات الاقتصادية ، ووقف برامج المساعدات لتمويل بعض المشروعات المشتركة الجديدة ، بالاضافة الى الخسائر المتلاحقة التى اصابت قطاع الاعمال ، وتزايد العجز فى ميزان تجارة السلع والخدمات ، والموازنة العامة للدولة بسبب - حالة الجفاف - التى احدثتها الازمة فى مواردنا من العملات الحرة .

وطبقا للتقديرات المعلنة بلغت خسائر مصر خلال فترة الازمة ٩ مليارات دولار ، بما يعادل ٢٧ مليار جنيه ، ويتمثل هذا الرقم فى خسائر مباشرة بلغت ٥ مليارات دولار ، تشمل انخفاض التحويلات النقدية للعمالة المصرية العربية بالخارج بحوالى ٢,٤ مليار دولار ، وانخفاض الدخل السياحى بحوالى مليار دولار نتيجة الغاء ٧٠٪ من الحجوزات فى الفنادق والمنشآت السياحية ، الى جانب ٥٠٠ مليون دولار قيمة الانخفاض فى عائدات شركات الطيران ، والتشييد المصرية العاملة فى الكويت والعراق . و٣٠٠ مليون دولار قيمة الانخفاض فى دخل قناة السويس . نتيجة توقف مرور ناقلات بترول العراق ، والكويت فى القناة ، والتى تصل حمولاتها الى ٧ ملايين طن سنويا . ويتضمن كشف الخسائر ٣٠٠ مليون دولار قيمة الخسائر الناجمة عن الغاء بعض التعاقدات والصفقات التجارية مع العراق والكويت ، هذا فضلا عن ايداعات وارصدة المصريين بالكويت .

اما الخسائر غير المباشرة فتتمثل فى ٤ مليارات دولار قيمة استثمارات عاجلة مطلوبة لتوفير فرص عمل لجزء من العمالة العائدة ، فضلا عن تكاليف نقل العمالة والتى تتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ دولار للفرد الواحد !

ومن حصاد اقتصاد العام صدور قانونين اقتصاديين تم العمل بهما ، وكالعادة انفردت الحكومة باعدادهما بمفردها دون مشاركة الاطراف المعنية بالتطبيق . كما تم اعداد قانون ثالث يصدر قريبا . القوانين الاقتصادية الثلاثة هى .. سرية حسابات البنوك وصدر تحت رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ كحافز للمودعين سواء كانوا مصريين او عربا على زيادة ايداعاتهم فى البنوك المصرية ، بدلا من الخارج ، وكضمان وحماية للمتعاملين مع الجهاز المصرفى ، وقانون تملك العقارات للاجانب ، والذى تبعه قانون اطلاق حرية التصرف فى العقارات بالبيع لغير المصريين . الى جانب قانون ضريبة المبيعات .

آخر حصاد عام ٩٠ هو اعداد الصورة النهائية للائحة الموحدة للاستيراد والتصدير . والتى تم فى اطارها رفع الحظر عن اكثر من ٢٠٠ سلعة من قوائم حظر الاستيراد .

وبالنسبة لاتفاقيات المنح والقروض التى ابرمتها مصر مع دول العالم المختلفة خلال عام ٩٠ . فقد بلغت قيمتها مليارين و ٢٩٠ مليون دولار . تمثل اتفاقيات القروض مليارا و ٥٤ مليون دولار ، والمنح التى لاترد مليار و ٢٣٦ مليون دولار . وجميعها تستخدم فى تمويل مشروعات البنية الاساسية وبعض المشروعات الصناعية . اما الدول المانحة للمساعدات فهى : الولايات المتحدة الامريكية ، ودول مجموعة السوق الاوربية المشتركة ، كما حصلت مصر على ٣٣٧ مليون دولار من صندوق وبنك التنمية الافريقى ، والبنك الدولى كقروض . و٥٩ مليون دينار كويتى من صندوقى النقد العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، والكويتى للتنمية الاقتصادية ، و٧٥ مليون دولار من صندوق ابو ظبى .

ابرز احداث ١٩٩٠ هو اسقاط ما قيمته ١٣,٣ مليار دولار ديونا خارجية على مصر ، منها ٧,١ مليار دولار ديونا عسكرية للولايات المتحدة الامريكية ، و٦,٢ مليار دولار اجمالى المديونية



المصدر : الوفد

التاريخ : ابريل ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المستحقة لدول الخليج الامر الذى يساهم فى خفض المديونية الخارجية بما يعادل الربع ، وتمهد الطريق للاتفاق مع صندوق النقد الدولى ، واعادة جدولة الديون .

كما تضمن حصاد عام ٩٠ عقد ٦ اجتماعات للجان عليا مشتركة بين مصر والمملكة العربية السعودية وليبيا والمغرب وسوريا ، الى جانب لجنة مشتركة مع الكويت تم عقدها قبل كارثة الغزو العراقى للكويت . اسفرت هذه اللجان الست عن التوقيع على اكثر من ٢٠ اتفاقية جديدة للتعاون الاقتصادى والتجارى ، والفنى .. بجانب عقد مباحثات ثنائية مع قطر والبحرين وسلطنة عمان واليمن ، وتعد اللجنة العليا المصرية السورية المشتركة من اهم احداث عام ٩٠ تدعيما للتقارب المصرى السورى بعد فترة انقطاع دام اكثر من ١٨ سنة .

وتم لاول مرة التوقيع على ١٠ اتفاقيات جديدة دفعة واحدة مع ليبيا ، تتمثل فى اطلاق حرية التملك والانتفاع بالعقارات والاراضى ، وتشجيع وحماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبى ، وتسهيل مرور السيارات ، وحرية التنقل ، والاقامة والعمل التفضيلات الجمركية .

كما تم اختيار القاهرة مقرا لعدد من المنظمات العربية منها ، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول « اوابك » ونقل نشاط عدد من الصناديق العربية الى القاهرة وذلك بصفة مؤقتة لحين انتهاء ازمة الخليج .

كما شهد عام ٩٠ ارتفاعا جامحا فى اسعار الدولار لم يسبق له مثيل فى السوق المصرى . حيث تعدى الدولار سعر ٣٢٥ قرشا فى السوق السوداء ، و٢٨٨ قرشا السعر الرسمى فى السوق المصرفية الحرة للنقد الاجنبى . وذلك على عكس اسعار الدولار فى جميع اسواق العالم ، والتى تشهد انخفاضا متواليا . باستثناء مصر الدولة شبه الوحيدة التى تشهد قفزات مطردة فى اسعار الدولار .

شهد عام ٩٠ نهايات لبعض شركات توظيف الاموال ، ويعد اهم حدث على المستوى المحلى هو توقيع اكبر صفقة تجارية باسم « صفقة ال الريان » بين مدير ادارة التحفظ ، ونيابة الاموال العامة ، وممثل المشترين رشاد نبيه المحامى ، وتبلغ قيمة الصفقة ١,٥ مليار جنيه . ويستفاد منها ١٨٧ الف مودع .

● عام الاوكازيونات ●

وقد تميز عام ٩٠ بتزايد الاقبال فى شركات القطاعين العام والخاص على عقد الاوكازيونات ، واسابيع التخفيضات ، الى جانب مواسم الاوكازيونات المعتادة مرتين كل عام . وذلك كمحاولة لتخفيف حدة حالة الكساد التى تشمل جميع الانشطة الاقتصادية ، ولتقليل معدلات المخزون الراكد ، المرتفعة ولاستمرار النشاط بدلا من التوقف واغلاق المصانع ، بهدف سداد المديونيات المستحقة عليها للبنوك .

طلعت الطرابيشى



المصدر : السياسى

التاريخ : ١ يناير ١٩٩١

الاقتصاد المصرى واحتمالات الحرب فى الخليج

الاحتمالات المتوقعة :

- نقص حاد فى موارد السياحة
- توقف كامل للملاحة بقناة السويس
- ارتفاع سعر بيع البترول

المصدر : السياسي
التاريخ : ١ يناير ١٩٩١

كتب ابراهيم عبد العزيز

مع زيادة احتمالات نشوب الحرب في منطقة الخليج. تثار تساؤلات عديدة حول تاثير هذه الحرب على الاقتصاد المصرى هل ستتأثر موارد مصر من النقد الاجنبى وماهى اهم الاجراءات التى يجب اتخاذها لتجنب الاثار السلبية لنشوب الحرب ؟

الآثار السلبية لنشوب الحرب على الاقتصاد المصرى يحددها د. صلاح الجندى استاذ الاقتصاد بجامعة المنصورة فى عدة جوانب اهمها :

● النقص الحاد فى موارد السياحة حيث ان المنطقة بالكامل ستفقد الدخل السياحى سواء من السياحة العربية او السياحة الاجنبية .. وان كان متوقعا زيادة اعداد العرب المقيمين فى مصر من دول الخليج الذين سيغادرون دولهم اذا قامت الحرب



● والمورد الثانى هو قناة السويس التى سوف تتوقف بالكامل هى الاخرى نتيجة توقف حركة الملاحة من خلالها طوال فترة الحرب ..

● كما ان تحويلات العاملين بالخارج ستنقطع نهائيا طوال فترة الحرب وانقطاع الاتصالات مع دول الخليج وكذلك التبادل التجارى بين مصر والدول العربية سوف يتناقص بشكل كبير فى حالة نشوب الحرب والى جانب الآثار السلبية فانه من المتوقع زيادة اسعار البترول بصورة كبيرة قد تصل الى ٦٠ دولارا للبرميل واذا استمرت الحرب مدة طويلة فان اسعار البترول قد تصل الى ١٠٠ دولار للبرميل ..

آثار مؤقتة

ولكن يجب ان نؤكد ان هذه الآثار هى آثار وقتية ومرتبطة بفترة الحرب فقط .. ولكن بعد انتهاء الازمة سواء سلما او حربا فان النتائج ستكون ايجابية للاقتصاد المصرى حيث يزيد التعاون بين مصر والدول العربية خاصة الخليجية ويزيد اعتماد هذه الدول على مصر فى المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية وسوف يكون هناك مزيد من المرونة فى التفاهم مع المنظمات الدولية وتزيد مساعدات الدول الاوربية لمصر ..

كما سيعود للعمالة المصرية حقها فى الاهتمام واحلالها محل العمالة الاجنبية .. وسيعاد النظر فى العلاقات العربية اقتصاديا وسياسيا ويكون هذا التغيير فى صالح مصر سواء انتهت الازمة سلميا او بالحرب بعد الموقف المشرف الذى وقفته مصر الى جوار العدل والشرعية ..

ضعف الموارد

ويتفق سيد ابو الليل مدير المكتب الفنى ببنك مصر : ان نشوب الحرب سوف يؤثر على موارد مصر من النقد



سيد ابو الليل — د . حمدى عبد العزيز

الاجنبى بصورة كبيرة خاصة على السياحة والتحويلات وايرادات قناة السويس لكن هذا التأثير مرتبط بفترة الحرب كما ان سوق البترول سوف يحدث فيها اضطراب وعدم استقرار فى الاسعار الى ان تنتهى الحرب .. وسوف تستمر هذه الآثار بعد الحرب خاصة فيما يتعلق بالسياحة وتحويلات المصريين بالخارج التى سوف تحتاج لفترة من الوقت حتى تستقر وتنتظم كما ان فترة مابعد الحرب سوف تكون فترة ترقب وانتظار .. وبالتالى فان الاقتصاد العربى والمصرى سوف يتأثر تأثرا كبيرا بنشوب الحرب خاصة فيما يتعلق بحركة رؤوس الاموال التى سوف يزداد هجرتها للخارج ولكن بعد انتهاء الازمة فانه ستكون هناك ترتيبات جديدة فى المنطقة العربية وتزداد العلاقات المصرية الخليجية بصورة خاصة فى المجالات الاقتصادية والعسكرية .

ومن المتوقع ان تنشأ تنظيمات جديدة فى المنطقة ومن المطلوب أن تشارك مصر وتكون عضوا فى مجلس التعاون الخليجى حتى تتخطى التنظيمات العربية الحواجز الجغرافية ويكون هناك نوع من التفاعل ونعيد النظر فى التنظيمات السياسية والاقتصادية فى الوطن العربى بجرأة اكثر

العلاقات المصرية العربية

ويرى د . حمدى عبد العظيم باكاديمية السادات : أن موارد مصر من النقد الاجنبى قد تأثرت بالفعل وبلغت خسائر مصر حوالى ٩ مليار دولار حسب التصريحات الرسمية كما ان منطقة الخليج تعتبر حاليا فى حالة حرب ولم يبق سوى اندلاع المواجهة العسكرية .. وفى هذه الحالة فان السياحة سوف تتوقف نهائيا خاصة السياحة الاوربية .. كما ان قناة السويس سوف تتوقف حركة المرور فيها نهائيا ومثلها تحويلات العاملين بالخارج .. ولكن مدى تأثير مصر يتوقف على مدة الحرب وطولها وهى آثار وقتية مرتبطة بوقت الحرب فقط .. ولكن بعد الحرب فان الدول العربية ستعيد النظر فى العلاقات فيما بينهما وسوف تستفيد مصر ايجابيا لانها لعبت دورا مؤثرا فى ادارة الازمة وكان لها موقف مشرف الى جانب الشرعية ..



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٦ يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حتى تنتهى أزمة الخليج

مطلوب إعفاء مؤقت لسيارات العائدين

مرة اخرى ... تدخل سيارات العائدين دائرة الافراج المؤقت لثلاثة اشهر جديدة اضافة الى الاشهر الستة التى انتهت مدتها قبل بضعة ايام .

جاء ذلك فضا للاشتباك المتكرر بين اصحاب السيارات العاجزين عن سداد ضرائب سياراتهم وبين مصلحة الجمارك المطالبة من جانب وزارة المالية بسرعة تحصيل تلك الضرائب والرسوم !

ولكن هل سيقضى هذا الحل على معاناة اصحاب السيارات العائدة مع الجمارك ام أن الازمة ستتجدد مرة اخرى بعد انقضاء مدة الافراج ؟!

امام مجمع السيارات بمدينة نصر احتشد المئات من اصحاب السيارات يطرحون نفس السؤال ... ماذا سنفعل بعد انتهاء شهور المهلة ؟ !

وعلى الجانب الاخر كانت وزارة المالية قد منحت عدة تسهيلات لاصحاب السيارات العائدة من بينها السماح لهم بالافراج المؤقت لمدة ثلاثة شهور فى البداية وفور عودتهم لتدبير قيمة رسوم السيارة ... ثم قامت بمد المهلة الى ثلاثة اشهر اخرى فى الوقت الذى تحفز فيه الراغبون فى السداد بخصم ٤٠ ٪ من قيمة الضرائب على ان يدفع ٢٥ ٪ من قيمتها بعد الخصم ويقوم بسداد المبلغ الباقى على اقساط لمدة سنتين .

وعندما عجز الكثيرون من اصحاب السيارات عن السداد وفقا لتلك التسهيلات قامت مصلحة الضرائب بمد فترة الافراج الى تسعين يوما اخرى بدأت فى الشهر الجارى وحذرت فى نفس الوقت من التباطؤ فى السداد لان ليس فى

تحقيق : عبد العظيم الباسل

امكانها الا القبض على السيارة وبيعها فى المزاد العلنى لتسديد قيمة الضريبة واعطاء باقى ثمنها لصاحبها .!

نحن مصريون

فى مواجهة رأى الجمارك بدأ العديد من اصحاب السيارات من بينهم :

● ابراهيم حامد مصطفى ـ صاحب سيارة بيجو ٥٠٤ ـ قائلا : نحن مصريون ولماذا لانعامل معاملة الكويتيين المتمتعين بفترة سماح حتى تنفرج



ازمتهم ؟ ولماذا لانعامل ايضا معاملة الشركات السياحية التى تأخذ افراجا يتجدد لمدة ٥ سنوات ؟!

● ابراهيم زكريا ... لماذا لاتحسب قيمة جمارك السيارة على سنة شرائها ووفقا لسعر تحويل العملة التى تم الشراء بها آنذاك بدلا من ان ندفع قيمة جماركها الان مضروبة فى ثلاثة اضعاف .

● الامر الغريب يطرحه محمد يحيى عبد القادر ـ عائد من الكويت ـ قائلا : تعال معنا الى داخل الجمرك واسأل عن قيمة جمرك السيارة سوف تجد لها اكثر من قيمة فاين هى الارشادات والبنود الواضحة داخل دائرة جمرك السيارات ؟!

● عبد الله على ، عائد من الكويت ـ العالم باسره تعاون معنا واسقط جزءا كبيرا من ديوننا ... فكيف لاترفق مصر بابنائها العائدين وتمنحنا فترة سماح كافية مادمنا تحت ايديهم !

● عطية فتحى ـ عائد من الكويت : فى داخل دائرة السيارات مئات من عبد الروتين رغم وجود الشعارات التى تقرؤها على الجدران والقائلة بان « عبد الروتين مات » .

صورة من الداخل

وداخل دائرة جمرك السيارات تجد العشرات من المصريين يتدافعون على موظف الجمرك للاستفسار عن حالات سياراتهم وقيمة رسومها بعضهم يجاب عن استفساره وبعضهم الاخر لايعيره الموظف اى انتباه .

طرحنا ذلك على مدير جمارك السيارات فوجهنا الى المسئول عن الكلام فهو لايملك سوى تنفيذ التعليمات .

قالها ... وحاولنا أن نجد اية



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٦ يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ الجمارك : القواعد الجمركية تنظمها قرارات وزارية ... وليس لدينا اية تسهيلات !

□ العائدون : نحن مصريون ونطلب معاملتنا أسوة بالكويتيين والشركات السياحية في مصر !

ارشادات معلقة على جدران الدائرة او اية بنود لحساب قيمة جمارك السيارات فلم نجدها .

وهنا لم يكن امامنا الا ان نصطحب البعض من اصحاب الشكاوى ونتوجه الى مصلحة الجمارك وهناك

استقبلنا نجيب فرج وكيل الوزارة ومستشار مصلحة الجمارك قائلا : نحن نطبق القواعد الموجودة والتي تنظمها قرارات وزارية ورغم هذا نلجأ الى الاستثناءات بمد فترات الافراج المؤقت حتى وصلت الى ٦ شهور من عودة المصريين بالآلاف .

وتمشيا مع هذه التسهيلات قررنا منحهم ثلاثة أشهر اخرى كفترة سماح لتدبير امورهم ، وليس في مقدورنا ان نعدهم باكثر من هذا !

● صاحب سيارة يقاطعه : لقد اخبرونا في نادى الخليج للسيارات بامكانية التحايل على السداد عن طريق الخروج بالسيارة خارج مصر والعودة بها مرة اخرى للاستفادة من الشهور الستة كفترة سماح فهل هذا قانوني !

يرد مستشار الجمارك : القانون والقرارات تعتبر ذلك قانونيا ومسموحا به رغم انه تحايل على الاجراءات .

رئيس المصلحة يتكلم ..

فتحى سلامة رئيس مصلحة الضرائب ووكيل اول وزارة المالية يشرح لأصحاب الشكاوى امكانيات المصلحة في الاستجابة لطلباتهم بقوله : امكانياتنا محدودة ولابد ان تأخذ الدولة حقها كما تعطى كل مواطن حقه . واعتقد ان شهور المهلة المطبقة الان ستكون فترة كافية للمراجعة من جانب كل عائد على ان يقوم على دفع الرسوم والاستفادة بمزايا التقسيط والاعفاءات واما ان يدع سيارته داخل دائرة الجمرك لتباع في المزاد .

● نجيب فرج مستشار المصلحة يعقب قائلا : بالاضافة الى ذلك فهناك دراسة جار اعدادها منذ اربعة اسابيع لعرضها على وزارة المالية بهدف اعادة النظر في الرسوم الجمركية على السيارات بداية من موديل ١٩٨٥ وماقبله لاتخاذ قاعدة ضريبية عادلة . وحتى تصدر القرارات المترتبة على هذه الدراسة فليس امامنا سوى ان نطبق القواعد والقوانين السارية بعد انقضاء شهور الافراج . وحتى لو صدرت نتائج هذه الدراسة بعد سداد قيمة الجمرك فسوف يستفيد منها اصحاب السيارات الذين قاموا بتسديد رسوم سياراتهم لانه سيبقى عليهم عدة اقساط .

اما عن البيانات والارشادات الواضحة داخل دائرة جمرك السيارات فسوف يتخصص لها موظف مسئول لتقدير قيمة رسوم كل سيارة وابلاغها لمن يطلبها منه كنوع من الاستعلامات الضرورية .

وهكذا ستظل سيارات العائدين سائرة خلال اشهر الافراج لتتوقف مع انتهائها امام ساحة الجمرك وليس امامها سوى طريقين اما دفع الرسوم الجمركية واما البيع علنا في المزاد . وبين الطريقين يشتد الجدل مرة اخرى بين مصلحة الجمارك واصحاب السيارات بينما القرار الحاسم في يد وزارة المالية □

٤,٢ مليار دولار خسائر مصر فى أزمة الخليج

علم مندوب « الاهرام » ان خسائر مصر حتى الآن بسبب العدوان العراقى على الكويت بلغت ٤ مليارات و٢٠٠ مليون دولار سيولة مالية كانت ترد من السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين الذين كانوا يعملون فى المنطقة ، وذلك الى جانب ٨ مليارات و ٢٥٠ مليون جنيه مصرى قيمة المرتبات والأجور التى تدفع للعائدين من الخليج .

التخوف الوهمى وراء ظهور طوابير المخابز

الزحام الشديد أمام المخابز .. لماذا ظهر هذه الايام .. هل نقص الانتاج ام ان الاستهلاك هو الذى زاد .. ام ان هناك شيئا آخر جعل الناس يتكالبون على المخابز فى محاولة للحصول على اكبر كمية ممكنة من الخبز .. ومن اجل الوقوف على حقيقة هذه الظاهرة الغريبة قامت الاخبار امس بجولة موسعة تفقدت فيها العديد من المخابز على مستوى القاهرة والجيزة والتقت بالعديد من الناس والمسئولين بوزارة التموين ومباحث التموين واصحاب المخابز الخاصة ..

كانت الملاحظة الاولى هى وجود طوابير طويلة امام المخابز واكشاك بيع الخبز من الرجال والنساء والاطفال .. وكأن الـ٢٠ مليون رغيف التى تطرح فى العاصمة يوميا لا تكفى الاستهلاك ..

● لفت نظرى امام احد اكشاك البيع بحى بولاق ان بعض السيدات يشترين الخبز بـ٥ جنيهات و ٧ جنيهات ورأيت فى حى جنوب الجيزة احد اصحاب السيارات الخاصة وقد قام بشراء عيش بـ١٠ جنيهات ..

● سألته لماذا ؟

● قال على الفور هو مش فيه حرب يبقى ما اخزنش عيش ليه .. ويضيف : هو احنا اغنى من السعوديين .. لقد سمعت فى اذاعة لندن ان الناس فى السعودية تقوم بتخزين المواد التموينية ..

● وأسأله : ماذا تعمل .؟

●● تاجرا والحمد لله معايا اللى يخلينى اعمل حسابى لأى ازمة ..

● فى شبرا سألت احدى السيدات واسمها روحية احمد حسن .

●● بكم تشترين خبزا ..

●● بـ٣ جنيهات بس .. اصل ما اقدرش اقف كثير وبالليل حابعت ابنى يقف فى الطابور ..

●● خديجة بكرى (موظفة) الحقيقة الناس معذورة خايفين للحرب تقوم ..

●● فتحى ابوحجر المشرف على كشك بيع الخبز الموجود امام سينما على بابا ببولاق .. يقول : التعليمات جاءت لنا بالعمل طوال الـ٢٤ ساعة بعد ان كانت لاتزيد عن ١٨ او ٢٠ ساعة على الاكثر .. والورديات تعمل بأقصى طاقتها .

● وأسأله : كم رغيف يوزعه الكشك فى اليوم .. ؟

حاليا ١١ الف رغيف .

●● ويكمل محمد عبدالمنعم (عامل بالمخبز) : كان الانتاج فى فبراير ١٩٨٩ وهو الوقت الذى بدأ التوزيع فيه من خلال الاكشاك لا يتعدى ٢٠٠٠ رغيف ثم زاد بعد ذلك الى حوالى ٥ و ٦ آلاف رغيف واستمر هذا المتوسط هو المعدل العادى اليومى لانتاج وتوزيع الخبز اما بعد انتهاء مهلة مجلس الامن فى ١٥ يناير زاد الطلب على العيش وبالتالى زاد انتاجه حتى وصلنا اليوم وامس الى ١١ الف رغيف يوميا .

الحصص كافية

●● وفى وزارة التموين يتحدث احد المسئولين بهيئة المطاحن ويقول ان حصة الدقيق اليومية المخصصة للمخابز تتفاوت من مخبز لآخر وذلك حسب الكثافة السكانية للحى او المنطقة الواقع بها المخبز وايضا حسب امكانيات المخبز من حيث طاقة العمل به وهناك من المخابز من تبلغ حصته اليومية من الدقيق اكثر من ١٠٠ شوال وبكل شوال ١٠٠ كيلو جرام وهناك من تقل حصته الى ٣٠ شوالا يوميا ..

●● ويضيف ان نفس هذه الاعتبارات تراعى ايضا عند توزيع الحصص الاضافية من الدقيق وقد صدرت التعليمات الى جميع المخابز التابعة للقطاع العام والخاص بالعمل

تحقيق :
مديحة عزب

بأقصى طاقة ممكنة على مدى الـ٢٤ ساعة .

● وأسأله : كم يمثل حجم انتاج الخبز من القطاع العام ونظيره من القطاع الخاص .؟

●● يمثل القطاع الخاص من ٦٥ الى ٧٠٪ من جملة الانتاج من الخبز على مستوى القاهرة الكبرى ..

اما القطاع العام فيمثل انتاجه من ٣٠ الى ٣٥٪ من جملة الانتاج وهذا بالنسبة للخبز البلدى ..

●● ويؤكد أن كمية المخزون الاحتياطى من القمح تكفى لشهور عديدة قادمة حتى ان جميع مستودعات الدقيق قد ملئت عن آخرها .

● وفى الشركة العامة لمخابز القاهرة الكبرى وهى احدى شركات هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز (١١ شركة) .. وهى ايضا الشركة الوحيدة المتخصصة فى انتاج الخبز البلدى بالاضافة الى منتجاتها الاخرى من مختلف انواع الخبز الشامى والافرنجى والنواشف والحلويات .. التقت الاخبار بأحمد مرسى عودة رئيس القطاع الفنى وعضو مجلس ادارة الشركة ..

●● يقول .. كان متوسط ساعات العمل بمختلف مخابز الشركة وعددها ١٠٧ مخابز من ١٨ الى ٢٠ ساعة زادت ابتداء من يوم ١٤ يناير الى ٢٤ ساعة يوميا بـ٣ ورديات وذلك تحسبا لاى طلب زائد على الخبز .. وهذا هو اقصى طاقة عمل ممكنة لنا فى الشركة .. بالاضافة الى وجود غرفة عمليات بالشركة تعمل بالتنسيق مع غرفة العمليات المركزية بوزارة التموين وذلك لتلافى اية شكاوى ولضمان تغطية احتياجات الناس بالكامل .. وهذا ليس على مستوى القاهرة فقط ولكن ايضا على مستوى جميع المحافظات ففى خلال ساعات معدودة تستطيع الوفاء باحتياجات اى محافظة من الخبز هذا اذا تعرضت لأى ازمة ..

ويقول ان متوسط الانتاج اليومى للشركة من العيش البلدى ٥ ملايين رغيف يوميا ارتفع فى هذه الايام الى ٧ ملايين رغيف يوميا .. من خلال ٧٠٠٠ شوال دقيق بمتوسط انتاج للشوال الواحد حوالى ٩٠٠ رغيف .

●● وتقول دعد عبدالمجيد رئيس القطاعات المالية وعضو مجلس الادارة ان الناس ليس لها عذر او مبرر لهذا التكالب الشديد على المخابز فالحرب حتى وان اندلعت فهى لن تصيبنا باى شكل وقد اعلن الخبراء مرارا فى وسائل الاعلام المختلفة ان المسافة بيننا وبين العراق لاتسمح على الاطلاق باصابة اى هدف مصرى ولو عن طريق الخطأ .

●● وفى مباحث التموين يؤكد اللواء احمد عثمان وكيل الادارة العام للمباحث ان الحملات الرقابية مكثفة على مدى الـ٢٤ ساعة وذلك ليس فقط على مستوى القاهرة الكبرى ولكن على مستوى جميع محافظات الجمهورية . وقد تم التنسيق بين غرفة العمليات المركزية بالادارة وبين غرفة العمليات التابعة لفروع الادارة الجغرافية بالمحافظات وذلك لتلقى اية بلاغات او شكاوى سواء من المسئولين او من المستهلكين .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٧ يناير ١٩٩١

الناس والاقتصاد

حرب الخليج الترقب والانتظار

الجميع في حالة ترقب وانتظار لموعد الحرب .. اليوم او غدا .. فهي قد تندلع في اى وقت ، وقرارات رجال المال والاعمال والاسواق العالمية تعيش هذا الترقب كل لحظة فالقرارات التي سوف تتخذها اوساط المال ستتوقف على حجم المعركة والفترة الزمنية التي ستستغرقها فاذا كانت الحرب خاطفة فان ذلك له حسابات معينة ، واذا طالت فتلك لها حسابات اخرى .

كذلك فان نتائج هذه الحرب سوف تحكم مسار اسواق المال العالمية ، وسوف تكون المتغيرات سريعة ومتلاحقة .

الذى يتردد ان اسعار البترول والدولار والذهب سوف ترتفع ، ولكن هذا سيتوقف على الوقت الذى سوف تستغرقه الحرب وحجم الخسائر ، فاذا انقضت الحرب في فترة وجيزة وسيطرت القوات المتحالفة على زمام المعركة ولم تحدث خسائر في ابار البترول ، فليس هناك داع لتوقع ارتفاع شديد في اسعار البترول ، وحتى ارتفاع الاسعار الذى سوف يحدث سوف لا يستمر طويلا وسيعود مرة اخرى الى الاتزان . اما اذا طال امد الحرب فان الموقف سوف يتغير .

ولذلك فان الاسواق العالمية تفكر او انها قد وضعت تصورا يقضى بانه في حالة قيام الحرب تغلق الاسواق العالمية ابوابها لفترة قصيرة ولتكن خمسة ايام حتى تتابع خلالها ما يجرى حتى لا تحدث صدمة قوية للاسواق لمجرد سماعها بانباء عن الضربة الاولى .

المؤكد ان عملات بعض الدول العربية البترولية في الخليج سوف تنخفض لانها مرتبطة بالطلب على البترول من تلك الدول التي سوف تتأثر بحالة الترقب والانتظار للحرب .

الناس بدات تواجه حالة الترقب والانتظار بتخزين المواد الغذائية حتى المياه فالبعض يشير على البعض الآخر بشراء المياه المعدنية والتخوف هنا ليس لمجرد ضرب محطات تنقية المياه ولكن التخوف من القاء بعض المواد السامة بها ، وهنا ياتي دور المواطن وتوعيته وليعلم انه شريك مع الاجهزة الامنية في الحفاظ على المنشاة والمواقع الاستراتيجية . ويجب ان نعلمه الارشادات في كيفية تامين هذه المواقع .

ليس مطلوبا فقط ان يكون لدينا دقيق في المخازن لنقول ان الخبز متوفر ، ولكن علينا ان نحدد حجم الدقيق الموجود في المخابز ومراجعة ومراقبة منافذ التوزيع .

تعودنا في الحروب التى واجهناها قبل ذلك ان يتكون مجلس امن تكون مهمته مواجهة المواقف التى قد تنشا نتيجة الحرب في المنطقة ، ويكون هذا المجلس في حالة انعقاد دائم ...

قد لا يحدث لنا اية خسائر مباشرة ، وقد تحدث خسائر فلا احد يعرف ما سوف يحدث .. المهم الاحتياط واجب .

عبد الرحمن عقل



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ ابـــريل ١٩٩١

مجلس الشورى يناقش اليوم :

إجراءات للتوازن الخارجى للاقتصاد المصرى

كتب ـ محمود معوض :

يستانف مجلس الشورى جلساته صباح اليوم برياسة الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس ، لمناقشة التقرير المبدئى الذى أعدته لجنة الشئون المالية والاقتصادية حول التوازن الخارجى للاقتصاد المصرى

ويتناول التقرير ضرورة التوازن والسياسات المطلوبة لزيادة الاعتماد على الذات ،

ويؤكد التقرير ضرورة علاج الخلل فى ميزان التجارة عن طريق زيادة حصيلة الصادرات بنسب متزايدة وزيادة الانتاج وتحسين مستواه .

ومن المنتظر أن يفتح المجلس حوارا حول حرب الخليج والتطورات الأخيرة فى الأزمة .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩١

الناس والاقتصاد

اقتصاد الحرب

عندما تقوم الحرب ، تفقد القواعد الاقتصادية فعاليتها ، ولاتسير الامور وفق الاصول والاسس العلمية لمبادىء الاقتصاد تماما ، ويسيطر الاضطراب والعصبية على اسواق المال ، وتتاثر قرارات الاقتصاديين خصوصا المتعاملين فى سوق المال او المنتجين للمواد الاستراتيجية بحالتهم النفسية .

ولقد علمتنا حروب الشرق الاوسط ٥٦و٧٣ هذه الحقائق ، حيث يبدا اضطراب سوق المال بصعود وهبوط اسعار البترول ، والصعود والهبوط لاسعار البترول يحكمها شكل الحرب وتوقع استمرارها وتاثيرها .

هذا ماحدث بالضبط فى حرب « عاصفة الصحراء » فقد استقرت اسعار البترول عند ٢٨ ، ٣٣.دولارا قبل اعلان العاصفة ومع بدء الضربة الجوية الاولى ارتفعت اسعار البترول ٦ دولارات فى ساعة واحدة ومالبث ان بدا تفوق الحلفاء فى الضربة الاولى ، وانها حققت معظم اهدافها ، واغرقت الولايات المتحدة السوق العالمية بالبترول للوفاء باحتياجاتها ، وسمح لدول الاوبك بان تزيد من انتاجها ، ولم تتمكن العراق - كما كان متوقعا او كما قالت القيادة العراقية - من ان تضرب المنشآت البترولية وسوف تشعل اللهب فى بترول الخليج ، لكل ذلك انخفضت اسعار البترول بشكل كبير الى ان بلغ امس مابين ١٨ و ١٩ دولارا للبرميل .

والى حد كبير فان شبكة من الاتصال لاتنقطع بين اسعار البترول والذهب والدولار والاسهم والسندات ، فكلها تتحرك فى سوق مضطربة لاتحكمها ولايسيطر على اتزانها قانون العرض والطلب .

الا ان الناس تعودوا فى حالات الحرب ان يذهبوا بثرواتهم الى المكان الآمن والمستقر والقوى لذلك فهم يفضلون الدولار ، فهو عملة الدولة الاقوى ، وهو ماحدث بالفعل حيث اعقب الضربة الاولى ارتفاع سعر الدولار امام العملات الرئيسية كالمارك والين اليابانى .

وتبع ذلك ايضا ارتفاع اسعار الذهب ومالبث الدولار ان عاد الى الانخفاض وكذا الذهب خلال الضربة الثانية ونفس الشىء فى اسعار الاسهم والسندات فى بورصات نيويورك واليابان .

والسؤال الذى يلح على اذهان الاقتصاديين فى مصر : هل تطول الحرب ؟ وهم لايجدون اجابة قاطعة ، الا ان كل الحسابات تقول ان اسرائيل اذا دخلت الحرب ردا على ضربات العراق الصاروخية لها فان ذلك يشير الى اتساع رقعة الحرب ، ام هل ستتدخل الدول الصديقة لاسرائيل لمنعها من الدخول فى الحرب حتى تضيع الفرصة على صدام حسين من جر الشعور العربى معه .

على كل حال لو اتسعت الحرب ففى هذا الوقت سوف نتذكر ماعاشه العالم العربى حتى معاهدة السلام المصرية ، وهو مايقرب من ثلث قرن فى حالة حرب ومتطلباتها التى ذهبت بالكثير من الثروة العربية ، كما امتصت اكثر من ثلث الدخول القومية الجارية ، كما منعت الكثير من الاستثمارات الاجنبية والتكنولوجيا المتقدمة كان يمكن ان تتاح لولا حالة الحرب التى عاشها العرب سنوات طويلة .

وعلينا ان ناخذ بالاحتمال الاسوا وهو ان تطول الحرب ، ونحن لسنا بعيدين عنها واثارها مباشرة على الاقتصاد المصرى فيما يتعلق بمواردنا من النقد الاجنبى الذى نحتاجه لاستيراد الخامات ومستلزمات الانتاج والمواد الغذائية الرئيسية ، ولذلك فانه لابد ان نعتمد على النفس وعلى الجهود الذاتية ، وان نقتصد فى استهلاكنا حتى لا تقع الازمات الاقتصادية التى تاتى مع الحروب .

عبد الرحمن عقل



المصدر : الأسياسى

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الآثار السلبية لحرب الخليج :

التحويلات - السياحة - إيرادات القناة

كتب ابراهيم عبد العزيز

بسبب اندلاع الحرب فى الخليج تزداد التساؤلات حول تأثير نشوب الحرب على الاوضاع الاقتصادية فى مصر فى فترة الحرب وما بعدها .. وهل ستتأثر موارد الدولة من النقد الاجنبى ؟ وكيف ؟ وما هى اهم الجوانب التى ستتأثر سلبيا ؟ وكيف يمكن تجنب هذه الاثار السلبية والتخفيف من تأثيرها على الاقتصاد القومى ؟

من اهم الجوانب التى تتأثر بصورة مباشرة فى حالة الحرب الدائرة فى الخليج تحويلات المصريين فى الخارج التى ستتوقف تماما نظرا لانقطاع الاتصال بدول الخليج التى هى الان فى حالة حرب واغلاق البنوك هناك .. وكذلك قناة السويس التى تم اغلاق مسارها نظرا لان مصر ستكون هى الاخرى فى حالة حرب مع الدول التى تسعى لتحرير الكويت وكذلك السياحة التى تأثرت بنسبة كبيرة منذ بداية ازمة الخليج وانخفضت بنسبة ٨٠٪ خاصة السياحة الاوربية وتحققت خسائر ضخمة للفنادق وشركات الطيران بسبب انخفاض اعداد السياح .. وعلى الرغم من الزيادة البسيطة فى اعداد السياح العرب نتيجة رغبة بعض الاسر العربية فى الاقامة فى مصر خلال الازمة الحالية الا ان ذلك لا يعد دليلا على زيادة السياحة العربية لان معظم السياحة العربية توجهت الى الدول الاوربية وامريكا البعيدة عن نطاق الصراع فى المنطقة وبالتالى ازداد نزيف الاموال العربية الى الخارج ، سواء لتمويل نفقات الاقامة هناك او لاستثمار هذه الاموال فى اماكن مستقرة سياسيا واقتصاديا نظرا لعدم وضوح الرؤية حول تداعيات ازمة الخليج وما سوف تتمخض عنه فى الفترة المقبلة خصوصا بعد اندلاع الحرب

كما أن حركة التبادل التجارى ستتاثر نظرا لعدم اقبال السفن على الشحن الى منطقة الشرق الاوسط وزيادة التأمين على السفن والطائرات التى تمر بالمنطقة وترتفع بالتالى إسعار الشحن

●● ويطالب د. حمدى عبد العظيم استاذ الاقتصاد باكاديمية السادات بضرورة ان يتم وضع خطة حرب من الناحية الاقتصادية لضمان توفير السلع الغذائية فى المقام الاول لان فترة الحرب ستكون قصيرة وبالتالى فأية آثار تترتب عليها ستكون موقوتة بفترة الحرب .. ولكن بعد الحرب ستكون هناك ترتيبات اخرى فى المنطقة حسب نتيجة الحرب ..



المصدر : الاهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩١

مازالت حتى الان مستحقات المصدرين المصريين على العراق تائهة وليس هناك اى خطوة رسمية ملموسة تؤكد بشكل مباشر او غير مباشر ان الاجهزة الاقتصادية مهمومة بها

مستحقات المصدرين فيما يبدو انها ستظل بلا حل سواء انتهت ازمة الخليج حربا او سلما .

من معطف ازمة الخليج خرجت مستحقات المصدرين المصريين والتى تقدرها مصادر مصرفية بما يوازى ٢٠٠ مليون دولار على كل من العراق والكويت عندما توقفت حركة التجارة الدولية للعراق فى الثانى من اغسطس العام الماضى مما ادى الى تجميد الارصدة المصرية المستحقة للمصدرين المصريين ..

الارصدة التى تجمدت معظمها مستحقة لمصانع قطاع عام وخاص واستثمارى اقترضت من الجهاز المصرفى على قوة مستندات الشحن عند اتمامها للعمليات التصديرية ..

من بين الارصدة المجمدة مستحقات لمصدرين كانوا مقترضين لتجهيز بضائع معدة للشحن فعلا او تحت التصنيع .

القروض التى حصل عليها المصدرون المصريون على قوة مستندات الشحن تراكمت وتتراكم عليها الفوائد البنكية منذ الثانى من اغسطس عام ٩٠

وعلم الاهرام الاقتصادى من مصادر بوزارة الاقتصاد ان ما بين ٥٠ ٪ و ٦٠ ٪ من هذه القروض تخص بنك الاسكندرية اذ يبلغ حجم العجز فى الصفقة المتكافئة مع العراق والتى يمولها بنك الاسكندرية ٦٥ مليون دولار ..

وعلم الاهرام الاقتصادى ايضا ان المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تضمن مديونية بنك تنمية الصادرات لدى العراق والكويت وتبلغ ٧٠ مليون جنيه تغطى ٤٠ مصدرا حصلوا على قروض قوة مستندات الشحن هذا بالاضافة الى ٢٧ مليون دولار مستحقات لصادرات مصرية للعراق مشمولة بضمان المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ويشاركها عدد من البنوك .

وتفاصيل المستحقات التائهة كما يلى .

المستحقات التائهة فى أزمة الخليج



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كتب جمال فاضل

فى اعقاب انتهاء الحرب العراقية الايرانية لم يجد العراق امامه غير مصر تسانده اقتصاديا كما ساندته من قبل عسكريا خاصة وان اى تبادل تجارى بين العراق واى طرف اخر دولى كان الدفع الفورى شرطا اساسيا فيه ..

تحت مظلة المساندة الاقتصادية المصرية والتى توازى معها رعاية رسمية تعاظمت الصادرات السلعية المصرية للجانب العراقى الذى كان يقدم عروضا مغرية لاسعار وارداته .

● وقد تمت الصادرات المصرية تحت انماط تصديرية هى :

● صادرات تحت مظلة الصفقة المتكافئة الموقعة بين الحكومة المصرية والعراقية ويتم تنفيذها من خلال الجهاز المصرفى ووفقا لهذا النظام لا يتم انتقال اموال من العراق لمصر لقاء الصادرات المصرية وانما يتم الدفع تحت نظام المقايضة السلعية ومن خلال واردات سلعية عراقية .

● وبالتالى كان الدفع يتم للمصدرين المصريين بالجنيه المصرى وليس بالدولار الامريكى وذلك وفق اسعار الصرف المعلنة من السوق المصرفية الحرة وقت التنفيذ .

صادرات تمت من خلال اعتمادات مستندية بالدولار الامريكى ومؤمنة السداد من جانب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وذلك لمقابلة فترة السماح التى كان الجانب العراقى يطلبها ولمدة تتراوح من عام الى عامين من تاريخ الشحن

● صادرت مصرية تمت من خلال اعتمادات مستندية وغير مؤمنة السداد من جانب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وهى فى الغالب غير معززة من اى بنك خارج العراق يمكن الرجوع اليه فى حالة عدم سداد العراق .

● صادرات ــ كما يضيف عمر الشناوى ــ تمت تحت نظام الدفع ضد المستندات وهى ايضا بالدولار الامريكى الحر الا ان العلاقة فى هذه الحالة تكون مباشرة بين المصدر المصرى والمستورد العراقى دون التزامه على البنوك العراقية بالسداد وهذا النظام هو أضعف الانظمة المصرفية على الاطلاق .

تحت هذه الانظمة الاربعة تمت الصادرات المصرية للعراق هذا بالاضافة الى العديد من الصادرات غير السلعية والمتمثلة فى نشاط شركات المقاولات العاملة فى مجال تحديث شبكات الكهرباء والطرق والمواصلات والتى غالبا ماكانت الحكومة العراقية تجعلها اخر من يحصل على مستحقاتها على الرغم من ان العلاقة التعاقدية بين المصدرين المصريين تمت تحت نظام الصفقة المتكافئة اى بمقتضى عقد موقع بين الحكومتين المصرية والعراقية الا ان الاجهزة المعنية لم تتحرك لسداد هذه الالتزامات للمصدرين المصريين لحين تصفية الموقف مع الحكومة العراقية فى المستقبل .

تركت الاجهزة العديد من المصانع تعانى من ازمات سيولة واختلالات فى هياكلها التمويلية . ومطالبات لا تتوقف من جانب الجهاز المصرفى الذى يتحمل حاليا هذا العبء فى ظل ظروف لايملك فيها غير منح المصدرين فترة سماح اطول فى السداد لحين قيامهم بفتح اسواق جديدة وسداد الالتزامات المرتبة عليهم جزئيا من هامش الربح المحقق عن مبيعاتهم سواء محليا او بالتصدير لاسواق خارجية اخرى .

ويتصور عمر الشناوى الحل من خلال تدخل الجهاز الحكومى لسداد مستحقات المصانع المصرية كليا او جزئيا على الاقل بما يغطى التكلفة بالجنيه المصرى ... وكذا نقدا اجنبيا يسمح للبنوك والمصدرين بتمويل مديونية الصادرات الممولة بالدولار حتى لا تتضخم هذه المديونيات بارتفاع اسعار الصرف وتراكم الفوائد .

ويمكن استثناء الجزء المشمول بضمان المؤسسة العربية لضمان الاستثمار من هذا النظام .

وعلى ان يكون التدخل سريعا جدا . واضافة الى هذا ضرورة تغطية الجانب القانونى للمشكلة حيث قامت الاجهزة الاقتصادية من جانبها بمد فترة سداد استمارة ت . ص للمصدرين لمدة سنة وان كانت فى ظل هذه الظروف غير كافية على الاطلاق .



الناس والاقتصاد

اقتصاد الحرب (٢) وبيان الحكومة

ان اقتصاد الحرب يعني لأى دولة من دول المواجهة تضخم نفقات الدفاع والاهتمام بتوجيه كل الجهود للحرب . ويذكرنا هذا بالحروب التي مرت بها مصر والتى كنا نرفع فيها شعار « يد تبنى ويد ترفع السلاح » وكانت النتيجة تشتت الجهود .

ففى اقتصاد الحرب تتبنى الدول المتحاربة برامج مبتورة للتنمية ، وينكمش معدل النمو ، وينخفض تبعا لذلك مستوى المعيشة .

ففى اقتصاد الحرب تكون القرارات الاقتصادية لخدمة الحرب او الدفاع ، وتكون قرارات الاصلاح الاقتصادى او قرارات مثل قرارات الاستثمار في حالة ترقب وانتظار وبالتالى تتعطل المشروعات وتتزايد حدة مشكلة البطالة ويتناقص الانتاج ، ونتيجة لهذا تتناقص الدخول ، ومعنى هذا ان يزيد عرض الاموال في البنوك ، ويقل الطلب عليها وتواجه البنوك مشكلة تشغيل الاموال مما قد ينعكس على اسعار الفائدة .

وفي اقتصاد الحرب ترتبك احوال التجارة الخارجية وتتأثر كل من الواردات والصادرات حيث ترتفع درجة المخاطرة لدول المواجهة ، وقد يصل الامر الى اغلاق بعض الموانىء البحرية او الجوية مما يؤثر على التجارة والمنتجين للسلع التى قد يصيبها البوار ، وبالجملة يصاب الاقتصاد بحالة من الركود .

هذا كله مرتبط بالفترة الزمنية للحرب ، فكلما طال أمد الحرب زاد الركود .

ونحن في مصر .. واجهتنا خسائر في عدد من الانشطة كالسياحة وقناة السويس والعمالة والبترول الذى تذبذبت اسعاره وتراجعت على غير ماكان متوقعا .

لذلك فاننا ننتظر من بيان الحكومة الذى سيلقيه رئيس مجلس الوزراء السبت القادم تصورا لآثار حرب الخليج على الوضع الاقتصادى .

قطعا لن يكون البيان تقليديا ليحكى عن مجرد اعمال تمت في العام الماضى وتقديرات للعام الجديد .. لكن ننتظر ان يقول لنا البيان حجم المكسب والخسارة التى واجهها الاقتصاد المصرى من هذه الحرب .

سوف يقول لنا البيان هل ستتأثر خطة الاصلاح الاقتصادى بهذه الحرب . ؟

سوف يقول لنا البيان هل ستتأثر مباحثاتنا مع صندوق النقد الدولى ، وهل سنطلب منه تيسيرات اكثر على ضوء ما تأثر به الاقتصاد المصرى من جراء حرب الخليج ، وبالقطع نحتاج الى اجل اطول لسداد ديوننا وسنحتاج من الدول الصديقة العربية او الدول الكبرى كامريكا التخفيف عن كاهل الاقتصاد المصرى بمزيد من التنازل عن الديون والفوائد .

قطعا سوف يوضح لنا البيان رؤية المستقبل للاقتصاد المصرى بعد انتهاء حرب الخليج وما هى الخطة المعدة لذلك .

نريد ان يوضح لنا بيان الحكومة محاور تحرير الاقتصاد التى يطرحها السبت القادم على ضوء حرب الخليج ، ونحن نعرف ان تحرير الاقتصاد سوف يحملنا بعض التكاليف التى قد تكون مقبولة في الظروف العادية ، ولكن من الصعب تحملها في ظروف اقتصاديات الحرب .

والاصلاح الاقتصادى الذى كنا نضع له فترة زمنية ٣ سنوات وهى الالف يوم .. هل ستظل كافية بالرغم من نقص مواردنا خلال الشهور التي سبقت اندلاع الحرب ، ام ان لدينا القدرة على تحقيق هذا الاصلاح رغم ظروف حرب الخليج دون تحمل اعباء اضافية ؟

تلك كلها تساؤلات يتوقع الناس ان يجيب عنها بيان الحكومة .. فنحن لانريد بيانا تقليديا ، ولكن بيان يوضح الغموض في الرؤية الاقتصادية لمستقبل الاصلاح الاقتصادى .

عبد الرحمن عقل



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩١

رجـال الاعمـال :

الاقتصاد المصرى سيتأثر سلبيا بقيام الحرب

كتب ـ عادل شفيق :

اكد الدكتور فاروق ناصر ـ رجل اعمال ـ ان الاقتصاد المصرى سيتاثر بقيام الحرب فى منطقة الخليج ونلاحظ تاثره سلبيا قبل قيام الحرب متمثلا فى صورة انخفاض فى تحويلات المصريين بالخارج وعائد قناة السويس والسياحة ، ومن الصعب التكهن بمدى الاضرار او السلبيات التى تصيب الاقتصاد المصرى فى حالة الحرب، اذ تعتمد على صورة الحرب نفسها اى امتدادها للدول المجاورة وحجم المعدل فيها وطول مدة الحرب وهى كلها مؤثرات على الاوضاع الاقتصادية ومدى الاضرار بها وإن كانت التوقعات المبدئية تشير الى زيادة اسعار البترول الذى يمكن ان يعوض الى حد ما الخسائر الناجمة عن توقف تحويلات العاملين وعودتهم الى مصر وهل ستكون العودة مماثلة للصورة التى تمت بها من الكويت والعراق ام لا ؟ وان كان اى ارتفاع فى سعر البترول لن يعوض على الاطلاق النقص فى العملة الصعبة المتوقع من نقص ايرادات السياحة وقناة السويس .

وبالنسبة للصادرات والواردات فمن المتوقع ان ترتفع تكلفتها بارتفاع التامين على النقل البحرى والجوى حيث زاد التامين على الشحنات البحرية حاليا الى ٢٥ ضعفا وكذلك زاد التامين على الطيران والمشكلة الاضافية هى احجام كثير من الخطوط البحرية والجوية عن القيام برحلات الى المنطقة حيث تعتبر منطقة الشرق الاوسط كلها بما فيها مصر منطقة خطيرة

وتتركز المشكلة فى اقناع المسئولين عن الخطوط البحرية والجوية العالمية بان مصر منطقة بعيدة عن الحرب اذ لا يمكن التكهن بهذا الا بعد قيام الحرب فعلا حيث ان الحكومة المصرية لا تستطيع ان تعطى ضمانا بعدم تاثير الحرب بصورة مباشرة على مصر .

ومن ناحية اخرى سيتاثر الاقتصاد المصرى سلبيا من ناحية اسعار المواد الخام ومستلزمات الانتاج المتوقع ارتفاع سعرها بارتفاع اسعار البترول بالاضافة الى عدم ضمان انتظام وصولها الى مصر مما قد يؤثر على بعض خطوط الانتاج سلبيا وخاصة تلك التى تعتمد اعتمادا كليا على استيراد مكوناتها من الخارج مما يؤكد اهمية الاعتماد على الموارد المحلية ما امكن ذلك لتجنب مثل هذه المخاطر .

وكذلك فمن الواضح ان الحرب ستكون لها اثار سلبية على الاقتصاد العالمى ككل ونحن بالتالى سنتاثر بهذه الاثار السلبية ولكن بصورة اكبر اذ ان الاقتصاد العالمى سينحصر معظم تاثره بارتفاع اسعار البترول والتى اذا اضيفت الى المشاكل التى تعانى منها معظم الدول من ركود وارتفاع اسعار وانخفاض القدرات الشرائية سنجد ان ذلك لابد وان ينعكس سلبا على الاقتصاد المحلى .

واضاف الدكتور فاروق ناصر انه مع كل هذا لا يمكن التنبؤ فعليا بالتاثيرات الاقتصادية للحرب على مصر الا بعد قيام الحرب فعلا ولكن من المؤكد فى كل الاحوال انها ستكون اثارا سلبية .

ويؤكد هذا محمد رجب رئيس جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية ويضيف: أن احد اهم الاثار السلبية للموقف فى الخليج هو احجام المستثمرين ورجال الاعمال عن اتخاذ اى قرار انتظارا لنتائج الحرب وانعكاساتها على الاقتصاد العالمى والمحلى ، وان كان لتاكيدات الرئيس الامريكى والاحداث الجارية بتوقع ان تكون الحرب ذات أمد قصير تاثير ايجابى بقرب رجوع الاوضاع الى ما كانت عليه قبل احداث الخليج وبالقطع ستكون للحرب تاثيرات على المنطقة ككل متمثلة فى اعادة التعمير وازالة اثار العدوان .

وفى المقابل يجب ان نضع فى الاعتبار ان الاعتماد الكلى على مصادر محدودة للعملات الصعبة يمكن ان يخلق مشكلات عديدة لاى اضطرابات تصيب هذه المصادر مثل العاملين بالخارج والسياحة ويجب تطوير باقى مصادر العملات الصعبة حتى تكون بديلا او اضافة للاقتصاد المصرى فى الازمات التى لا يمكن توقعها ، خاصة ان الاقتصاد المصرى يملك مقومات كثيرة للانتاج وجذب العملات الحرة والاستثمارات سواء الداخلية او الخارجية ، والمهم ان نخلق لانفسنا مكانا واضحا على الخريطة الاقتصادية للعالم ويكون لنا نصيب فيها مما يستلزم تغيرا فكريا جذريا لمواجهة مشاكلنا الاقتصادية .

ومن ناحية اخرى لا يجب مطلقا ان تشغلنا اى احداث مهما كانت عن اجراء الاصلاحات المطلوبة للاقتصاد المصرى والعمل بكل جهد لتعويض الخسائر التى لحقت بنا باعتبار ان هذه هى المعركة الحقيقية للاقتصاد المصرى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....الـــــوفد........

التاريخ : ....٢٢ يناير ١٩٩١........

الحرب أطاحت بخطة الإصلاح الاقتصادى!

تأجيل اتفاق صندوق النقد وخطوات الإصلاح واتفاقيات التعاون الدولية

سببت الحرب انقلابا كبيرا فى الاحوال الاقتصادية بمصر. تم تاجيل خطوات الاصلاح الاقتصادى وتوقيع الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولى واعادة جدولة الديون الى مابعد انتهاء الحرب.

وتقرر تاجيل عقد اللجان الاقتصادية المشتركة بين مصر والدول العربية ودول العالم والعمل ببروتوكولات التعاون التجارى والاقتصادى. اضطرت الحكومة لتجميد العمل بالخطة والميزانية العامة للدولة وبدات اجراءات جديدة خاصة بميزانية الحرب.

تاجل تنفيذ العديد من المشروعات. وتم تحويل مخصصاتها لاولويات جديدة خاصة بظروف الحرب. تشكلت غرفة طوارىء بمجلس الوزراء يشرف عليها مباشرة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء وتتلقى الغرفة تقارير يومية من خلايا الطوارىء التى تم تكوينها بالوزارات والهيئات والمحافظات المختلفة وتتولى متابعة الاحوال الاقتصادية وتوافر السلع واسعارها.. وتم انشاء غرفة عمليات تابعة للبنك المركزى لمتابعة حركة السوق المالى والنشاط المصرفى واسعار العملات.

صدرت تعليمات للبنوك بمنح اولويات لفتح الاعتمادات المالية الخاصة باستيراد الخامات ومستلزمات الانتاج والسلع الغذائية الرئيسية والاساسية.

كان مقررا اصدار قرارات جديدة خاصة باصلاح القطاع العام والتجارة الخارجية والجهاز المصرفى وتطوير سوق العملات الصعبة فى «يناير» الحالى وكان مقررا ايضا التوقيع على اتفاق صندوق النقد فى يناير وتسببت الاحداث المتفجرة فى تاجيل هاتين الخطوتين.

ويحتاج الامر بالطبع الى اجراء خطة اصلاح جديدة تعالج آثار الحرب على اقتصاد مصر.

وخلال شهر يناير الحالى كان مقررا عقد اجتماعات اللجان المشتركة بين مصر وعدة دولة عربية وشرقية. وقدر مسئول بوزارة التعاون الدولى حجم بروتوكولات التعاون المجمدة بسبب الحرب بنحو مليارى دولار كاملة. وتتضمن البروتوكولات تبادلا تجاريا وتعاونا اقتصاديا يشمل مختلف السلع والمنتجات وخاصة المحاصيل الزراعية والمنتجات المعدنية.

وبالطبع سوف ترتفع اسعار السلع التى كانت تصل مصر من دول الاتفاقيات لتعذر وصولها وتنخفض ايضا بالاسواق المصرية اسعار بعض السلع التى كان يتم تصديرها طبقا لمكونات الانتاج الداخلة فى تصنيعها.

الخبراء يؤكدون ان الشارع المصرى يعيش فى فوضى اسعار. السلع المستوردة ترتفع قيمتها بنسبة لاتقل عن ٣٠٪ بسبب تراجع عمليات استيرادها وعزوف شركات التامين عن اجراء التامين اللازم على سفن شحن السلع والمنتجات وقيام بعضها بالاكتفاء بزيادة قيمة التامين ويتوقع الخبراء ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية والغذائية بنسب متفاوتة اذا استمرت الحرب اكثر من ٣ شهور، كما يتوقع الخبراء انخفاض اسعار بعض السلع المحلية وخاصة السلع المعمرة

عاطف صدقى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩١

في سوهاج .. فصول جديدة في أزمة الرغيف

طوابير امام الافران .. ودقيق يتحجز في المطاحن

لماذا تبدو ازمة الدقيق حادة في محافظة سوهاج تتعدد اعراضها ، وتفشل محاولات تجاوزها ، المحاولة بعد الاخرى ؟

في سوهاج ، ارتفع سعر الدقيق على البطاقات الى ٣ اضعاف ثمن دقيق المخابز ، وانتشرت الطوابير لشراء الخبز ، وتركت الدقيق ليفسد في المطاحن .. في نفس الوقت ، ارتفع عدد المخابز القروية في المحافظة الى ١٣٢ مخبزا من مجموعها البالغ ٢٨٠ ، فيما يعد مؤشرا خطيرا على توزيع الدقيق بين المدينة والريف . يضاف الى كل هذا خفض حصة المحافظة من الدقيق ، ووقف ربط سوالبيده سابعد ١٩٨٤ على البطاقات . ويخرج محصول القمح من « الحساب » كاملا .. ذلك ان سوهاج داخلة في نطاق محافظات القصب !

وفي يوليو الماضي ، فشلت تجربة فصل الانتاج ، وكان التنفيذ شكليا فقط ، وبعد الفشل ، تبادلت كل الاطراف الاتهام بالتقصير والاهمال ..

وفي هذا التحقيق ، جوانب اخرى من الصورة .

اصبح الحصول على الخبز تعذيبا - كما يقول محمد عبده المهندس بطهطا ، والذي يضطر لارسال اولاده الثلاثة بالتناوب ليعودوا في النهاية بعشرة ارغفة والازمة في رأى الكثيرين مفتعلة . يقول فتحي جلال - مدرس ابتدائي بمغاغة ان مغاغة التي تحتشد بها الطوابير على الخبز ، تملك رغم ذلك ١٧ فرنا اي ان هناك شيئا غير طبيعي . انظر ايضا الى امتناع المواطنين عن شراء الخبز





الافرنجي من ٣ افران تنتجه
الافران – رغم ذلك – في ان
اصحابها بين نارين ، اما ع
فائض من العيش ، وبالت
فائض الدقيق من حصة الفر
الكمية كلها ، وعمل المستخ
تسويقها بالجملة او من خلا
النقا فالحكاية فوضي ؟

مازلنا ننتج الخبز ونبيع
هذا مايقوله عبداللاه القاض
مخبز بلدى بالمراغة ، لكن
اضافة عبء ادارة كشك التو
يضيف القاضي انا لا انكر انه
رغم وجود مفتش التموين
الكشك انا اتمنى ان يقتص
انتاج الخبز ، واترك توزيع
المحلية .

اما مشكلة الدقيق فيرج
المخبز – بمدينة الم
المخابز الريفية ، البعيدة
والتي لاتخبز الا نسبة بـ
حصتها ، لتبيع الباقي
مايذهب مفتش تموين
لمتابعة ذلك .. ويشير الق

واستمرار
تاجه لان
ـدم خبز
الى سحب
ن ، او خبز
يل من اجل
سيارات

ـه ايضا ،
ى صاحب
الجديد هو
زيع ايضا
يتم في الفرن
.كما يتم في
ر دورى على
ـه للوحدة

ـعها صاحب
ـراغة – الى
عن الرقابة ،
ـسيطة من
.. ونادرا
الى الارياف
ـاضي في نهاية

حديثه الى طوابير ابناء الريف امام افران المدن .. ليدلل بها على مايقول .

ويصف عبدالمحسن عبيد رئيس مدينة طهطا فكرة فصل الانتاج عن البيع بانها خطوة ايجابية للسيطرة على سوق الدقيق والخبز معا .. وربما شابها بعض القصور لحداثة التجربة ومازلنا في مرحلة التقييم والمتابعة وفي طهطا خصصنا مثلا مخابز خاصة لتوريد الخبز للمطاعم وفي الطريق لتعيين خريجي التعليم المتوسط دفعة ١٩٨٢ للعمل باكشاك توزيع الخبز .

وحول مدى تاثير وجود مفتش التموين في المخابز طوال النهار ، وانشغالهم عن السلع الاخرى ، قال رئيس مدينة طهطا ان الحملات التموينية مستمرة في كافة انحاء المحافظة .

لكن مفتش التموين يدفع الثمن في كل الاحوال .. هكذا يتحدث احد مفتشي التموين – دون ذكر اسمه – والذى يصف تجربة فصل الانتاج عن البيع بانها جاءت متسرعة وانها خلقت طوابير خرافية ، بعد ان اصبح خبز الافران ارخص من خبز المنزل ، بينما تحجر الدقيق في المطاحن والمخازن ومن اخطاء التجربة ايضا عدم توزيع الاكشاك التى تبيع طبقا للكثافة السكانية .

اما نحن ، مفتشي التموين – يضيف الرجل .. فقد اصبحنا كعمال اليومية ، يدخل الواحد منا المخبز في السادسة صباحا ، ويغادره مع اخر عامل في الوقت الذى اصبح فيه المفتش خاضعا للعديد من الجهات الرقابية ، مثل موظفي الوحدة المحلية ، والمحافظة والمجلس المحلي ومباحث التموين ، بينما لايربط بين هذه الجهات سوى اشتراكها في اقتسام حصيلة المشروع ، دون تعاون او تنسيق ، حتى مع الشرطة كجهة لحماية مفتشي التموين .

وفي النهاية يشير مفتش التموين الى حادثين شهيرين ، رفضت الشرطة في الاول مساعدة مفتش تموين ضد صاحب مخبز هدده بالقتل والثانية عندما امرت النيابة بضبط واحضار مفتش تموين عندما تباطأ في بيع الخبز لالراشي النيابة بمركز طهطا !

عدنان بدوى على



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩١

الناس والاقتصاد

اقتصاد الحرب « ٢ »

مع اندلاع حرب الخليج ، زادت الاعباء على الاقتصاد المصرى ، تمثلت هذه الاعباء فى انخفاض موارد النقد الاجنبى - صحيح ان الولايات المتحدة الامريكية والدول العربية تنازلت عن جزء من الديون المصرية ، ولكننا لم نكن اصلا ندفع اقساط هذه الديون ، اى اننا كنا متوقفين عن الدفع - فما خسرناه من موارد او تدفقات النقد الاجنبى كانت تدخل فى شرايين الاقتصاد فتلك خسارة حقيقية ، وحسب التقديرات الرسمية فتبلغ نحو ١٠ مليارات دولار .

واذا بقى معدل استخدامنا من النقد الأجنبى بشراء وارداتنا الضرورية من الخارج سواء خامات او مستلزمات انتاج او غذاء مع نقص الموارد من النقد الاجنبى ومع ارتفاع تكلفة النقل كما نعلم باعتبار ان منطقة الشرق الاوسط اصبحت منطقة خطر ، فان هذا يعنى تزايدا فى عجز الميزان التجارى .

انتلك ظروف خاصة خارجة عن ارادة مصر وهى واحدة من المعوقات فى طريق برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى يناقشه معنا صندوق النقد الدولى .

لذلك فان على المسئولين بصندوق النقد الذين يتناقشون مع المسئولين المصريين فى برامج الاصلاح الاقتصادى عليهم ان يعرفوا ان حرب الخليج لابد وانها ستؤثر حتما على مسار الاصلاح الاقتصادى وان لم يكن تاثيرا سلبيا بطريقة مباشرة ، الا انه على الاقل سوف يجعل المسئولين المصريين يفكرون فى الاجل او الزمن الذى يحتاج اليه الاصلاح الاقتصادى .

هذا من ناحية .. ومن ناحية اخرى فان الاعباء الاجتماعية التى ستصاحب إعادة هيكلة وتكييس الاقتصاد والتى كان قد قدر للدول العربية ان تساعد معنا فى مواجهتها قبل اندلاع الحرب ، فانهم قطعا سوف يزيدون من هذه التقديرات .

عموما فان بيان الحكومة الذى سوف يلقيه رئيس الوزراء سوف يوضح لنا كيفية اعادة التوازن الى الميزان التجارى الى مستوى العجز الذى كان عليه قبل بدء حرب الخليج .

هل ستتباطا معدلات الاصلاح الاقتصادى فى الفترة القادمة .. يعتقد المحللون ان الدول المتحالفة لن تصبر على عناد النظام العراقى ، ولكنها سوف تلجا بشتى الطرق الى تقصير فترة الحرب ، ولذلك فانه من المتصور ان تستمر برامج الاصلاح الاقتصادى وان كان سيختلف اسلوب المواجهة للمشاكل الاقتصادية خصوصا بعد تاثيرات حرب الخليج عليها .

أعلن مؤخرا عن نظام جديد لسعر الصرف ، وقيل انه سيطبق فى نهاية هذا الشهر ، وقيل ايضا ان البعثة الاخيرة لصندوق النقد الدولى وكانت تضم فنيين قد ناقشت هذا النظام واقتنعت بامكانية تطبيقه .. فهل يعلن عن تطبيق هذا النظام خلال الفترة القريبة القادمة ، ام ان ظروف الحرب مع ندرة النقد الاجنبى قد لاتساعدعلى اصدار هذا النظام فى الوقت الحالى .. هذا ايضا ما سيوضحه بيان الحكومة .

لدينا عدد من الموضوعات تحتاج الى قرارات للانتهاء منها مثل قانون ضريبة المبيعات الجديد ولدينا ايضا موضوعات تحتاج من مجلس ادارة هيئة الاستثمار الانتهاء منها مثل موضوع القائمة السلبية فليس من المطلوب ان تترك هذه الموضوعات لفترات أطول حيث ان الامور تتعقد اكثر فى حالة تاخر اصدار القرارات عن المواعيد المناسبة لصدورها .

ان اعلان الدول الصناعية عن ضرورة مساعدة مصر للظروف الخاصة التى تمر بها يجىء تقديرا لجهود مصر ودورها فى المنطقة العربية وهو مايعنى ضرورة بقاء الاقتصاد المصرى فى حالة قوية تساعدها على استمرار القيام بدورها الاستراتيجى فى المنطقة العربية .

وقد يكون من المناسب القول بانه مطلوب الآن اكثر من اى وقت مضى ان تعيد الدول الكبرى تقديرها لموقف مصر وان تتنازل عن الجانب الاعظم من ديونها فان التنازل عن ٣٣ ٪ من الديون لايكفى ماتتحمله مصر من جهود واعباء .

ويجب البدء فى المفاوضات مع نادى باريس لاعادة جدولة باقى الديون تمهيدا لاعطاء مصر قروضا جديدة يتطلبها الاصلاح الاقتصادى .

عبد الرحمن عقل

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩١

بسبب الحرب :

التعامل التجارى بمصر انخفض ٦٠ ٪

اكد تقرير متابعة عاجل - اصدرته الغرف التجارية المصرية - ان اندلاع حرب الخليج - اثر على حركة السوق التجارية المصرية وظهر ذلك بوضوح فى حجم التعامل التجارى حيث انخفض فى القاهرة والاسكندرية والجيزة بنسبة تراوحت بين ٥٠ ٪ الى ٦٠ ٪



المصدر : السياسى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩١

وزارة الاقتصاد تؤكد :

الأزمة فى مستلزمات الإنتاج مفتعلة

اخذت اسعار الخامات والمواد الاولية فى مصر فى الارتفاع بشكل ملحوظ منذ بداية حرب الخليج وخاصة مستلزمات الانتاج المستوردة من الخارج .. ويرجع ذلك لتقليص حجم الاستيراد واعطاء الاولوية لاستيراد السلع الغذائية للحفاظ على المخزون السلعى فى الدولة ..

ويؤكد محمد السيد مدير اتحاد الغرف التجارية ان هذا الارتفاع مؤقت وبنسبة بسيطة ويرجع لرغبة المستوردين واصحاب المصانع فى تامين احتياجاتهم من الخامات والمواد الاولية وبالتالى زاد الطلب على مستلزمات الانتاج الصناعية التى لاتوجد بكميات كافية فى السوق المصرى .. وان اوضاع السوق سوف تعود لطبيعتها بعد انتهاء الحرب وفتح الاستيراد مرة اخرى امام القطاع الخاص .. ولكن اذا استمرت الحرب فترة طويلة فلابد من ان تقوم الدولة بفتح الاستيراد امام مستلزمات الانتاج حتى تستمر الصناعة المحلية بدون اية ازمات وحتى نحافظ على معدلات الانتاج ..

ومن المطلوب ان تتعاون وحدات القطاع الخاص فيما بينها حتى تتفادى الازمات فى الخامات وتتخطى الازمة الطارئة ..

واكد مصدر مسئول بوزارة الاقتصاد ان السبب فى ارتفاع الاسعار يرجع لزيادة طلب المستوردين على الخامات بصورة غير طبيعية لتخوفهم من وقف الاستيراد .. وهذا اعتقاد غير صحيح لان فتح الاعتمادات يسير بشكل طبيعى .. ولكن نظرا للظروف الحالية فان هناك اولوية لاستيراد السلع الغذائية للحفاظ على المخزون السلعى فى الدولة .. ولن يؤثر ذلك على استيراد الخامات لان المرحلة الحالية طارئة وقصيرة ..

ومطلوب من المستوردين عدم تخزين الخامات حتى لاتحدث ازمة مفتعلة ويكون ذلك فى غير صالح الوحدات الصغيرة من القطاع الخاص .



الأسبوع الاقتصادى

حرب الخليج وأسعار السلع

بالرغم من ان حرب الخليج لم تنته بعد .. الا ان الخبراء بدأوا فى بحث الاثار الاقتصادية لهذه الحرب ومدى تأثيرها على الاقتصاد العالمى والعربى والقومى ..

واذا كانت كل الدلائل تؤكد ان اثار الحرب ستكون سلبية على الاقتصاد القومى وخاصة فى مجالات الموارد المالية الاساسية للدولة والمتمثلة فى السياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين فى الخارج بالاضافة الى الانفاق العسكرى للقوات فى حرب الخليج ..

الا ان التأثير المباشر ذا الأثر السريع الذى سوف يلمسه المواطن .. هو تأثير هذه الحرب على الاسواق المصرية وارتفاع الاسعار فيها .. صحيح ان هناك اجراءات لمنع التلاعب فى الاسعار وتوفير السلع .. الا ان الارتفاع فى اسعار السلع سيكون نتيجة طبيعية لارتفاع اسعار البترول العالمية وانعكاس ذلك على السلع المستوردة ومستلزمات الانتاج الواردة من الخارج

وارتفاع الاسعار سيكون احد اسبابه الاساسية تأثر حركة الواردات من الخارج وعدم اقبال السفن المحملة بالبضائع الى المنطقة العربية خوفا من تعرضها للضرب

اما الشركات الملاحية التى لاتزال تعمل فقد رفعت اسعار الشحن والتفريغ بنسب تخطت ٨٪ كعلاوة حرب بالاضافة الى رفع قيمة التأمين ضد المخاطر بنسب عالية جدا

وايضا وفى نفس الاتجاه اقدمت شركات الطيران العالمية برفع قيمة الشحن الجوى والتأمين على رحلاتها الجوية بنسب تتحدد قيمتها فى اليوم مرتين

وهنا يثار السؤال التالى .. الزيادة فى اسعار الشحن والتأمين من يتحملها ؟

ابسط او أولى القواعد الاقتصادية تقول ان المستهلك هو الذى يتحمل هذه الزيادات فى النهاية

فالمستورد ماهو الا وسيط بين الشركة المنتجة او الموزعة وبين المستهلك ولا يهمه الا الحصول على عمولاته فقط ..

واذا كانت اسباب الارتفاع فى الاسعار خارجة عن ارادتنا فانه يمكن للتحكم فى الاسعار وعدم المساس باصحاب الدخول المحدودة باعتبارهم اول المتأثرين بزيادات الاسعار .. ان نقوم بتخفيض الرسوم الجمركية على عمليات الشحن والسلع الواردة من الخارج اثناء مدة الحرب ...

مدحت البسيونى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩١

النادي السياسي

نهال شكري

د. يوسف والي الاقتصادي

جهود وطنية لتجنيب مصر أزمات الحرب
فرق عمل فورية لمواجهة المشاكل الطارئة



لم يتوقف الحزب الوطنى للحظة واحدة منذ قيام الحرب الأليمة عن متابعة الموقف داخل الجبهة الداخلية ، وهى مسئوليته الاولى ودوره الذى كلفه به الرئيس حسنى مبارك ، ولم يتوقف الدكتور يوسف والى الآمين العام للحزب عن اصدار توجيهاته الى امانات الحزب فى المحافظات للعمل على تهيئة المواطنين وطمأنتهم على كل مناحى الحياة ، خاصة الحالة التموينية .. كما انه لم يتوان عن توجيه نداءاته عبر المحافظات الى المواطنين ناقلا اليهم احاديث الرئيس حسنى مبارك والدور الكبير الذى قام به فى الحيلولة دون قيام هذه الحرب المدمره للجميع .

وحول دور الحزب الوطنى فى هذه الظروف العصيبة يقول الدكتور والى :

ان الحزب الوطنى هو العين الساهرة فى الجبهة الداخلية ، وهو الجيش الشعبى الذى يحميها بالوعى وبتوضيح الحقائق والتصدى للشائعات وقد حرص الرئيس مبارك كل الحرص على تجنيب المواطنين اى مشكلات او ازمات نتيجة للحرب الى جانب تأكيده لتوضيح الحقائق للمواطنين حتى لاتنتشر الاشاعات المغرضه لأى سبب من الاسباب

كما حرص الرئيس مبارك على اطلاع المعارضين ايضا على كافة جوانب الموقف ، ففى المواقف المصرية يقف جميع المصريين موقفا واحدا لافرق بين وطنى ومعارضه

وحول الدور المنتظر للحزب فى حالة تطور الحرب باى صورة من الصور ، اجاب الدكتور والى قائلا انه يجرى اعداد شباب الحزب الوطنى وتعبئتهم للقيام بدور قيادى من بين صفوف الجماهير وتوجيههم لتنفيذ كل التكليفات المطلوبة والتعليمات الصادره من القيادة السياسية الى جانب دورهم فى حماية الجبهة الداخلية وهو دور اساسى فى هذه الاحوال .

كما ان الحزب يضم امانات اخرى منها امانة المهنيين التى تضم تخصصات مختلفة ولجنة الصحة ايضا وهى اللجان التى كلفت بتشكيل فرق عمل فورية لمواجهة المواقف الطارئة مع الاستمرار فى عملها بصوره مستمرة حتى نهاية الحرب ، خاصة الاطباء .

واضاف قائلا :

وكان الحزب الوطنى قد اعد بالفعل قافلة علاجية تضم اطباء شباب تقوم بمعالجة المواطنين فى محافظة الفيوم ، متجولة بين القرى ، وهى القافلة الاولى من نوعها فى الريف المصرى وسوف تعمل على تعميم هذه التجربة فى باقى القرى المصرية بصرف النظر عن ظروف الحرب القائمة ، وهو ماتعهدت به حكومة الحزب فى الانتخابات .

● كما ان الامانة العامة للحزب تنعقد بصفة مستمرة لتتلقى تقارير المحافظات ، ويتم رفعها يوميا الى الرئيس مبارك ليكون مع شعبة يوما بيوم ، وهى التقارير التى يتم على اساسها وضع الخطط الداخلية وتنفيذها ، وبذلك تتكامل يوميا رؤية مجلس الوزراء واجتماعاته لمواجهة الموقف فى الخليج مع رؤية الحزب الوطنى الداخلية على مستوى الجمهورية لرسم خطط التحرك اليومية المواجهة للموقف المتغير .

وردا على سؤال حول راى المواطنين كما وردت فى التقارير المختلفة فى الحرب اكد الدكتور يوسف والى على ان الشعب المصرى يعى تماما ويقدر المجهود الكبير الذى بذله الرئيس مبارك من اجل اعاقة قيام مثل هذه الحرب واشتعالها ويقدر كل الخطوات التى قام بها وانه لم يكن فى الامكان عمل اى شىء اكثر من ذلك وعلى الرغم من ذلك فانه لايحس الشماته ولايحملها تجاه العراق فلا يسعد اى انسان رؤية الدمار يحيط باى دولة عربية مهام كانت الاخطاء



المصدر : روز اليوسف
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩١

تحقيق : يوسف هلال

قبل أن نتدارك الخسائر التى لحقت بالاقتصاد المصرى من جراء الغزو العراقى للكويت تعرضنا لخسائر اخرى لا تقل فداحة نتيجة لنشوب حرب الخليج التى انعكست آثارها السلبية مباشرة على الاقتصاد المصرى فى موارده الاساسية الأربعة والتى تتمثل فى عائدات البترول والسياحة وتحويلات المصريين فى الخارج وقناة السويس بالإضافة إلى الاعباء التى تتحملها الدولة نتيجه لعودة آلاف المصريين من العراق والكويت .

فى هيئة قناة السويس تدل المؤشرات الاولية ان الملاحة لم تتوقف اثناء العمليات الحربية ولا يوجد ما يعوق السفن فى الممر المائى .. كما ان شركات التامين العالمية لم تفرض رسوماً إضافية بعد نشوب الحرب فى الخليج واكتفت فقط بما فرضته من رسوم باهظة منذ بدء احداث الغزو العراقى للكويت .. ولكن بالطبع فإن كثافة السفن المارة والناقلات العابرة فى تناقص مستمر بخلاف ان السفن الحربية وناقلات وحاملات الطائرات قد اصبحت هى الاكثر ملاحة فى القناة وإن كانت قد استطاعت تعويض العجز الناتج من مرور السفن التجارية وناقلات البترول .

اما قطاع السياحة فقد كان اكثر المجالات تضرراً من آثار حرب الخليج .. حيث قرر فاروق حسنى وزير الثقافة ـ فور الإعلان عن نشوب الحرب فى المنطقة ـ إغلاق عدد من المتاحف والاماكن الاثرية فى مصر منها المتحف المصرى بميدان التحرير ومتحف مراكب الشمس فى منطقة الأهرام وذلك بهدف تامينها من اى اخطار او سرقات قد تتعرض لها فى مثل هذه الظروف المتوترة .. وقد اثر بلا شك إغلاق هذه المتاحف على حصيلة دخل قطاع هيئة الآثار والليالى السياحية التى يقضيها السياح فى مصر بالإضافة إلى ان الموسم السياحى هذا العام شهد اقل معدلاته منذ سنوات طويلة



رغم جهود وزارة السياحة في التقليل من الآثار السلبية التي نجمت عن احداث الخليج والارتفاع الهائل في قيمة رسوم التامين المفروضة على الطائرات والسفن المتجهة إلى منطقة الشرق الأوسط .

بالنسبة لقطاع البترول يشرح المهندس حماد ايوب نائب رئيس الهيئة العامة للبترول موقف البترول المصرى من حرب الخليج يقول : انه في اعقاب المهلة المحددة في ١٥ يناير الحالى وزيادة احتمالات الحرب زادت حالة القلق في اسواق البترول فارتفعت الأسعار حتى وصلت إلى اعلى معدلاتها بعد الإعلان عن نشوب الحرب بساعات .. ثم فوجئنا - جميعاً - بانخفاض الأسعار مرة اخرى بنسبة ١٠ دولارات عن البرميل الواحد .. وقد ادى ذلك لحدوث صدمة عنيفة لدى المراقبين فهذه اول مرة تنخفض فيها اسعار البترول بالرغم من نشوب العمليات العسكرية في اكبر منطقة إنتاج له في دول الخليج .

وعى وطنى !

ننتقل إلى استعراض الموقف المصرى من احداث حرب الخليج .. يؤكد محمود عبدالله رئيس بنك باركليز الدولى : انه حتى الآن لا يوجد تاثير واضح لهذه الأحداث على العمل المصرفى في مصر .

والاحداث الآن متلاحقة بشكل لا يمكن معه التوقع بشىء محدد .. ولكن بالنسبة لهذه الأحداث فقد علمتنا التجارب السابقة في الحروب التى خاضتها مصر ان التاثيرات الاقتصادية للحرب تحدث دائماً بعد انتهاء الحرب وليس قبلها او اثناءها .. فمثلاً بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ زادت نسبة الأرصدة بالدولار على البنوك المصرية بدرجة لم تصل إليها من قبل او بعد .. حتى ان الارصدة بالدولار كانت تفوق في معدلاتها الارصدة بالجنيه المصرى وقد استمرت هذه الحالة لمدة ثلاث سنوات متتالية .. اى انه بانتهاء الحرب تحدث غالباً مواءمات من جانب المودعين من الظروف الجديدة التى اسفرت عنها الحرب .

استثمار الذهب

بالنسبة للذهب يقول نبيل السرجانى رئيس شعبة تجار الذهب بالغرفة التجارية بالقاهرة

- بالطبع الحرب واحداث الخليج اثرت على سوق الذهب في مصر كثيراً .. يكفى ان تعلم ان ورش تصنيع الذهب تعانى من حالة كساد كبيرة نتيجة لقلة الطلب ، وفي نفس الوقت السعر في ارتفاع .. لكن الكل في حالة ترقب وخوف ، مثلاً تاجر الذهب لو قام ببيع جرام ذهب لابد ان يعوضه بشراء آخر .. كما اثر ضعف حركة السياحة هذا العام على بيع المشغولات الذهبية التى كان السياح يقبلون على شرائها من مصر كهدايا تذكارية .

أزمة الاقتصاد !

الآن نستعرض مع عدد من كبار الاقتصاديين في مصر الآثار السلبية على الاقتصاد المصرى من جراء حرب الخليج التى لا تزال تدور رحاها حتى الآن .

يقول الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق : انه مع نشوب الحرب زادت حدة الازمة على الاقتصاد المصرى .. مثلا إذا كانت السياحة قد عانت من آثار الغزو العراقى للكويت فإنه مع قيام الحرب قد اوشكت حركة السياحة على التوقف .. هذا بخلاف التاثير الواضح على حركة النقل الدولى ورسوم التامين وارتفاع الأسعار العالمية مثل ارتفاع اسعار المواد الأولية من السلع الصناعية وبالتالى تؤثر على الاقتصاد المصرى لارتفاع تكلفتها عند استيرادها من الخارج .. هذا بخلاف ما قد تسببه الحرب من ازمة في مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية .. حيث ساهمت هذه الأحداث في انهيار معظم اوجه التعاون الاقتصادى القائم .. ويمكن ان يؤثر بالتالى على إمكانيات التعاون في المستقبل مع الدول العربية وبعضها البعض .. كما انه مع نشوب الحرب في الخليج بدات وفود جديدة من المصريين في الخارج في العودة إلى مصر وهذا يعنى بالتالى مزيداً من الأعباء الجديدة على الاقتصاد المصرى .

● هل هناك جوانب إيجابية في المقابل يمكن ان تعود على الاقتصاد المصرى من جراء احداث الخليج ؟!

- على الاقل ان نشوب الحرب



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ ديسمبر ١٩٩١

في الخليج يمكن ان يحسم الازمة الراهنة في المنطقة وفي العالم كله .. بل إنه إذا انتهى الامر بتحرير دولة الكويت وعاد السلام للمنطقة فإن هناك مزايا بالطبع يمكن ان تعود على الاقتصاد المصرى ويتمثل ذلك في إمكانية عودة المصريين مرة اخرى للعمل في الكويت وبعض دول الخليج بعد استقرار الموقف واعادة العمران لهذه البلدان المصابة من جراء الحرب .. وبالتالى فإن تحويلات المصريين في الخارج سوف تنمو مرة اخرى بالإضافة إلى ان الاستثمارات العربية وخصوصاً بالنسبة لدول الخليج سوف تنشط في مصر مساهمة منها في تعويض مصر عن الاضرار التى لحقت بها لموقفها الشجاع من الازمة .

الدكتور عثمان محمد عثمان الخبير الاقتصادى بمعهد التخطيط القومى يعتقد ان ما يزيد من هذه المشكلة ان التوقيت الذى حدثت فيه حرب الخليج كان الاقتصاد المصرى يمر بمرحلة حرجة ثم جاءت الأزمة لتضع مزيداً من القيود تعمق من هذا المأزق في صورة اعتماده على مصادر الدخل الخارجية .. وبالطبع فإن جميع موارد مصر قد اضيرت نتيجة لهذه الحرب .. مثلا تحويلات المصريين في الخارج تضاءلت كثيراً خلال الشهور الثلاثة الاخيرة ويتوقع ان تتوقف تماماً مع بداية الصيف القادم .. وبالنسبة للبترول اسعاره غير مستقرة واغلب التوقعات ان سعر البرميل سوف يتراوح بين ١٨ دولارا ولن يزيد على ٢٠ دولاراً .. كما انه من ضمن النتائج السلبية للحرب التى ظهرت حتى الآن ان صدام حسين ضمن جرائمه استطاع تحطيم دور منظمة الاوبك وجعل سوق البترول يخرج من تحت سيطرتها كمنظمة لمنتجى البترول واصبح التأثير الاساسى في الاسعار يملكه المستهلكون لاول مرة متمثلاً في الهيئة الدولية للطاقة .

● ماذا يمكن ان تسفر عنه الأوضاع الاقتصادية في مصر على المدى البعيد في ظل الظروف الراهنة ؟!

- يصعب التنبؤ بشيء محدد ولكن اعتقد ان الاوضاع الاقتصادية للمنطقة بعد انتهاء الحرب سوف تشهد تبدلات بالغة الخطورة .. ويتوقف مدى كونها إيجابية او سلبية على مدى الاستفادة من الحرب .. مثلاً دول الخليج : هل سوف تتعامل بروح الشك او الخوف مع الدول العربية الاخرى ؟! أم سوف تحرص على التعاون والاتحاد والثقة ؟! ولذلك فإن دور مصر يجب أن يكون إيجابيا اكثر من هذه الناحية حيث تستطيع مصر ان ترسم خطوط خطة استراتيجية للأمن العربى والتنمية في المنطقة بما يجعل هناك مشاركة واضحة مع الدول العربية الأخرى .. لان هناك اشياء كثيرة يجب ان يعيد العرب النظر فيها في فترة ما بعد الحرب مثل تجاهل وتحجيم دور مصر والاستفادة من الخبرات والعمالة المصرية .

لكن الاهم من كل ذلك هو ان تبحث الحكومة عن موارد اخرى جديدة محلية بدلاً من مصادر الدخل الخارجية غير المستقرة .

يحلل الدكتور جودة عبدالخالق استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة ورئيس اللجنة الاقتصادية لحزب التجمع الموقف الصعب الذى يمر به الاقتصاد المصرى من جراء حرب الخليج يقول : إن إجمالى الخسائر المصرية تبلغ حوالى ٢,٥ إلى ٣ مليارات دولار سنوياً تمثل انخفاضاً في موارد مصر من النقد الأجنبى .. حيث انخفضت تحويلات المصريين في الخارج من ٢ مليار إلى ١,٥ مليار على الاقل ..

وانخفض الدخل من السياحة بحوالى مليار دولار وانخفض دخل قناة السويس من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ مليون دولار وانخفضت الصادرات لدول الخليج من ٦٠٠ إلى ٧٠٠ مليون دولار مقابل زيادة في صادرات البترول إلى حوالى مليار دولار :

هذا يعنى أن حوالى ثلث حصيلة مصر من النقد الاجنبى وتقريباً ضعف قيمة الصادرات السلعية وحوالى ١٥٪ من الدخل المحلى لمصر قد فقد بسبب حرب الخليج ، وهو امر غير مسبوق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يضاف إلى ذلك تدفق الاف المصريين من الخارج وما يستوجبه استيعاب هذه الاعداد من اعباء اقتصادية جديدة .. فإذا افترضنا ان خلق فرصة عمل واحدة تكلف ٢٠ الف جنيه كاستثمارات فإن معنى هذا لكى نوفر فرص عمل للمصريين العائدين يتطلب حوالى ١٠ مليارات جنيه .



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● إذن كيف يمكن الخروج من الازمة الاقتصادية التى تواجهنا بسبب هذه الاحداث ؟!

- هذه الازمة كشفت عن امر جوهرى وهو ضعف البنية فى الاقتصاد المصرى إذ انه شديد الحساسية للتغيرات الخارجية وهذا امر حذرنا منه كثيراً من قبل ونبه له كثير من الاقتصاديين طوال العشر سنوات الماضية .. ولذلك لابد ان تعيد مصر حساباتها الاقتصادية فى ضوء هذه المتغيرات الاخيرة - وعلى الاقل - يلزم إعادة النظر فى السنة الرابعة والخامسة من الخطة الخمسية للدولة ولابد من اعادة النظر فى اهداف خطة السنة الحالية لإمكان استيعاب العمالة المصرية العائدة من الخليج .. كما يلزم زيادة حجم الاستثمار فى هاتين السنتين فى ظل الانخفاض الحاد فى موارد البلاد من النقد الاجنبى .

وفى الختام نحذر من الإفراط والإسراف فى رفع الشعارات الاقتصادية .. حيث ان حجم التحدى كبير جداً ويجب ان نرتفع إلى مستوى هذا التحدى حماية للامن القومى وحماية لمستقبل الأجيال القادمة .



رغم الحرب

نشاط فى بورصة القاهرة!

ادت حالة القلق والترقب باسواق المال والبورصات العالمية منذ اندلاع حرب الخليج .. ثم قيام العراق بتفجير بعض آبار البترول الكويتية إلى اهتزاز ملحوظ للأنظمة الاقتصادية بالدول المتقدمة .

فمع ارتفاع اسعار البترول وتراجع الدولار امام العملات الرئيسية الأخرى .. والهبوط المتواصل لأسعار الأسهم بعد ورود تكهنات تعلن ان الحرب ستستمر لمدة اطول مما ادى إلى قيام عدد كبير من حاملى الأسهم والمضاربين بها إلى التخوف من حالة الركود التضخمى المتوقعة وبالتالى التخلص منها .. فإن الخبراء يتوقعون ان تؤدى حرب الخليج إلى زيادة عجز موازنات الدول الكبرى وبالتالى تقليل فرص الاستثمار بالدول النامية .

فاطمة احسان

ومن جانب آخر تهاوى سعر الذهب عالميا مسجلاً ٣٧٩ دولاراً للاوقية ضارباً عرض الحائط بكل القوانين الاقتصادية التى تربط بينه وبين الدولار رابطة عكسية .

د . محمد فج النور رئيس هيئة سوق المال يرى الازمة من منظور آخر فبداية يقول : إنه لا يوجد ربط بين مايحدث بالبورصات العالمية ومصر فالشركات المسجلة فى مصر التى لها استثمارات او ارتباطات خارجية محدودة للغاية وبالتالى لا يوجد اهتزاز فى اسعار اسهم الشركات بصفة عامة .. ايضاً سوق الذهب فى مصر ليس له علاقة باسعار الذهب عالميا .. وارتفاع اسعاره داخلياً ابسط دليل على ذلك . بصفة عامة ما يصنع فى مصر هو ذهب كسر يعاد تصنيعه وبالتالى فإن ارتفاع او انخفاض سعر الذهب محلياً مرتبط بمواسم محددة وبظروف اقتصادية تاتى به مخزناً للقيمة بعد الدولار .

واوضح د . فج النور ان هناك نشاطاً ملحوظاً تشهده حركة تداول الأسهم بمصر . ففى بورصة القاهرة بلغ حجم التعامل المحقق داخل المقصورة خلال عام ١٩٩٠ ٦٤٣,١ مليون جنيه مقابل ٣٥٣,٥ مليون جنيه عام ١٩٨٩ اى بنسبة ٨٢٪ بينما كان حجم الأسهم المتداولة عام ٨١ لا يزيد على ٩,١ مليون جنيه فقط .

واضاف د . فج النور ان هذا النشاط على تداول اسهم الشركات المقيدة بالبورصة يؤكد إقبال المصريين العائدين على تدوير واستثمار اموالهم فى شركات مصرية ..

ويطرح د . حامد السايح وزير الاقتصاد الاسبق تساؤلاً هاماً وهو هل قامت مصر بوضع منظور شامل لعلاقاتها الاقتصادية المستقبلية فى إطار نظام إقتصادى عالمى مختلف تماماً عما كان عليه من قبل يعتمد على التكتلات الاقتصادية ؟!

فمن المسلم به كما يقول ان مصر ستتأثر سلباً بحرب الخليج وتطورات الاقتصاد العالمى الذى يعانى من الركود التضخمى فى محاور رئيسية ثلاثة هى الاستيراد الذى تصل نسبته إلى ٦٠٪ واشكاله المتعددة الغذائية والسلع الوسيطة والراسمالية ثم الصادرات التى لم يجاوز حجمها ٥ مليارات جنيه ثم الاستثمار . فنتيجة العجز المتزايد للدول الغنية فإن أول ما يتم التفكير فيه تقليص فرص استثماراتهم بالدول النامية ومصر منها بالطبع .. وتخفيض القروض والمعونات إلى اقل قدر ممكن .

واضاف د . السايح ان حرب



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩١

الخليج اثبتت بما لا يدع مجالاً للشك ان مصر تعتمد على موارد هشة جداً من النقد الاجنبى تتمثل فى مدخرات المصريين بالخارج — البترول - السياحة - قناة السويس .

وبالتالى فإن الحكومة مطالبة بوضع استراتيجية جديدة تصحح هذه الاوضاع وتواكب التطور العالمى الجديد الذى يبدا بالاندماج الاوروبى ١٩٩٢ والذى يشمل تكاملاً اقتصادياً ومالياً وبشرياً موحداً وبالتالى ستكون الافضلية فى استثمارات الدول الاوروبية لدول المجموعة التى تماثلنا مثل : البرتغال واليونان واسبانيا وتركيا التى تسعى حالياً للانضمام للمجموعة .

ونبه د . السايح إلى ان تحرير دول اوروبا الشرقية خلال عام ١٩٩٠ سيؤدى بما لا يدع مجالاً للشك إلى ابتلاع معظم رءوس الأموال الخارجة عن السوق الأوروبية وامريكا .. واضاف ان التكتلات الدولية المتمثلة فى اليابان ومجموعتها خاصة بعد انضمام الصين إليها ثم كندا وامريكا وضم المكسيك ثم آخر صيحة بإعلان كل امريكا اللاتينية منطقة حرة .. فاين نحن من كل هذا .. علينا ان نعيد حساباتنا باستراتيجية جديدة .

وعلمت « روز اليوسف » ان اجتماع مجلس إدارة الاستثمار برئاسة مبارك سيتضمن مناقشة ما يقرب من ٧٠ مشروعاً استثماريا جديدا يمثل قطاع المشروعات والقرى السياحية بالغردقة وسيناء جانباً كبيراً منه وان هناك اتجاهاً عقب انتهاء الحرب إلى إرسال شخصيات عامة لها ثقلها ببعض الدول الخليجية لاستقطاب اموال وفوائض المنطقة لإقامة مشروعات جديدة فى مصر .. كما سيجرى الاتصال برجال الأعمال المصريين المتميزين بالخارج لعقد لقاءات مع المصريين المهاجرين لعرض آخر التطورات فى مجال الإصلاح الاقتصادى المصرى واهم الفرص الاستثمارية بمصر .

ويتوقع اللواء احمد عرفة رئيس الشعبة العامة للمستثمرين ان يصبح احتجاب المستثمرين عن الاشتراك فى إقامة مشروعات جديدة مرهوناً بانتهاء الحرب .. واستقرار سوق المعاملات المالية والبورصات العالمية التى ينعكس تذبذب الاسعار بها ارتفاعاً وهبوطاً على واردات مصر من المواد الخام والسلع الراسمالية والوسيطة هذا بخلاف ما تتحمله الشركات من ارتفاع قيمة التامين على السلع الواردة للمنطقة وعدم انتظام حركة النقل والشحن .

استمرار حرب الخليج..هل يضاعف اعباءنا الاقتصادية؟ وما هو البديل؟

اساتذة الاقتصاد يؤكدون :

اسقاط الديون وحده..لا يكفى

دول التحالف مطالبة بتحمل جزء من خسائرنا

كتبت - فتحية فوزى:

اكد اساتذة وخبراء الاقتصاد ان الاثر الايجابى الوحيد لحرب الخليج على الاقتصاد المصرى.. هو الكشف عن خطورة اعتمادنا فقط على ايرادات قناة السويس والسياحة والبترول وتحويلات المصريين.. خاصة ان جميع هذه الايرادات مرتبطة بالتغييرات الدولية.. وبالتالى بلغت خسائرنا خلال شهور الازمة الماضية ٤٠ مليار جنيه.

والتساؤل الذى يطرح نفسه الان.. ماذا يمكن ان يحدث للاقتصاد المصرى فى حالة استمرار الحرب مدة اطول من المتوقع لها؟ وكيف يمكن مواجهة المزيد من الخسائر؟!

الى متى نعتمد على قناة السويس والسياحة والبترول وتحويلات المصريين؟

اقترح د. كمال ابوالخير عميد معهد الدراسات التعاونية والادارية بديلين لمواجهة آثار استمرار الحرب.. الاول ان تقوم الحكومة المصرية اعتبارا من الان وليس بعد انتهاء الحرب بمطالبة دول التحالف الغربى بتحمل جزء من هذه الخسائر اسوة بما فعلت تركيا واسرائيل التى حصلت ومازالت تحصل على تعويضات عما لحق بها من خسائر وانهم يطالبون بها دون حرج.. ويستجاب لهم!!

روح التعاون

قال ان هذا الطلب لن يقلل من شأن مصر لانه يأتى فى اطار روح التعاون السائدة حاليا بين دول العالم فى المشاركة فى تحمل تكاليف الحرب..

اضاف ان البديل الثانى يتمثل فى انشاء جهاز متخصص فى ترشيد الاستهلاك بحيث تكون مهمته ارشاد جميع المواطنين بالاسلوب الامثل فى استخدام الامكانيات المتاحة لدينا لاطول فترة ممكنة.. لان مؤشرات السوق المصرية حاليا تؤكد ان الاسراف هو السمة المميزة لكافة القطاعات فى مصر سواء على المستوى الحكومى او المستوى الشعبى.

امكانيات مادية وبشرية

ويرى د. عبدالحميد الغزالى استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة ان ازمة الخليج كشفت خطأ اعتماد السياسة الاقتصادية على الموارد التى تتأثر بالتغيرات الدولية.. وهذا يستلزم الاعتماد خلال المرحلة القادمة - سواء استمرت الحرب او انتهت على ما لدى مصر من امكانيات مادية وبشرية تشير اليها كافة الاحصائيات بانها كبيرة.. الا ان المشكلة تنحصر فى عدم استخدام هذه الموارد بالاسلوب الاقتصادى الامثل.

● د . كمال ابوالخير

وقال اننى اقترح ضرورة احداث تغييرات جذرية فى السياسة الاقتصادية تتمثل فى اعادة هيكلة الاقتصاد المصرى لصالح القطاعات السلعية.. وبمعنى اخر زيادة دعم نقدى مع توفير رقابة جادة على اسعار السلع.

آثار سلبية

اما د. نادية رمسيس استاذ الاقتصاد بالجامعة الامريكية فانها تؤكد ان تنازل بعض



الدول مثل امريكا والسعودية والامارات والدول السبع الاوربية الصناعية عن جزء من مديونيتها لمصر لا يكفى رغم انه يوازى ٢٨ مليار دولار من حجم ديون مصر التى تبلغ ٥٠ مليار دولار.. لان حرب الخليج اسفرت عن اثار سلبية متعددة ابرزها انهيار كافة ايرادات الدولة من البترول والسياحة وقناة السويس.. ولذا فان اى تنازلات لا يمكن ان تعوض فى الوقت الحالى الخسائر التى لحقت بالاقتصاد المصرى نظرا لانها لم تغط مصروفات مطلوب اداؤها الان.

اضافت بانه لابد من اتخاذ حلول وبدائل سريعة لمواجهة اثار استمرار الحرب منها مطالبة العالم خاصة امريكا بالمساهمة فى تحمل الخسائر التى لحقت بمصر من خلال زيادة المعونة مثلما فعلت مع اسرائيل.. وعلى المستوى الداخلى لابد من زيادة القدرة الانتاجية لمصر فى المجالين الزراعى والصناعى من خلال القطاع العام الذى مازال ينفذ ٧٥٪ من الاستثمارات فى ميزانية الدولة.



مساعدات أوروبية لمصر وتركيا
تعويضاً عن اضرار حرب الخليج

ق . ن . ا (لندن ، برن) :

ذكر في لندن أمس ان دول المجموعة الاوروبية ستقدم لكل من مصر وتركيا مبلغ (٢٣٠) مليون دولار تعويضاً عن الاضرار الاقتصادية التي اصابتهما نتيجة حرب الخليج .

ونسب راديو لندن الى بيان صادر عن المجموعة القول ان الاردن سيحصل ايضا على مساعدة مالية من دول المجموعة قيمتها (٢٠٠) مليون دولار لنفس الاسباب .

وأوضح البيان بأن هذه المساعدات تستهدف اعانة الدول الثلاث في مجال الواردات الى جانب تعويضها عن الدخل الذي خسرته بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الامن الدولي على العراق .

واعلنت الحكومة السويسرية أنها ستقدم (١٠٣) ملايين دولار الى تركيا ومصر والاردن مساعدة منها لهذه الدول الاكثر تضرراً من ازمة الخليج .

وذكر راديو سويسرا نقلاً عن بيان للحكومة ان هذا المبلغ يشكل مساهمة سويسرية في برنامج مساعدات أولى بدأته الولايات المتحدة العام الماضي لمساعدة هذه الدول الثلاث .



المصدر : السياسى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ فبراير ١٩٩١

حرب .. وخسائر الصناعة :

البحث عن أسواق جديدة للمنتجات المصرية

الأحداث الأخيرة في منطقة الخليج والحرب الجارية الان لتحرير الكويت لها اثارها الاقتصادية على العديد من القطاعات الرئيسية في الدولة ومنها الصناعة المصرية وقد بذلت الأجهزة المسئولة جهودا عديدة لمواجهة النتائج السلبية على الصناعة التي ترتبت على حرب الخليج

ما هى هذه الجهود ؟ وكيف تساعد الصناعة المصرية وتدخل بثقلها لتلافى سلبيات ازمة الخليج ؟ وكيف تتأثر الصادرات والصفقات المتكافئة من وراء هذه الحرب

يقول المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة ان حرب الخليج أثرت على الصناعة المصرية بشكل او بآخر فهناك بعض مستلزمات الانتاج التى كانت اساسية لنا من بعض الدول العربية قد الغى استيرادها وبالتالى تأثر انتاج بعض الصناعات الهامة

ايضا توقفت جميع الصفقات المتكافئة التى اجريت مع الدول العربية بسبب حرب الخليج مما اضاع ملايين من العملات الصعبة

ايضا ضاعت فرص تصديرية بمبالغ اكثر من ١٠٠ مليون جنيه بسبب الحرب الدائرة الان فى الخليج لذلك اصبح على القطاع العام الصناعى ان يعمل الان باسلوب قطاع الاعمال ويبحث عن بديل للاسواق العربية بفتح اسواق جديدة فى افريقيا غربا وجنوبا والتركيز ايضا على اوربا الغربية وامريكا الشمالية

ويؤكد طاهر بشر رئيس هيئة القطاع العام للصناعات الكيماوية ان الاحداث الاخيرة اوضحت انه يجب على الصناعة المصرية الا تعتمد على سوق خارجية واحدة سواء لتصدير منتج نهائى لها او لاستيراد احدى المواد الخام فلابد من تنويع هذه الاسواق الخارجية وتعددها بحيث انه اذا حدث وقف لعمليات الاستيراد أو التصدير من احدى الاسواق الخارجية تكون هناك اسواق خارجية اخرى بديلة لها وهذا بالفعل ما ركزت عليه الصناعات خلال الفترات الماضية .

فمثلا بالنسبة للكبريت فانه كان يتم استيراده من العراق فى اطار صفقة متكافئة بحيث يتم تصدير منتجات من مصر فى مقابل استيراده وقد قررت الصناعة المصرية استيراد خام الكبريت من مصادر اخرى تتميز بالجودة المرتفعة وذلك بالاسعار العالمية المحددة وبذلك لا يتم استيراد الكبريت من جهة واحدة فقط بل من عدة جهات وقد ادى هذا القرار الى ضمان توافر احتياجاتنا من الكبريت الذى يدخل فى العديد من الصناعات ومنها صناعات الاسمدة وحمض الكبريتيك وذلك برغم توقف استيراد الكبريت الان من العراق فى حين انها كانت ستواجه خطر التوقف لو كانت وارداتها من العراق فقط وبالتالى اكدت الأحداث الاخيرة سلامة اسلوب الصناعة فى الاعتماد على اكثر من مصدر لاستيراد الخامات او تصدير المنتجات وهو ما يجب الاستمرار والتوسع فى تنفيذه

كما يجب ايضا العمل على زيادة صادراتنا الصناعية الى العديد من اسواق العالم وخاصة اسواق الدول الغربية واسواق دول الخليج العربى والاسواق الافريقية وتوجد امكانيات وفرص كبيرة للصناعة المصرية لزيادة صادراتها الى هذه الدول

فرص عمل للعائدين

واكد طاهر بشر انه بالنسبة للمصريين العائدين من الخارج فان الصناعة المصرية يمكن ان تقوم بدور كبير فى اتاحة فرص جديدة للعمل لاستيعابهم وذلك من خلال تشغيل عدد من المصانع وردية ثانية او ثالثة بالاضافة الى التوسع فى تطبيق الميكنة بالمدن الجديدة واقامة العديد من الصناعات الصغيرة المغذية بحيث يمكن فى هذا المجال اقراض العديد من اصحاب المشروعات الصغيرة بضمان ملكية معداتها وذلك لتحفيز التشغيل الاقتصادى وزيادة كفاءة الانتاج

بالاضافة الى اجراء تجديدات وتعديلات في عدد من المصانع الحالية وذلك باجراء اصلاحات جذرية

اسواق جديدة

ويقول عادل جزارين رئيس اتحاد الصناعات المصرية : ان الصناعة المصرية عليها العمل على زيادة الانتاج بالاضافة الى زيادة الجهود في تسويق الانتاج محليا وخارجيا مع العمل على فتح اسواق جديدة الانتاج المصرى

والمرحلة الحالية تلزم الصناعة المصرية بخفض الاستيراد للسلع الكمالية الى الحد الأدنى وقصرها على السلع الضرورية مع وقف الاستيراد للسلع الكمالية كلية في المرحلة القادمة وبذلك يمكن توجيه استخدام الموارد المتاحة في النقد الاجنبى في توفير مستلزمات الانتاج اللازمة لتشغيل الصناعة المصرية بكامل طاقتها

واضاف ، انه يجب بذل جهد اكبر للتسويق وفتح اسواق خارجية جديدة للتصدير مع العمل على رفع جودة الانتاج



المصدر : الســيــاسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ فبــراير ١٩٩١



خطــة محكمــة لمنــع تهريب الخبز من القاهرة إلى المحافظات



المصدر : السياسى

التاريخ : ٣ فبراير ١٩٩١

كتب على شلبى

فور نشوب حرب الخليج انتاب المواطنون حمى شراء السلع فتسابقوا على المجمعات الاستهلاكية ومنافذ التوزيع للشراء والتخزين وساعد ايضا على ذلك ظهور الشائعات بنقص السلع

وكان الخبز اهم هذه السلع التى تسابق المواطنون على تخزينها وظهر ذلك واضحا فى الطوابير الطويلة امام المخابز وتهريبه من القاهرة الى المحافظات الأخرى وقد تم ضبط كميات كبيرة من الخبز والدقيق وهى فى طريقها الى االمحافظات

ما هى الاجراءات لوقف هذا التهريب ؟ وما السبب وراء ذلك

متابعة الاسواق

يقول اللواء اسحاق العشماوى رئيس مباحث التموين : اننا نتابع الاسواق بصفة مستمرة خلال اجهزتنا المنتشرة والمتواجدة فيها وعندما يرد الينا معلومات عن تسرب بعض السلع من القاهرة الى المحافظات الأخرى وخاصة الخبز نبدا فى اتخاذ الاجراءات لمنع تهريبه لأنه [illegible] هذا التهريب يؤدى الى اختناقات فى التوزيع

والبيع ينشأ عنه الطوابير الطويلة فالعادة جرت بأن المستهلك عندما يشعر بوجود اختناق فى سلعة معينة يبدأ التكالب عليها ويحصل على كميات تزيد عن احتياجاته اليومية

ويشير الى انه ومن خلال غرفة العمليات الرئيسية بوزارة التموين وبالاتصال بالغرف الفرعية بالمحافظات نبدأ بفرض احكام الرقابة على مداخل ومخارج المحافظات وفعلا القى القبض على عدد من السيارات محملة « بالعيش » خارجة من القاهرة ومتجهة الى المحافظات المجاورة

كما تم مراقبة جميع المخابز بالقاهرة الكبرى والمحافظات الأخرى لضمان انتاج كامل الحصة المسلمة لأصحاب المخابز من الدقيق وبهذا قد تمكننا من عدم تسرب السلع وبخاصة الدقيق والعيش من القاهرة الكبرى وباقى المحافظات الأخرى منها الى الأخرى

● اما علاء الخولى وكيل اول وزارة التموين ورئيس قطاع الرقابة والتوزيع والتسعير والمحليات فقد اكد انه عندما وجدنا ان العيش والدقيق يتسربان من المخابز قمنا على الفور بدراسة الوضع من كل الجوانب وتم التأكيد بضرورة وضع مفتش تموين بكل مخبز وتنظيم بيع الخبز من المنفذ المخصص ومراقبة الانتاج والبيع وكتابة تقرير يومى بمعرفة مفتش التموين وتسليمه لادارة التموين التابع لها المخبز والتأكد من تسلم صاحب المخبز حصة كاملة وانتاجها وبيعها للمستهلك

منع تسرب الخبز

اما الدكتور احمد عبد الغفار رئيس هيئة المطاحن والمخابز والصوامع قال انه قد تم القضاء على تسرب الخبز من خلال توفير الحصص اللازمة للمخابز كما تم زيادة انتاج الخبز من خلال المخابز التابعة للهيئة بكميات تكفى الاحتياجات وتغطى اى نقص يحدث فى انتاج المخابز التى تعطل وان هذه الأزمة لم تستمر لانها تم علاجها فى خلال ثلاثة ايام فقط

وقال ان حصص المحافظات من الطبيعى ان تختلف من محافظة الى اخرى حسب تعداد السكان وبالطبع حصة محافظة القاهرة الكبرى تعتبر اكبر حصة اذا ما قورنت بالحصص الأخرى

لجنة القطن تبحث زيادة أسعار اليوم

رفـع التأميـن وأسـعار النقـل بسـبب حـرب الخليـج

تبحث لجنة القطن فى اجتماعها مساء اليوم برياسة الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء المذكرة التى اعدها الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ، والخاصة بزيادة اسعار القطن ما بين ٢٠ ,و٣٠ جنيها للقنطار الواحد ، وذلك لتشجيع المزارعين على زيادة المساحات المنزرعة قطنا ، للوفاء باحتياجات السوق المحلية من القطن اللازم للغزل والنسج وبذرة القطن لاستخراج الزيوت الى جانب احتياجات السوق الدولية من الاقطان المصرية .

كما تبحث اللجنة إصدار قرارات لازالة العقبات امام عمليات الاستيراد والتصدير ، وفى مقدمتها زيادة التامين واسعار النقل بسبب حرب الخليج . مما سيؤدى الى زيادة الصادرات من السلع والخدمات السياحية وغيرها ، فى سبيل إيجاد توازن بين الاستيراد والتصدير وتحسين ميزان المدفوعات .

وستستعرض اللجنة دراسة اقتصادية لزيادة الصادرات ، كما تستعرض اللجنة مشروع اللائحة الجديدة للتصدير والاستيراد ، بهدف تحرير الاقتصاد .

وعلم مندوب الاهرام انه سيتم دراسة اسعار مستلزمات الانتاج كالاسمدة وغيرها ، وجعل الاسعار العالمية هى الاساس فى تحديد التعامل ، مع الحاصلات الزراعية والسماح للقطاعين العام والخاص باستيراد هذه المستلزمات ، وذلك الى جانب بحث اسلوب جديد لمقاومة الافات الزراعية ، خاصة القطن . □

مؤشرات ودلالات

ثلاثية : القناة .. والنفط .. والحرب

جمال زايدة

مما لاشك فيه ان قناة السويس باعتبارها أحد أهم موارد مصر من العملات الصعبة قد تأثرت بأندلاع الحرب فى الخليج ..بل أنها تأثرت بالفعل منذ ٢ أغسطس من العام الماضى وهو تاريخ الاجتياح العراقى للكويت خاصة وان البضائع البترولية تمثل حوالى ٤٠ ٪ من اجمالى البضائع المارة بالقناة والباقى بضائع غير بترولية وقد مر بقناة السويس خلال عام ١٩٨٩ حوالى ٧٢,٣ مليون طن وقد بلغت واردات أوروبا والولايات المتحدة من بترول الخليج العربى حوالى ١٩٤ مليون طن عام ١٩٨٩ عبر منها قناة السويس حوالى ٢٤ مليون طن بنسبة ١٧ ٪ وتم نقل الكمية الباقية خلال خط أنابيب « سوميد » وحول رأس الرجاء الصالح ويمثل بترول العراق والكويت العابر لقناة السويس الى أوروبا وأمريكا حوالى ٧ ملايين طن بنسبة ٢١ ٪ من أجمالى بترول الخليج العربى العابر لقناة السويس متجها إلى أوروبا وأمريكا عام ١٩٨٩ .

أما فيما يتعلق بالبضائع الاخرى العابرة لقناة السويس من والى الخليج العربى ٢٤,٤ مليون طن عام ١٩٨٩ يبلغ نصيب السعودية منها ٧,٨ مليون طن بنسبة حوالى ٣٢ ٪ أما الكويت والعراق فيبلغ نصيبهما ١,٢ مليون طن أى بنسبة ٥ ٪

جدير بالذكر ان قناة السويس كانت قد بدأت تسترد نشاطها فى أعقاب انتهاء الحرب العراقية الايرانية فعبر القناة عام ١٩٨٨ حوالى ١٨٩٠ سفينة بمتوسط يومى ٥٠ سفينة مقابل ١٧٥٤١ سفينة بمتوسط يومى ٤٨ سفينة عام ١٩٨٧ أى بمعدل زيادة بلغ ٣,٧ ٪ كذلك ارتفعت الحمولة الصافية لتصل الى ٣٥٦,٩ مليون طن مقابل ٣٤٧ مليون طن خلال عام ١٩٨٧ كما بلغ عدد السفن غير البترولية التى عبرت القناة ١٤٧٦١ سفينة تمثل نحو ٨١,١ ٪ من اجمالى عدد السفن العابرة خلال عام ١٩٨٨ أما بالنسبة لناقلات البترول فقد بلغت ٣٤٢٩ ناقلة تمثل نحو ١٨,٩٠ ٪ من أجمالى عدد السفن العابرة مقابل ٣٤٠٢ ناقلة خلال عام ١٩٨٧ .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ من ابريل ١٩٩١

انخفاض حاد في النقد الأجنبي ومصر أكثر الدول تضررا

حسب تقرير البنك الدولي للآثار الاقتصادية لأزمة الخليج فان الآثار ستغطي بعض الدول العربية والشرق اوسطية اذ ان انسحاب العراق والكويت من سوق النفط الدولي سيؤدي أيضا الى حدوث أزمات اقتصادية لدى البلاد التي تعتمد بشكل رئيسي على إستيراد النفط من هذين المصدرين وتاتي السودان في مقدمة هذه الدول حيث تستورد ٦٨ ٪ بين احتياجاتها البترولية من العراق والكويت . تاتي بعدها تركيا بنسبة ٦٢ ٪ ثم قبرص ومالطة ٩ ٪ والمغرب ٢٨ ٪ ثم البرازيل ٢٦ ٪ وباكستان ٢٥ ٪ والهند ٢٢ ٪ وأخيرا يوغوسلافيا ٢٢ ٪ وستواجه هذه الدول المشاكل في امدادات البترول لديها في المدى القصير حتى يتم اتخاذ التدابير المناسبة للاستيراد .

وسيؤثر بشدة نجاح الحصار على صادرات العراق البترولية على الوفاء بخدمة ديونه الخارجية التي تقدر بنحو ٦٥ مليار دولار أمريكي منها حوالى ١٣ مليار دولار لدول منظمة التعاون الاقتصادي وتعتبر المانيا اكبر دائن تجاري من بينها .

والعراق مدين بمبلغ ٤٥ مليارا أخرى من الدولارات للمملكة العربية السعودية بما يوازى ٢٠ مليارا للكويت و ١٠ مليارات لدول أوربا الشرقية وللاتحاد السوفيتي ١٥ مليار دولار ولتركيا حوالى مليار واحد من الدولارات وإلى المدى الذي يمكن القول معه أن بعض هذه الدول قد تلقت دفعات خدمة الدين في شكل بترول باسعار رخيصة كما فضلت بعض دول أوربا الشرقية ومن ثم فإن فقد التحصيلات من العراق بالعملة الأجنبية سيكون ذا تأثير اكبر .

وتستضيف كل من الكويت والعراق أعدادا كبيرة من العمال الاجانب وبصفة خاصة من مصر والأردن والهند ، باكستان ببنجلاديش وسريلانكا .

ومن ثم فإن الرحيل الاضطراري لهؤلاء العمال لن يؤدي فحسب الى اضطرابات اقتصادية في بلادهم ولكنه سوف يخفض أولا وقبل كل شيء من تحويلات هؤلاء العمال من منطقة الشرق الأوسط ولمصر ١,٢ مليون عامل بالعراق والكويت لذلك فهي اكثر الدول تضررا ومن المتوقع أن تنخفض ايراداتها من العملات الأجنبية من تحويلات العاملين بالخارج بمبلغ ٢,٤ مليار دولار سنويا . وسوف تنخفض الايرادات الخارجية للاردن من العملات الاجنبية بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار ويوغسلافيا بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار وباكستان بمبلغ ١٦٦ مليون دولار وبنجلاديش بمبلغ ١٠٠ مليون دولار وسريلانكا بمبلغ ١٠٠ مليون دولار وقد بلغت المعونات الخارجية التي قدمتها الكويت في عام ١٩٨٩ مبلغ ٢١١ مليون دولار ونظرا لان هذه المعونات من شانها أن تسهم في تنفيذ الاستثمارات العامة للدول المتلقية لذلك فإن عدم اتاحتها سوف يسبب مشاكل اقتصادية لبعض هذه الدول خصوصا إذا علمنا أن المعونة الكويتية كانت تستخدم في كثير من الاحوال في التمويل المشترك مع مؤسسات تمويلية أخرى مما يؤكد أن المشاكل الاقتصادية الناتجة عن ان انقطاع تلك المعونات ستشمل قطاعات اكبر في الدول النامية .

هناك ايضا عدد من الدول التي ستفقد موارد ضخمة كانت تحصل عليها من عقود أعمال التشييد بالعراق من الكويت . وعلى سبيل المثال يوجد لكوريا الجنوبية سبعة عشر مشروعا تحت التنفيذ بالعراق والكويت وقيمتها الاجمالية ٢,٥ مليار دولار وتبلغ قيمة اكبر مشروع مسند تنفيذه لتركيا حوالى ١,٥ مليار دولار . ولبولندا ٥٠٠ مليون دولار قيمة مشروعات مدنية وإنشائية اقتربت من الانتهاء .



وكذلك ليوغسلافيا انشاءات قيمتها مليار دولار وتعتبر مصر وتركيا اكبر الدول تضررا من فقد النقد الاجنبى المتوقع نتيجة للغلاقة الاقتصادية المباشرة لكل منها مع العراق والكويت ومن المتوقع ان تنخفض ايرادات مصر من النقد الاجنبى ٠ إلى ٣٠ ٪ مقابل اكثر من ٣,٦ مليار دولار بسبب ايرادات تحويلات العاملين بالخارج بمبلغ ٢,٤ مليار دولار وانخفاض ايرادات السياحة بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار انخفاض ايرادات قناة السويس بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار فضلاً عن توقع انخفاض ايرادات النقد الاجنبى بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار نتيجة لانخفاض المساعدات وعوائد شركات الطيران والتحويلات التى كانت ترد من شركات البناء وغيرها التى تعمل بالعراق والكويت .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩١

في العسكرية .. « ٢ » :

مصر .. واقتصاد الحرب ..!!

بقلم : محفوظ الأنصارى

قد يخرج حديثنا اليوم ، قليلا عن الحرب وتطوراتها .. وعن المعارك العسكرية ومجرياتها .. لنتوقف عند جبهة أخرى من جبهات المواجهة والحرب .. وهى « الجبهة الداخلية المصرية .. » ..

لا أريد أن أثير الشجون ..

ولا أريد أن أثير رعبا أو فزعا ..

ولا أود بحديثى هذا المباشر عن « الجبهة الداخلية المصرية والحرب .. » ، أن أبالغ أو اتطرف ..

وإنما كل ما أريده أن نقرأ معا الوضع ، كما هو .. :

– بوقائعه ..

– وبتأثيراته المباشرة وغير المباشرة ..

ونقيم الحالة بعد ذلك ، ونقرأها القراءة الصحيحة ..

الواقع يقول .. أننا طرف فى هذا الذى يجرى .. على أساس :

● أن هناك طرفا معتديا ..

● وفى مقابلة ومواجهته طرف ثان يحاول رد العدوان وانهاءه .

هناك باختصار إحتلال .. من جانب طرف ..

وعمل من الناحية الاخرى أو الطرف الآخر على إنهاء هذا الاحتلال ، وإجلاء القوات المعتدية ..

من واقع هذه المعادلة البسيطة ..

كان أمام مصر خيار من ثلاثة ..

١ – الاول .. أن تكون إلى جانب القوة المحتلة وهى العراق ..

٢ – الثانى .. أن تقف إلى جانب المعتدى عليه وهو الكويت والسعودية ..

٣ – الخيار الثالث .. أن تقف مصر موقفا محايدا .. ليست مع هذا ، ولاذاك ..



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩١

بكل الحسابات لم يكن منتظرا من أكبر دولة عربية .. دولة المبدأ والمركز ، أن تقف محايدة غير مبالية بما يجرى .. وإن حاولت على امتداد ٢٤ ساعة كاملة ، أجلت فيها اعلان موقفها ، أملا فى أن تقنع الرئيس العراقى بالانسحاب ، ووقف العدوان ..

ثانيا .. كان من المستحيل على دولة مثل مصر أن تقف إلى جانب العراق المعتدى ..

إن لم يكن بسبب خياراتها ، والتزاماتها ، المبدئية ..

فعلى الأقل من منطلق المصالح .. المباشر فيها ، وغير المباشر ..

من منطلق عدم التورط فى مغامرة ، لم تستشر فيها ، ولم يؤخذ رأيها فيها .. ولاأحد يعلم ماذا يمكن أن تصل اليه .

خاصة مايتعلق بالتورط العسكرى ، الذى حرصت القيادة السياسية المصرية ، على تجنبه ، حتى قبل بدء الأزمة ، حينما رفضت مشروعات الفيلق العربى .. ثم الجيش العربى .. وبعدهما اتفاقيتى الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الأربع ، والامن والاستخبارات ..

وبناء عليه لم يكن أمام مصر الا أن تقف إلى جانب الخيار الثالث .

ـ المتفق مع مبادىء مصر ودورها

ـ والمتفق مع مصالحها ..

ـ والمتجاوب مع متغيرات العصر ، وعلاقات القوى الاقليمية والدولية

ـ والقارىء بشكل جديد ودقيق للمحظورات والخطوط الحمراء ، والخضراء

العارف « للحلال » ، وللحرام .. للمسموح والممنوع ..

والمؤكد أن البترول ، مصادره ، طريقه ، ناقلاته ، انتاجه .. ودوله بلاشك أحد أهم هذه المحظورات الدولية ..

واتخذت مصر موقفها صريحا معلنا ..

ولم تتوقف مصر عن محاولاتها ، وجهودها لاحتواء الازمة ، ونزع فتيلها ، قبل أن تنفجر حربا ضروسا خسارتها عربية مائة فى المائة ، أيا كان اسم المنتصر ، وأيا كانت أطرافه ..

ـ فالمكسب العربى هنا ..

ـ خسارة عربية هناك ..

وللاسف لم تفلح الجهود المصرية ، ولا الجهود العربية ، ولا الاسلامية والدولية ..

وسار الرئيس العراقى فى طريقه ، وحتى هذه اللحظة ..

● ● ● ● ● ●

اليوم كما قلنا ليس حديثا عن الحرب ..

وإنما هو حديث عن أحد « جبهات هذه الحرب .. » ، وهى جبهة مصر الداخلية ..

قبل أن تبدأ المعارك الحربية .. وبعد أن بدأت المواجهة السياسية ، والعمليات العسكرية ذات الطرف الواحد وهى إحتلال القوات العراقية للكويت ..

أخذت النتائج والتداعيات السلبية لهذه « الحرب .. » ، تتوالى على مصر .. على جبهتنا ، الداخلية ..



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩١

ونحن مضطرون هنا إلى إعادة التذكير بهذه التداعيات والنتائج السلبية على مصر ، لنتعرف ما إذا كنا فى حالة حرب أم لا .. ؟!

وما إذا كنا فى حاجة إلى إعلان « إقتصاد حرب .. » أم لا .. ؟!

وذلك .. دون إنزعاج .. ودون إثارة .. ودون مزايدة أو مناقصة من جانبنا ، أو من جانب احد ..

– ضاعت على مجموعة من أبناء مصر ، مايقدر بحوالى ١٨ مليارا من الدولارات ، ودائع ومدخرات وممتلكات ، لابنائنا فى الكويت ..

– توقفت تحويلات سنوية من الابناء العاملين بالكويت والعراق والخليج ، كان متوسطها فى العام الماضى ٣.٧ مليار من الدولارات ..

– عاد إلى مصر أكثر من نصف مليون ، مطلوب لهم إنشاء فرص عمل جديدة ..

– عاد عشرات الالاف من الابناء ، المطلوب لهم أماكن فى المدارس والجامعات ، مما يستوجب فتح فصول ومدارس جديدة ..

– ضربت السياحة العربية والدولية ، بشكل مخيف ، لتنزل معدلات الاشغال ، إلى حوالى ٢٥ ٪ ، من الفنادق .. وأقل من ١٠ ٪ للفنادق العائمة ..

– إنخفض مدخول قناة السويس إلى أكثر من ٤٠ ٪ ..

هذه بعض الاثار المباشرة والمتعلقة بالعائد المادى ، اليومى والشهرى والسنوى ..

هل نضيف إلى ذلك ، وقف الصادرات إلى دول الازمة ، الكويت والعراق وباقى دول الخليج .. ؟!

هل نضيف إليها حركة أسطول مصر للطيران .. والذى توقف بشكل كامل أو شبه كامل فى إتجاه الخليج والعراق .. ؟!

● ● ● ● ● ●

قد يثير البعض هنا ، بعض النتائج والاثار الايجابية ..

● مثل إسقاط الديون العسكرية الامريكية ..

● وإسقاط الديون المصرية لدول الخليج ، خاصة السعودية والكويت وقطر والامارات ..

● وكذلك الحديث عن إسقاط أو تخفيف أعباء الديون الدولية ، والتى يجرى بحثها ومناقشتها الان ، والتى يمكن أن يطرح منها ويسقط ٤٠ ٪ أو أكثر ..

قد يشير البعض إلى المعونات والمساعدات ، التى تقررت للدول الاكثر تضررا ، وعلى رأسها مصر ..

● مساعدات عربية ..

● ومساعدات غربية يابانية ..

وكل هذا صحيح .. وربما ، زادت النتائج الايجابية وتعددت ، بل وتنوعت فى المراحل القادمة .. بعد انتهاء الأزمة .. وعند التسوية .. وعند مناقشة تصور للمنطقة ، وعلاقاتها الاقليمية والدولية .. أمنا ، واستثمارا ، واستقرارا ..



وهذا البعد يدخل في صلب الخيار السياسى الاستراتيجى الذى ذهبت اليه مصر فى مواجهة الأزمة منذ بدايتها ، ومع تطوراتها المختلفة وحتى اليوم ..

يدخل فى صلب هذا الخيار .. لأنه يعكس :-

- رؤية مستقبل ..
- رؤية بناء وتعاون ..
- رؤية استقرار .. لا رؤية مغامرة ..

رؤية دور ، وأمن ، ورؤية لعالم جديد يتشكل ، وتصاغ قوانينه وأحكامه ..

● ● ● ● ● ●

قبل أن نستطرد نتوقف عند «المركز ..» الذى نريد أن يدور حوله حديث اليوم .. وهو «الجبهة الداخلية ..» ..

ونسأل .. هل استوعب أداؤنا العام .. حكومة وشعباً ، الحقيقة والواقع ..؟!

– حقيقة نحن أمام حالة حرب بكل ماتعنيه الكلمة من معنى :..

- سواء لوجود قوات لنا على جبهة القتال فى حفر الباطن ..
- أو سواء ، كما ذكرنا ، بسبب النتائج المباشرة لحالة الحرب ، على حياتنا الاقتصادية والاجتماعية

– نحن مطالبون .. الحكومة والشعب أن نصيغ حياتنا وفقا للواقع .. وفقا للحالة ..

لا نستطيع أن نتجاهل هذه التأثيرات المباشرة ، وغير المباشرة ، ونمارس حياتنا ، وكأن شيئا لم يقع .. وكأن الدنيا تسير كما كانت ..

- هل نتحدث عن السوق .. وعن الأسعار ..؟!
- عن العلاقة بين التاجر والمشترى ..؟!

هل يمكن فى هذه الظروف الصعبة .. والتى قد تزداد صعوبة أن تفسح المجال «لأغنياء الحرب ..» ، يثرون على حساب الناس ، وعلى حساب قوتهم ..؟!

هل يمكن أن يستمر الحزب الوطنى فى غيابه ، وكأنه ليس موجوداً فى الحياة المصرية ..؟!

هل يصح أن تترك الأمور مباراة ، بين حزب الوفد وبين الاسلاميين وحزب العمل ، والأغلبية وحزبها فى عالم آخر ..؟!

هل يمكن أن يظل مستوى العمل ومعدلاته فى الوزارات والمصالح والمصانع .. على نفس معدله ومستواه ..؟!

هل يصح أن يترك المجال للنقابات المتمردة ، أو للأقليات المتمردة المسيطرة على بعض النقابات ..

بينما باقى النقابات ، غير متواجد فى الساحة ..؟

– هل يمكن أن نظل مترددين فى أن نسمى الأشياء بمسمياتها .. فنكون فى حرب ، ولا تتحول لغتنا وأداؤنا إلى لغة الحرب وأدائه ..؟

المطلوب اعادة النظر .. المطلوب المواجهة .. فالحقيقة وحدها هى المقنعة ..

محفوظ الأنصارى

فى اليوم الأول للأوكازيون :

أحداث الخليج أثرت على إقبال المواطنين والتخفيضات فى الأجهزة الكهربائية تتراوح بين ٥و١٠٪

كتب على المغربى وجيهان شعيب :

بدأ صباح امس الاوكازيون السنوى فى محال القطاعين العام والخاص لتصفية المعروضات الشتوية ، تراوحت نسب الخصم فى القطاع العام بين ١٥و٧٠٪ على الملابس الجاهزة الحريمى والرجالى يبلغ الخصم ضعف العام الماضى ، وتوافقت نسب التخفيض على باقى السلع مع نفس النسب الماضية ، اما القطاع الخاص فقد تفاوتت نسب الخصم ما بين ١٥٪ و٧٥٪ وبلغ التخفيض على منتجات المحلة ٦٠٪ ، الملاحظ ان اقبال المواطنين على الشراء كان ضعيفا فى الساعات الاولى للبيع اما الاشقاء العرب فقد اختفوا تماما من سوق الشراء ، يرجع اصحاب المحال السبب لاحداث الحرب فى الخليج والتى اثرت بشكل مباشر على حركة البيع والشراء فى كافة القطاعات .

قامت « الاخبار » بجولة بين محال القطاعين العام والخاص لاستطلاع اراء اصحابها فى سير الاوكازيون يقول عاطف حلمى مدير احد محال القطاع العام : رغم ان نسب الخصم هذا العام زادت بنسبة كبيرة جدا على العام الماضى الا ان المتوقع هذا العام سيىء جدا نظرا لاحداث حرب الخليج وللتخفيضات التى سبق ان اجرتها محلات القطاعين العام والخاص الشهر الماضى فى اطار تصفيات معروضات عام ١٩٩٠ .

يؤكد ياسر العبد مدير احد محلات القطاع الخاص على ان احداث الخليج واختفاء المواطنين العرب من السوق اثر على سوق الشراء ويقول : بلغ متوسط نسب الخصم على الجاهز الحريمى والرجالى ما بين ٣٠٪ والى ٤٠٪ بزيادة عن العام الماضى ٢٠٪ ، ورغم ان الاقبال ضعيف الا اننا ننتظر الايام القادمة التى يستمر فيها الاوكازيون والتى تتحدد فى خمسة عشر يوما لتقرر ما اذا كانت هناك زيادة فى المبيعات ام سيستمر الحال على ما هو عليه اليوم .

وتلتقى « الاخبار » ببعض المواطنين :

تقول هالة مصطفى (مدرسة) : جئت هذا العام للفرجة فقط لان نسب الخصم وان كانت كبيرة الا ان العائد المادى لنا قليل ولا يكفى كل ما نود شراءه من اجهزة كهربائية والتى لم يلحقها الا خصم يتراوح فقط بين ٥٪ و١٠٪ .



ياسر العبد
مازلنا فى البداية

عاطف حلمى
الاقبال ضعيف

● ويقول المهندس محمود وهبه :

- لا اعتقد ان التخفيضات كافية او معقولة ، خاصة فى ظل الظروف الحالية .. ومع ذلك فالخصم على الملابس الجاهزة يعتبر هو الوحيد المقبول رغم ان الموديلات قديمة ومخزونة ولوحظ ان اسعار البدل الشتوية فى بعض المحال انخفضت من ٢٧٠ الى ١١٥ جنيها والبنطلونات بسعر يتراوح بين ٢١و١٨ جنيها بدلا من ٥٢ و٦٣ جنيها والبلوفرات الشتوية اسعار تتراوح ما بين ٣٥و٤٥ جنيها .

وقرر الدكتور جلال ابوالدهب وزير التموين والتجارة الداخلية ان تنظم إدارات الرقابة التجارية ومباحث التموين حملات يوميا على الاوكازيون للتأكد من التزام التجار بالتخفيض الفعلى .. ويشترط ان توضح المحلات الاسعار قبل وبعد الاوكازيون .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩١

بحث الاثار السلبية لتطورات حرب الخليج

عقد الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء اجتماعا مع اللجنة الوزارية الخاصة بدراسة السياسات التصديرية والاستيرادية .

وصرح الدكتور عاطف صدقى عقب الاجتماع بان اللجنة ناقشت الاثار السلبية لتطورات الموقف بالخليج على السياسات التصديرية والاستيرادية لمصر فى ضوء ارتفاع اسعار الشحن والتأمين على مختلف عمليات النقل المارة بالمنطقة



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩١

ماذا يعنى اسقاط الديون الاجنبية عن مصر؟
آثار الحرب تستمر لسنوات طويلة على الاقتصاد المصرى

نجحت حرب الخليج فى تحقيق امل كبير فشلت فى تحقيقه الحكومة المصرية خلال سنوات طويلة. فقد اسقطت الدول الاجنبية والعربية نحو ٥٠٪ من قيمة ديونها المستحقة على مصر. والشارع المصرى ينتظر الكثير من وراء قرارات الديون هذه.. فماذا يعنى اسقاط الديون.. وهل يمكن ان يعود ذلك بنوع من الرخاء على المصريين؟

يؤكد الدكتور ابراهيم الدسوقى اباظة السكرتير العام المساعد لحزب الوفد والخبير الاقتصادى ان الحرب اضافت خللا جديدا الى الخلل الدائم فى الاقتصاد المصرى بين ماننتج ومانستهلك وادى الخلل الى ارتفاع فى الاسعار والتضخم فالحرب ادت لنضوب ٣ موارد رئيسية من العملات الصعبة كانت تمد الاقتصاد المصرى بالحياة اولها تحويلات العاملين بالخارج وثانيها دخل قناة السويس وثالثها دخل السياحة، فضلا عن تراكم البطالة وزيادة حدتها بنسبة ٢٥٪ على الاقل بسبب عودة العاملين من الكويت والعراق والسعودية ويضيف الدكتور



ابراهيم دسوقى اباظة

ابراهيم اباظة قائلا ولاشك ان المزايا التى حصلت عليها مصر فاسقاط الديون وكذلك المعونات الخارجية من دول الخليج وغيرها لن تمكن من تعويض وتغطية الخسائر الكبيرة التى لحقت بمصر، فاسقاط الديون العسكرية مثلا لم يحقق وفورات فى الميزانية يمكن توجيهها الى الانفاق لان مصر كانت قد توقفت بالفعل عن سداد اقساط الديون وكادت تتوقف ايضا عن سداد الفوائد واسقاط الديون العربية لم يحقق اية وفورات للميزانية يمكن ان تستفيد بها مصر فلم نكن ندفع اقساطها او حتى فوائدها كما ان العرب لم يطالبوننا بها. ويؤكد الدكتور ابراهيم اباظة ان الديون الاخرى المدنية المستحقة للدول الصناعية السبع والتى سقط نحو ٤٠٪ منها، يمكن ان يحقق اسقاطها تحسنا فى الميزانية ولكن لن يكون ملحوظا بسبب العجز الخطير فى ارقام ميزانية مصر.

ويرى الدكتور اباظة ان اثار الحرب سوف تمتد الى سنوات طويلة قادمة فقد اضطربت اسواق الاستثمار واشتد الانكماش الاقتصادى واصبحت مصر على عكس مايروج البعض: طاردة للاستثمارات وليست جاذبة له ومايقال من ان اموال الخليج تتجه لمصر الآن، غير صحيح بل يحدث العكس فمعظم اموال العرب تتجه الى اوروبا وامريكا وكندا وليس فقط بسبب الحرب ولكن ايضا بسبب التعقيدات الروتينية وتخبط السياسات الاقتصادية وفساد الادارة وكل هذه العوامل تلعب دورا خطيرا فى صد المستثمر عن مصر واذا اضفنا لذلك المخاوف التى تولدت عن الحرب فنستطيع القول بان ذلك كله سوف ينعكس بظلاله على المستقبل القريب ولن يغير من ذلك سوى اعادة النظر فى النظام الاقتصادى القائم كله واعادة التوازن بين القطاعين العام والخاص وتحرير الاقتصاد من هيمنة الدولة ورسم سياسة جديدة للادخار والاستثمار تتسم بالوضوح والصراحة والبساطة ويؤكد الدكتور ابراهيم اباظة ضرورة الاصلاح الادارى وضرب الفساد الادارى والاهم من ذلك كله اجراء الاصلاحات السياسية التى تتيح للديمقراطية تغيير النظام الاقتصادى المتردى وبلا اصلاحات تصبح عملية اسقاط الديون بلا تاثير قوى على الاقتصاد.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩١

□ مسئول امريكى كبير :

مصر تحملت اعباء مالية ضخمة بسبب حرب الخليج

واشنطن ـ من حمدى فؤاد ـ اعلن روبرت جيتس مساعد مستشار الرئيس الامريكى للأمن القومى لشئون الشرق الاوسط ان دولا كثيرة فى مقدمتها مصر قد تحملت اعباء مالية ضخمة وتضررت من الحرب الدائرة الان فى الخليج ، واشار الى ان هذه الدول تعرضت لخسائر مالية ومن ثم فلابد ان تقدم الدول المانحة للمساعدات دعما ماليا لمصر .

واكد المسئول الأمريكى ان الدول الأوروبية واليابان وكوريا الجنوبية والدول العربية الخليجية قد اعتمدت ٤٠ مليار دولار لمساعدة الدول الاكثر تضررا من ازمة الخليج فضلا عن تعويض الولايات المتحدة ومشاركتها فى الاعباء المالية التى تتحملها بسبب العمليات الحربية فى الخليج .

وكشف مساعد الرئيس بوش لشئون الأمن القومى والمسئول عن الشرق الاوسط عن ان الولايات المتحدة تبحث من الآن مسالة اجراءات الامن بعد انتهاء الحرب فى الخليج وانها بحثت عدة افكار ومقترحات من بينها الحد من سباق التسلح مشيرا الى ان هناك بعض المقترحات التى يتم تطويرها الآن بالتشاور مع الدول المتحالفة وبالتحديد مع مصر ودول المنطقة ، واكد انه من الخطأ استبعاد اى طرف من الاطراف المعنية فى الشرق الاوسط من المعادلة الجديدة بعد انتهاء الحرب بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وايران .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

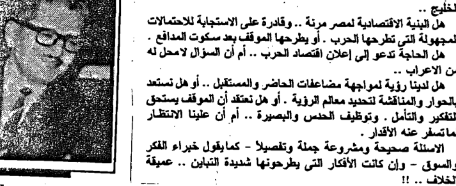
التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩١

الاقتصاد المصرى .. والحرب

٣ من خبراء الاقتصاد يؤكدون :

• اعلان اقتصاد الحرب مرفوض نظرياً وعملياً

• مصر بعيدة عن مسرح العمليات العسكرية



ابراهيم سعد الدين

■ ثمة أسئلة معلقة فى الشارع المصرى .. وفى دوائر رجال الأعمال :

ـ هل هناك علاقة بين الاقتصاد الوطنى .. والحرب المشحونة بالنار فى الخليج ..

هل البنية الاقتصادية لمصر مرنة .. وقادرة على الاستجابة للاحتمالات المجهولة التى تطرحها الحرب . أو يطرحها الموقف بعد سكوت المدافع .

هل الحاجة تدعو إلى إعلان اقتصاد الحرب .. أم أن السؤال لامحل له من الاعراب ..

هل لدينا رؤية لمواجهة مضاعفات الحاضر والمستقبل .. أو هل نستعد بالحوار والمناقشة لتحديد معالم الرؤية . أو هل نعتقد أن الموقف يستحق التفكير والتأمل . وتوظيف الحدس والبصيرة .. أم أن علينا الانتظار لما تسفر عنه الأقدار .

الاسئلة صحيحة ومشروعة جملة وتفصيلاً - كمايقول خبراء الفكر والسوق - وإن كانت الأفكار التى يطرحونها شديدة التباين .. عميقة الخلاف .. !!

مخاوف قطاع الأعمال



لا أساس لها

تحقيق،
حسن عامر

●● لنبدأ بأصحاب الفكر : الدكتور ابراهيم سعد الدين الخبير بمنتدى العالم الثالث .. يقول :

– بداية .. اقتصاد الحرب يعنى : توجيه الموارد الاقتصادية لخدمة الحرب التى تشترك فيها الدولة .. ومنح الأولوية القصوى للقوات المسلحة .

وفى تقديرى أن مصر ليست طرفا فى الحرب . ولايجب أن تكون . ولايوجد أى مبرر على الاطلاق لاعطاء المجهود الحربى أولوية مطلقة .

أن مصر بعيدة عن مسرح العمليات .. وأن كانت تشارك فى مسرح العمليات بقوات للدفاع عن السعودية . أو لتحرير الكويت . فمثل هذا الجهد يتم تمويله بموارد خارجية . وإذا كانت الولايات المتحدة التى تقود التحالف ضد العراق تحصل على ٨٠٪ من التكاليف العسكرية من الخليج والمانيا واليابان .. فإن جملة النفقات المصرية يجب أن تكون جزءًا مماتحصل عليه الولايات المتحدة .

●● هذا الرأى لايوافق عليه الدكتور مدحت حسنين الاستاذ بالجامعة الأمريكية والخبير بالبيت الاستشارى العربى .. يقول :

– بالعكس نحن شركاء فى الحرب .. بالقوة العسكرية والسياسة ..

إن قرار إرسال القوات المصرية إلى السعودية .. هو قرار مشاركة .. ويعكس كل النتائج السياسية والاقتصادية للمشاركة فى الحرب .

لكننا نستطيع أن نقول : إن التحالف ضد العراق يضم بالفعل دول مواجهة وهى السعودية والخليج وأمريكا وتركيا .. ودول مساندة بعيدة عن خط النار مثل مصر وسوريا والمغرب والباكستان .. وغيرها .

القضاء والقدر

فى كل الأحوال فإن قرار المشاركة أو المساندة فى الحرب له آثار ومضاعفات اقتصادية فى مقدمتها إنهيار موارد الدولة من العملات الأجنبية . حدث ذلك نتيجة لانخفاض حركة المرور بقناة السويس .

والمقاطعة السياحية لمصر .. وللشرق الأوسط بشكل عام .. بعد أن أصبحت المنطقة غير آمنة ومشحونة بالتوتر والأعمال العدائية . هذا إلى جانب عودة قطاع هام من العاملين فى الخارج من الكويت والعراق والأردن . وعدم استقرار سعر البترول .

هذه المضاعفات واقعة قضاء وقدرا فى رأى الدكتور ابراهيم سعد الدين ، سواء شاركنا فى الحرب أم لم نشارك ..

●● لكن سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال يعتبرها نتائج مباشرة للحرب .. ولو أن مصر اتخذت قرارا مخالفا لاختلفت النتائج .

ورغم خطورة النتائج المباشرة للحرب .. إلا أن النتائج المستقبلية أخطر .. وأكثر مدعاة للتأمل والتفكير والمواجهة فى رأى الدكتور مدحت حسنين .

المنطقة – فى تقديره – مقبلة على تغييرات هائلة : سيكلوجيا . سوف تتغير اتجاهات وأفكار بل والنزعات النفسية للعرب . كما تتغير التوجهات السياسية .

ولاأبالغ كثيرا عندما أقول أن ثمة تغييرات اقتصادية بالغة الأهمية ستقع فى المنطقة .. وكلها لن تقع قضاء وقدراً .. بل بفعل فاعل .. وبتخطيط وإعداد مسبق .

اقتصاد الريع

□ هل تدعونا التغييرات المباشرة أو المستقبلية إلى إعلان اقتصاد الحرب . أو اقتصاد الطوارىء ؟!

● السؤال غير صحيح فى رأى الدكتور ابراهيم سعد الدين .

□ الصحيح .. أننا فى حاجة إلى مواجهة الآثار الاقتصادية للصراع .. لقد خسرنا موارد السياحة وقناة السويس والبترول .. وعلينا أن نطالب بالتعويضات المناسبة لهذه الموارد .. أو نعمل على تعويضها ببرنامج جاد للتنمية يقوم على فكرة الاعتماد على الذات .

وأضاف : لقد حذرت طويلا .. وفى كل كتاباتى وأعمالى العلمية من الاعتماد على موارد ريعية .. لأنها غير مستقرة . وتخضع للتقلب .. وتتأثر بالتقلبات والتوترات السياسية

وقد تأثرت كل هذه الموارد الريعية عام ١٩٨٦ .. عندما وقعت بعض الاضطرابات فى المنطقة .. وكان يجب أن نتعلم من التجربة . ونعى الدرس جيدا .. قبل أن نسقط فى الهوة مرة أخرى عام ١٩٩٠ ..



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩١

هستيريا مفتعلة

ويضيف الدكتور ابراهيم سعد الدين إن من أخطر النتائج الراهنة لأزمة الخليج .. أنها كانت سببا فى زيادة معدلات البطالة .. بعودة المصريين فى الكويت والعراق والأردن ..

هذا العامل وحده يلزمنا بتغيير المسار من الاقتصاد الريعى إلى الاقتصاد المنتج القائم على برامج الاعتماد على الذات . وهى برامج تدعو لزيادة الاستثمارات على أوسع نطاق . وتوليد فرص العمل ، واستثمار وتوظيف القوى البشرية العاطلة ..

□ هل يعنى ذلك أن تقتصر الاستثمارات الجديدة على الدولة والقطاع العام ؟

● أجاب : لا .. بل وأيضا القطاع الخاص .

□ لكن القطاع الخاص يتحذر من الاستثمار فى الوقت الراهن ، خوفا من امتداد الأعمال العسكرية إلى مصر ، وقلقا من الاحتمالات المجهولة للحرب ؟!

● قال الدكتور ابراهيم :

أنا لاأرى سببا لمخاوف أو قلق القطاع الخاص ..

فالاعمال العسكرية لن تمتد إلى مصر بأى حال من الأحوال .. لان العراق لايملك الامكانيات لذلك كما لاترغب دول التحالف فى توسيع العمليات إلى خارج الخليج مخاوف القطاع الخاص إذن مجرد أوهام .. كما إنها نوع من الهستريا المفتعلة هربا من المشاركة الجادة فى إنقاذ البلاد

حكام السوق

على النقيض من ذلك يقف سعيد الطويل .. الذى يدعو إلى مواجهة الازمة بزيادة الاندماج فى السوق الدولى ، وتعميق العلاقات مع الشركات المتعددة الجنسية ..

فى هذا المجال يقول : «علينا أن نعد انفسنا من الآن لفترة نشاط اقتصادى مكثف وسريع . يبدأ فور إنتهاء المعارك . ويجب توظيف موقف مصر الايجابى لصالح الاقتصد الوطن . وأن نقيم أفضل علاقات التعاون مع الشركات المتعددة الجنسية .

«وهناك أربعة أسباب تدعونى إلى تأييد التعاون مع الشركات المتعددة الجنسية :

● لأنها الشركات التى تملك أحدث منتجات التكنولوجيا والخبرة وبدونها لن نستطيع التقدم والمنافسة الخارجية

● ولأنها الشركات التى تملك الأسواق وتوزع حصص التجارة فى الأسواق الخارجية

● كما أن هذه الشركات سوف تحصل على كل (الكعكة) الاقتصادية بعد حرب الخليج . بمعنى انها ستفوز بكل المقاولات والعقود والصفقات وسوف تقوم هذه الشركات بتوزيع جزء من (الكعكة) على شركائها فى العالم الثالث ويجب ان نكون طرفا فى اللعبة

● اخيرا ان هذه الشركات تملك بالفعل مقدرات وقراءات الانعاش الاقتصادى والانكماش الاقتصادى ايضا.

ويرى سعيد الطويل وقائع محددة تكشف عن مدى سيطرة هذه الشركات على الأسواق الخارجية

يقول : كنت فى زيارة للمجر على رأس وفد من اعضاء الجمعية وحاولنا أن نقوم بعملية ترويج لبعض المنتجات المصرية . عرضنا مثلا الانتاج المصرى من الأدوات الصحية وتجهيزات الحمامات

كان انتاجنا عالى الجودة والجمال باعتراف المجريين أنفسهم . لكن أحدهم همس فى أذننا قائلا . لن نستطيع أن نشترى منكم مباشرة الصفقات تعقد عن طريق شركة (كذا) وهى الوكيل التجارى لاحدى الشركات متعددة الجنسية .

مرة أخرى كنا فى بولندا .. عرضنا الانتاج المصرى من أجهزة التليفزيون الذى يحمل أسماً عالمياً لكن السوق البولندى امتنع عن التعامل ، لأن التعاقد يتم عن طريق الادارة التجارية لنفس الشركة التى منحتنا ترخيص الانتاج

هذا يعنى ان الشركات متعددة الجنسية تسمح لك أحيانا بانتاج بعض منتجاتها .. للاستهلاك المحلى . اما التصدير فيتم بترخيص اخر وباتفاق اخر

واقول بصراحة لامستقبل لهذا البلد إلا بالتصنيع والتصدير الخارجى والهدف الاخير لن يتحقق إلا عبر الاتفاق مع الشركات المتعددة الجنسية

أضاف سعيد الطويل ان الاندماج فى السوق الدولى بهدف توسيع خريطة الصادرات المصرية يحتاج ايضا لشروط اضافية فى مقدمتها :

●● تحويل كل الاسعار والتكاليف إلى نظام السوق . والتخلص نهائيا من الاسعار الادارية . والاجتماعية . سواء بالنسبة للجنيه المصرى او الفوائد المصرفية وكذلك السلع والخدمات

●● عدم تخصيص الموارد الاضافية القادمة بعد الحرب للقطاع العام انه قطاع يحتضر ومهما خصصت له من موارد لن تحصل منه على العائد المناسب سواء من ناحية العمالة او التوسع الاقتصادى أو التواجد التصديرى فى الخارج .

●● تخصيص كل الموارد القادمة للقطاع الخاص أعنى بذلك موارد التعويضات أو موارد صندوق التنمية المقترح إنشاؤه للشرق الأوسط فالقطاع الخاص فى تقديرى هو الأمل وهو القادر على توليد الطاقات الانتاجية والتصديرية لهذا البلد

وعلينا أن نتعلم من الآخرين . وان نراقب التحولات الهائلة لاقتصاديات اوربا الشرقية التى يقودها القطاع الخاص

الفكرة مرفوضة

ويطرح الدكتور مدحت حسنين نقطة بالغة الاهمية يقول ان الدعوة لاقتصاد الحرب او الطوارىء لالزوم لها

فاقتصاد الحرب فى النهاية يعنى مزيدا من سيطرة الدولة على الموارد .. ومن ثم إعادة التوزيع والتخصيص بقرارات إدارية أو سيادية .. وهذا



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩١

يعنى إلغاء كل الخطوات والاجراءات التى تم إتخاذها لتحرير الاقتصاد . وإعادة تنظيم الهياكل الانتاجية والخدمية بما يتفق مع شروط السوق

وتحت شعار اقتصاد الحرب يمكن التراجع عن سياسة تحرير معدل الفائدة . وتعويم الجنيه . وتحرير أسعار السلع .. والقطاع العام وغيرها .

وكما قلت سابقا : لسنا فى حاجة إلى اقتصاد حرب أو حتى إقتصاد طوارىء نحن فى حاجة إلى برنامج إجراءات لمواجهة آثار حرب الخليج وتعويض النقص الخطير فى موارد النقد الاجنبى

لكن هذا البرنامج لاينبغى أن يتعارض إطلاقا مع برامج التحرير الاقتصادى ويجب الوصول إلى معادلة صحيحة بين البرنامجين "

اقتصاد المشاكل اليومية

[[وماذا عن المستقبل ؟

● أجاب سعيد الطويل المستقبل يرتبط بالحاضر تماما إن هياكل الاقتصاد الوطنى تتضمن عيبا خطير .. إنها هياكل دفاعية على كل المستويات

على المستوى العسكرى مثلا نرى أن الرئيس السادات اعلن عام ١٩٧٤ أن حرب اكتوبر هى آخر الحروب وبمقتضى ذلك اعيد تنظيم القوات المسلحة فى نسق دفاعى من هذا المنظور نشأت الصناعات العسكرية الدفاعية

على نفس المستوى تطور قطاع الانتاج المدنى والخدمى وتحددت مهامه فى حل المشكلات الانية والحاضرة والملحة ولهذا كثر الحديث عن الامن الغذائى ونشا قطاع انتاجى عريض مهمته توفير المواد الغذائية

وتحدث البعض عن الامن الكسائى ونشا قطاع انتاجى لحل مشكلة الكساء وكذلك نشأ قطاع لحل مشكلة الاسكان

كل هذه القطاعات ذات روية عملية ومحدودة لاترى معالم المستقبل ولاتحلم به ولاتفكر أو تشغل بالها الا بالمشاكل اليومية .

كل هذا فى تقديرى ينبغى أن يتغير ..

أن العالم الخارجى يعمل للمستقبل أكثر مما يعمل للحاضر ولهذا يخطط لكل شىء بما فى ذلك مواجهة الازمات المنظورة وغير المنظورة

وفى تقديرى أننا فى حاجة الى إجراءين أولين لمواجهة المستقبل

● الاول : تشكيل لجنة تضم عناصر من مؤسسة الرئاسة والحزب الوطنى . ومجلس الوزراء .. وممثلى كل هيئات ومنظمات القطاع الخاص . تضع تصورا للمستقبل ويتم بمقتضاه تحديد الدور المصرى وبرنامج العمل وتحديد المسئوليات والأهداف

● الثانى ان يدعو القطاع الخاص إلى إنشاء كونسورتيوم مصرى يضم وحدات من شركات الصناعة والمقاولات والبنوك والمكاتب الاستشارية .. وتكون مهمته الحصول على جزء أو حصة من صفقات وأعمال تعمير الكويت والعراق بعد الحرب حتى لو أدى ذلك إلى ان يكون الكونسورتيوم المصرى جزءا من الشركات المتعددة الجنسية

المستقبل فى رأى الدكتور مدحت حسنين له نفس الاهمية والالحاح لكنه لايدعو إلى تشكيل لجنة بل يدعو إلى عقد المؤتمر الاقتصادى الثانى .

فى هذا المجال يقول «لقد دعا الرئيس مبارك إلى المؤتمر الاقتصادى الاول عام ١٩٨٢ فى ظروف مغايرة تماما .. وقد استطاع المؤتمر ان ينجز مهماته بنجاح اتخذ القرارات المناسبة واوصى بالسياسات المناسبة . وحقق النتائج المناسبة من بينها ماترى ونسمع مثل إعادة بناء البنية الاساسية وإعادة النظر فى سياسة الانتاج والاستيراد وإعادة تأهيل القطاع العام واستكمال المشروعات المفتوحة .. وغيرها

الان الظروف مختلفة

هناك تحولات دراميـة فى الاقتصاديات الدولية وفى مقدمتها التحول من الاقتصاد المركزى الى اقتصاد السوق

نحن نأخذ بهذا المفهوم ونعمل به تدريجيا

كما أن المنطقة العربية مقبلة كما قلت على تغييرات درامية فى كل الاتجاهات

ألا يدعونا ذلك إلى عقد المؤتمر الاقتصادى الثانى لنحاول ان نتعرف من خلاله على آفاق المستقبل ونحدد دور مصر على خريطة العالم بعد حرب الخليج واستعدادنا للقرن الحادى والعشرين

اعتقد ان الدعوة اكثر منطقية من الدعوات المروجة لاقتصاديات الحرب (الطوارىء) "



واشنطن تطلب مساعدات إضافية للدول المتضررة اقتصاديا من الحرب

طوكيو ـ وكالات الانباء ـ ذكرت مصادر الحكومة اليابانية امس ان واشنطن طلبت من اليابان تقديم مساعدات اضافية للدول المتضررة اقتصادياً من الحرب في الخليج ، وقالت هذه المصادر ان اليابان قدمت بالفعل مليارى دولار لدعم هذه الدول غير ان واشنطن طلبت مليار دولار اضافى من اليابان وان هذا المبلغ يدخل في اطار طلب اجمالى من دول التحالف لدفع ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار لدعم الدول المتضررة والتى من بينها مصر وتركيا والاردن .

ومما يذكر أن مجموعة التنسيق المالى لازمة الخليج التى تعمل في واشنطن تلقت حتى الآن ١٤,٣ مليار دولار في شكل مساعدات وترى المجموعة أن هذا المبلغ غير كاف إذ أن الحرب دخلت اسبوعها الرابع دون أن يبدو في الافق اى نهاية وشيكة لها

من ناحية أخرى أعلن ديفيد ميللور وزير الخزانة البريطانية أن التكلفة الاجمالية للحرب بالنسبة لبريطانيا بلغت ٢,٥ مليار دولار حتى الآن وقال ان بريطانيا تلقت مساهمات خارجية حجمها ٩٥٠ مليون دولار لتغطية جزء من هذه التكاليف

وأوضح ميللور في إجابته على الأسئلة التى وجهها أعضاء لجنة برلمانية لمراقبة نشاط وزارة الخزانة ـ أن التكلفة اليومية للحرب بالنسبة لبريطانيا قفزت من مليونى دولار يومياً في شهر اغسطس الماضى إلى ٨ ملايين دولار يومياً في الوقت الحالى . وتوقع ميللور أن ترتفع هذه التكلفة مع بدء عمليات القتال البرى . واكد ميللور ان الحكومة لن تحجب اى اعتمادات مالية عن القوات البريطانية يمكن أن يؤثر على ادائها في الحرب وستواصل في الوقت ذاته مطالبة دول التحالف بتقديم المزيد من المساندة المالية

ويذكر ان بريطانيا قد ارسلت ٣٥ الفا من جنودها الى الخليج وتعد ثانى اكبر دولة تساهم بقواتها في العمليات العسكرية بعد الولايات المتحدة وقد تعرض ميللور لانتقادات حادة من جانب نواب المعارضة بسبب ماوصفوه بتردد وتقاعس المسئولين عن مطالبة الدول الاخرى بتغطية فاتورة الحساب .

واستند هؤلاء النواب الى ان الولايات المتحدة قد اعلنت ان تكلفة الحرب بلغت ٦٦ مليار دولار وانها تلقت مساهمات خارجية تغطى ٥٠ مليار دولار في حين ان بريطانيا تتحمل عبئاً داخلياً اضخم لتغطية النفقات المطلوبة .



دراسة جدوى

تشهد ساحة الراى و« التصريحات » اختلافا بين اتجاهين حول تقويم انعكاسات حرب الخليج على الاقتصاد المصرى ، ان سلبا .. بتدمير عوائد تحويلات العاملين بالخارج والسياحة والتصدير وقناة السويس ، او ايجابا .. بازاحة جانب من عبء الديون ومزيد من الفهم والاقتراب مع صندوق النقد .

والحقيقة ان الموضوع لايحتمل الخلاف فى وجهات النظر ، لانه « محسوب » ولاشك ان الاثار السلبية لتلك الحرب الرهيبة تتجاوز الايجابيات .

من هذا المنطلق ينبغى ان تكون مناقشة موضوع تنظيم مصر لدورة الالعاب الافريقية الخامسة فى سبتمبر القادم والتى ينقسم الراى حول جدوى تنظيمها فى تلك الظروف ، مع انه فى رايى موضوع لايحتمل ايضا الخلاف فى وجهات النظر !!

فعلى الجانب الرياضى « لدراسة الجدوى » من المؤكد ان الظروف الحالية قد اثرت سلبيا على حسن استعداد المنتخبات المصرية وبالتالى قدرتها على ان تستمر فى تحقيق السيادة المصرية لهذه الدورات ، خاصة وهى تقام على ارضها .. فضلا عن ان منشاتها الضخمة بفرض وصول اجهزتها واستكمال اقامتها تحتاج الى شهور طويلة تالية لتدريب واعداد كوادر ادارتها وصيانتها .. اما على الجانب الاقتصادى ، فلاشك ان انفاق هذا المبلغ الضخم لاقامة الدورة (حوالى ٣٠٠ مليون جنيه) الآن يتضمن اخلالا باولويات الانفاق الرشيد بالنسبة لاقتصاد مرهق .. ويجعل المرء يتساءل مثلا : كم « فرصة عمل » يمكن ان يوفرها استثمار هذا المبلغ فى مجال اخر ؟!

●● ونحن نسقط من الاعتبار تماما وجود اى دواع « امنية » لتاجيل الدورة ، فلاخوف على تفوق مصر فى مجال الامن والامان فى ظل ظروف عالمية لاتسلم فيها دولة من منغصات امنية بسبب او اخر .. حتى انجلترا وامريكا تتعرضان لمحاولات ارهابية ، لكن الحياة تمضى والخطر المحدود صار جزءا منها ، كان تتعرض لحادث سيارة وانت ذاهب او عائد من عملك لكنك لاتستقيل من عملك بعدها وتلزم بيتك !

عصام عبد المنعم

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩١

ورقة عمل حول آثار الحرب على الموازنة الجديدة بحث موقف المخزون من الخامات ونتائج أسعار الفائدة والصرف

تمويل مشروعات الخطة بفائدة أقل

عبد الله نصار

طلب الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء من الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط اعداد دراسة حول اثار حرب الخليج على الجزء الباقي من موازنة العام الحالي .. والموازنة الجديدة للعام ١٩٩٢/٩١ والتي سيبدأ تطبيقها اول يوليو القادم .

وبدأت في بنك الاستثمار القومي جلسات استماع لممثلي الاجهزة الحكومية وشركات القطاع العام والوزارات المعنية تحت اشراف ظافر البشري نائب رئيس مجلس الادارة .. وقد تركزت المناقشات حول مشروع الموازنات الجديدة وضرورة مراعاة موقف سعر الصرف الجديد للنقد الاجنبي بعد توحيد السعر وانشاء شركات الصرافة .. وسعر الفائدة بعد تحريره ونتائج ذلك بالنسبة للسحب على المكشوف في الشركات بوجه خاص .

وتركزت المناقشات على ضرورة تقليص السحب على المكشوف وتعظيم الودائع والاستفادة من احتجاز التخصصات في تقليل اثر السحب على المكشوف وأن يتم الاستفادة من الموارد الذاتية للشركات عند انشاء أية مشروعات او تمويل استثمارات جديدة .. وأن تكون نسبة القروض الى رأسمال اى مشروع ١ : ١ حتى لايبدأ المشروع من البداية مصابا بخلل في هيكله التمويلي .

وأكد الظافر البشري نائب رئيس مجلس ادارة بنك الاستثمار القومي .. أن مايقدمه البنك من تمويل لمشروعات وشركات القطاع العام سيظل اقل مما تقدمه البنوك التجارية وقال أنه يتفق تماما مع الرأى الذى يرى أن التمويل لاى مشروع بنسبة ١٠٠٪ غير سليم وأن هذا يؤدى الى تعثر المشروعات وعدم قدرتها على تحمل أعباء سداد الفوائد والاقساط .

ومن ناحية اخرى جرت مناقشات واسعة حول اجراءات توسيع الملكية في بعض شركات القطاع العام .. وطرح مساهمات الحكومة في بعض الشركات المشتركة للبيع بهدف توسيع ملكية الافراد والقطاع الخاص في هذه الشركات .. والاستفادة بحصيلة البيع في تمويل مشروعات جديدة .

واكد بعض ممثلي الجهات والشركات أن هذه العملية تحتاج الى تعديلات ضريبية واجراءات أخرى تستهدف تنشيط سوق المال وتشجيع التعامل في البورصة وممارسة البنوك التجارية لدورها في الترويج للاستثمارات الجديدة وتنشيط السوق القانونية



المصدر : الســيـاسى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩١

فى السويس : شركة تخسر ٤٠ مليون جنيه بسبب الوضع فى الخليج

تعرضت احدى شركات السويس - وهى الشركة العربية للزجاج الدوائى - بسبب الوضع فى الخليج الى خسارة فادحة زاد حجمها على ٤٠ مليون جنيه واصبح ٥٥٥ عاملا فى الشركة غير آمنين على مستقبلهم بعد هذه الخسارة الفادحة التى تعرضت لها هذه الشركة التى يساهم فيها عدد من شركات القطاع العام والبنك الاهلى

يقول المحاسب ابراهيم ابو الوفا رئيس مجلس ادارة الشركة : ان الوضع فى الخليج ادى الى توقف العراق عن سداد مستحقات للشركة تجاوزت ٦.٥ مليون دولار استورد بها العراق انتاجا من الشركة هذا بالاضافة الى مستحقات اخرى للشركة منها نصف مليون دولار كانت مستحقة الدفع للشركة وجمدها بنك « اوف نيويورك » طبقا لقرارات الحظر الدولية على الاموال العراقية

هذا بالاضافة الى توقف توريد مستلزمات خاصة بالعراق قيمتها نصف مليون دولار وايضا وجود انتاج خاص بالسوق العراقية كان معدا لتصديره ولا يمكن تصريفه داخليا وقيمة هذا الانتاج ٣ مليون دولار وبذلك يبلغ مجموعة الاضرار المادية المباشرة التى تعرضت لها الشركة ١٠.٥ مليون دولار تعادل ما يقرب من ٤٠ مليون جنيه او يزيد طبقا لسعر الدولار المتحرك

مخزون كبير

وبناء على ذلك تكدس فى الشركة مخزون كبير يصعب تصريفه لانه كان منتجا طبقا لمواصفات عراقية بحته وترتب على ذلك عجز الشركة عن سداد اقساط القرض البلجيكى الذى تبلغ قيمته ١٠ مليون دولار هذا بالاضافة الى ان الشركة عجزت عن اجراء العمرة الخاصة بصيانة الافران والتى تتكلف ٨ مليون مارك المانى

ويطالب رئيس الشركة بان يتدخل جميع المسئولين لانقاذ هذه الشركة المهددة والتى تضم ٥٥٥ عاملا ويرفع صوته الى مجلس الوزراء للبحث عن حل لخسارة هذه الشركة التى نتجت بسبب ازمة الخليج من خلال مخاطبة وزير الصحة لحث شركات الادوية المحلية للتعاقد مع الشركة لتصريف منتجاتها المخزونة ومخاطبة وزير الاقتصاد لوقف استيراد الزجاج الدوائى ومحاولة تعويض الشركة عن خسارتها بصورة او باخرى والعمل على تأجيل سداد مستحقات القرض البلجيكى الذى حصلت عليه الشركة وتعثرت عن سداده

حرب الخليج تخيم على الأوكازيون الشتوى

كتب على شلبى :

الاوكازيون الشتوى هذا العام يختلف تماما عن الاعوام السابقة فبالرغم من ان التخفيضات وصلت الى اكثر من ٧٠٪ وهذه النسبة لم تحدث من قبل - الا ان الاقبال على محال القطاعين العام والخاص منخفض جدا حتى ان اصحاب هذه المحال يضربون كفا بكف على ما وصلت اليه حالة الركود الكبيرة التى لم تشهدها الاسواق المصرية من قبل

● اكثر من سبب وراء ركود الاوكازيون الشتوى .. اولها تأثير حرب الخليج وعدم وجود الاخوة العرب والاجانب فى مصر فى هذا الوقت .. حيث كان من المعتاد ان يحضر العرب فى اجازات نصف العام الدراسى الى القاهرة للسياحة وشراء مستلزماتهم الشتوية فى موسم الاوكازيون .. واصبح هذا الحضور بمثابة العادة السنوية الا ان الحرب قضت على ذلك تماما

كما ان الاجانب طبقا لما يرويه اصحاب المحال .. كانوا يقضون اجازاتهم فى القاهرة فى هذا الوقت وترتفع اعداد افواج السياحة .. مما كان له التأثير على حركة الشراء من المنتجات المصرية

● اما ثانى الاسباب .. فهو ارتفاع اسعار السلع الغذائية مما دفع الاسر المصرية لتنفق معظم او كل دخلها على الغذاء

وقامت « السياسى » بجولة فى الاسواق للوقوف على مدى حركة البيع والشراء فى الاوكازيون الشتوى

الاشقاء العرب

● ويقول سيد جريشة رئيس شركة عمر افندى ، ان موسم الاوكازيون هذا العام قد تأثر فعلا من جراء حرب الخليج وعدم حضور الاخوة العرب فى موسم اجازات المدارس والذى كان يعتمد عليه خلال اوكازيون الشتاء حيث ان نسبة الشراء تزيد الى ٤٠٪ علاوة على ما يتم بيعه للمستهلك المصرى

● ويشير الى ان عملية البيع لم تجد اقبالا من المستهلكين خلال الاسبوع الاول حيث لوحظ ان عملية الشراء فى اقل من معدلها الطبيعى وذلك بسبب الحرب فى الخليج

كما ان شركات القطاع العام دون استثناء تقدم للمستهلك السلع الجيدة والتخفيضات الحقيقية .. وهذا يؤدى الى تفضيل المستهلك لشراء احتياجاته من القطاع العام .

والقطاع العام يشترك هذا العام بحوالى ٥٠٠ مليون جنيه فى الاوكازيون

انخفاض عدد السائحين

● ويقول محمد ابراهيم حسن نائب رئيس مجلس ادارة الشركة ان عملية البيع انخفضت فعلا هذا العام عنه فى العام الماضى وذلك بسبب انخفاض حجم السياحة سواء من السوق العالمية او العربية وخاصة فى الموسم الشتوى والذى تشتد فيه البرودة بالدول الاخرى واقبال السياح للقاهرة وذلك يجعلهم يشترون السلع بمبالغ كبيرة خاصة وان الانتاج المحلى يباع بأسعار منخفضة .. وان حرب الخليج قد احالت دون حضور السياح وبالتالى فان المبيعات سوف تنخفض عنه فى العام الماضى رغم زيادة نسبة التخفيضات

ويشير الى ان المبيعات تزيد فى فترة ما بعد الظهر وفى ايام الاجازات مثل يوم الجمعة والسبت والاحد عن الايام الاخرى



د . جلال ابو الدهب — سيد جريشة

ضاع الاوكازيون !

● ويؤكد عبد الرحمن الدمرداش رئيس شركة الصالون الاخضر ، ان التنافس الموجود حاليا بين القطاعين العام والخاص حول نسبة التخفيض والتى تتراوح ما بين ١٠٪ و ٧٠٪ لم تستطع ان تجذب المواطنين للاقبال على الشراء الا ان نسب التخفيض فى القطاع العام حقيقية اما فى القطاع الخاص فهو دائما ما يرفع نسبة الخصم على السلع الراكدة ليجلب المستهلك ويصرف منتجاته الراكدة واستطيع ان اقول ان الاوكازيون الشتوى بصفة عامة لم يلق الاقبال الذى كان متوقعا منه فانخفضت عمليات البيع والشراء وخلت المحال من المستهلكين



المصدر : السياسي

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تحرير الكويت ..... والاقتصاد

حتى عندما يثار موضوع اقتصادى او اجتماعى ، فان المناقشات لابد ان تتعرض داخل البرلمان المصرى ، لموضوع هام يشغل الرأى العام ، وهو حرب تحرير الكويت ، فلم يعد الامر تحرير الكويت او مجرد اعادة الشرعية لهذا البلد العربى ، ولكن الامر الان يتعلق بمستقبل امن المنطقة العربية كلها . فعندما ناقش مجلس الشورى ، تقرير لجنته الاقتصادية ، ومشروع الالف يوم لتحرير الاقتصاد المصرى ، كان لابد من التعرض لما يجرى حولنا .

فان اثار حرب الخليج ، تنعكس باثارها على كل شيء . وعلى التنمية الاقتصادية بصفة خاصة . على انه يمكن الاشارة الى ان اكثر القضايا التى تلقى بظلالها على اعمال مجلسى الشعب والشورى ، بل وعلى لجانهما المتخصصة ، امران :

- قضايا العمل الداخلى .
- قضية تحرير الكويت .

ولقد تابعت مناقشة هامة حول اخر تطورات ازمة الخليج من خلال الاجتماع الذى عقدته لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب ، حيث دار نقاش مع مسئول وزارة الخارجية ، جاء على رأسهم السفير محمود ابو النصر ... والسفير ابو النصر كان مندوبا لسلطنة عمان بالامم المتحدة فى اوائل الثمانينات ، وكان المصرى الوحيد الذى يعمل مندوباً لدولة عربية شقيقة ، وفى فترة لاحقة عمل سفيرا لمصر بالعراق ، ولذلك فهو يعرف جيدا منطقة الخليج وظروفها ، ولم افاجأ عندما وجدته يمثل وزارة الخارجية للحديث عن اخر تطورات ازمة الخليج . وهو يشير الى ان جهود مصر لانهاء الازمة مستمرة ، وليس صحيحا ان تلك الجهود كانت مقصورة فقط على الفترة التى سبقت اندلاع الحرب ، واذا كان امر انهاء القتال يتعلق بكلمة واحدة تصدر عن صدام حسين ، الا ان جهود مصر مع كل المواقف الهادفة الى وقف القتال ، واشار السفير ابو النصر الى ان هناك محاولات تبذلها ايران ، ومجموعة عدم الانحياز وغيرها ، ومصر لا تمانع فى ذلك .

واوضح فى معرض اجابته على اسئلة النواب ومناقشاتهم ، المساعى الدبلوماسية التى بذلتها مصر من اجل حماية شعب العراق وجيشه وقال : ان هناك محاولات لاستدراج الشارع العربى ، وان ما حدث من مظاهرات يعود الى عدم توضيح ابعاد مؤامرة صدام حسين ضد الامن القومى العربى . وقال : ان مصر ضد تعريض المدنيين للخطر .

وقد اثارت مناقشات مجلس الشورى حول تقرير لجنته الاقتصادية المتعلقة بمشروع الالف يوم وتحرير الاقتصاد المصرى ، عددا كبيرا من الاقتراحات ، الى درجة ان نائبا بالمجلس ، طالب فقط بتحديد « الخطأ » الموجود فى مسيرة التنمية الاقتصادية ، ذلك ان المصرى يعمل بكفاءة فى الخارج ، غير انه عندما يعود الى بلده ، نجده محاطا بمعوقات كثيرة غير ان وزير المالية د . محمد الرزاز ، قال ، ان الانتاج والانتاج وحده هو الطريق الوحيد لحل مشاكلنا الاقتصادية ، وبينما ركز الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد على التصدير ، والسوق المصرفية الجديدة ، وتدعيم الاتفاقيات الاقتصادية مع دول العالم ، فقد ركز النواب على ضرورة تحرير الاقتصاد المصرى من البيروقراطية ، وتحرير الاستثمار من كثرة الاجراءات والتعقيدات .

فاروق ابو العلا



المصدر : السياسى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩١

الأسبوع الاقتصادى

الصناعات الصغيرة والحرب

اثار حرب الخليج السلبية لم تتوقف عند حد معين بل امتدت الى جميع مجالات ونواحى الحياة المختلفة وكان لها التأثير الواضح فى الاسواق المصرية حيث ضاعفت من حالة الركود التى تعيشها حاليا .

حتى الصناعات الصغيرة لم تسلم من اثار هذه الحرب المدمرة .. فلقد توقفت عمليات التصدير الى الخارج والغت بعض الشركات الخارجية العقود مع العديد من هذه « الورش » مما انعكس عليها بشكل ملحوظ

وقد لمست ذلك بنفسى واثناء زيارتى القصيرة الى الاسكندرية - الاسبوع الماضى - حيث التقيت باكثر من صاحب « ورشة » من ذى المشروعات الصغيرة والتى يشرف عليها مشروع تنمية المنشآت الصغيرة والحرفية بالاسكندرية والممول من هيئة المعونة الامريكية .

البعض من اصحاب هذه الصناعات يشكون من حالة الركود فى الاسواق وعدم وجود منافذ لتوزيع سلعهم بعد نشوب حرب الخليج .. حيث توقفت عمليات التصدير الى دول الخليج والعراق والتى كانت تعد اسواقا نشطة ومفتوحة لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة .. وكان لذلك اثره فى تقليص حجم الانتاج والاستغناء عن بعض العمالة

وقال لى احد اصحاب هذه المشروعات .. ان مشروع تنمية الصناعات الصغيرة يقدم لنا قروضا لمواجهة النقص فى السيولة لشراء مستلزمات الانتاج .. وهذه القروض تبدأ من ٥٠٠ جنيه حتى ١٠ الاف جنيه حسب حجم الورشة ونشاطها .. وهذا بلا شك خدمة جيدة ساعدتنا على تنمية اعمالنا وزيادة حجم الانتاج

واضاف .. أننا فى هذه الايام نعانى من مشاكل فى التسويق للمنتجات .. حيث توقفت عمليات التصدير تماما الى الخليج .. وفقدنا مصدرا اساسيا لمواردنا المالية والذى نعتمد عليه فى تسديد القروض فى مواعيدها الشهرية الى الجمعية ونطلب اعادة النظر فى مواعيد تسديد القروض

واعتقد ان هؤلاء يحتاجون الى تدخل الجمعية ودراسة احوالهم ومعرفة من هم فعلا الذين تأثروا بحرب الخليج وانعكست على انشطة مشروعاتهم بتأجيل سداد القروض واعطاء فترة سماح تختلف باختلاف ظروف كل حالة

وهذا المطلب لا ينتفى او يتعارض مع اهداف الجمعية حيث انها لا تهدف الى الربح بل الى المساعدة فى تنمية الصناعات الصغيرة وخاصة ان الاصول المالية لهذه الجمعية منحة مالية تقدر بحوالى ١٠ مليون دولار

مدحت البسيونى



المصدر : السياسى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩١

الاقتصاديون يقترحون :

استراتيجية اقتصادية جديدة بعد الحرب لا تعتمد على الموارد الهشة للنقد الاجنبى

بالرغم من ان حرب الخليج لم تضع أوزارها ومازالت مستمرة حتى الآن الا ان الخبراء اخذوا يدرسون اثار هذه الحرب على الاقتصاد القومى والتوقعات المستقبلية .. والتعرف على كيفية مواجهة الاثار السلبية التى افرزتها الحرب على القطاعات والمجالات الاقتصادية المختلفة

وفى هذا الأطار أكد الخبراء على ضرورة ايجاد استراتيجية جديدة للتنمية تتفق مع طبيعة المرحلة الجديدة وايجاد اشكال اقتصادية جديدة للعلاقات المصرية - العربية وانشاء صندوق عربى للتنمية والاستثمار

كما توقع الخبراء زيادة تدفق الموارد المالية والاستثمارات على مصر بعد انتهاء الحرب

موارد النقد الاجنبى

ويقول د . حامد السايح وزير الاقتصاد الاسبق ، ان حرب الخليج لها تأثير مباشر وسلبى على الدول النامية ومنها مصر وخاصة ان الاقتصاد المصرى يعانى من الركود التضخمى فى محاور رئيسية ثلاثة وهى : الاستيراد الذى تصل نسبته الى ٦٠٪ واشكاله المتعددة سواء الغذائية او السلع الوسيطة والرأسمالية والصادرات التى لم يجاوز حجمها ٥ مليارات جنيه وكذلك الاستثمارات ..

ويضيف بانه نتيجة العجز المتزايد للدول الغنية فان اول ما يتم التفكير فيه تقليص فرص استثماراتهم بالدول النامية ومنها مصر .. حيث يتم تخفيض القروض والمعونات الى اقل قدر ممكن

واكد د . حامد السايح ان حرب الخليج اثبتت بما لا يدع مجالا للشك ان مصر تعتمد على موارد هشة جدا من النقد الاجنبى تتمثل فى مدخرات المصريين بالخارج والبترول والسياحة وقناة السويس

ويرى ان الحكومة مطالبة بوضع استراتيجية جديدة تصحح هذه الاوضاع وتواكب التطور العالمى الجديد الذى يبدأ بالاندماج الاوربى ١٩٩٢ والذى يشمل تكاملا اقتصاديا وماليا وبشريا موحدا

وهذه الاستراتيجية تبحث عن وسائل جديدة للتنمية وفى اطار التعاون الاقتصادى العربى

المؤسسات العربية

اما الدكتور سليمان نور الدين وزير الاقتصاد الاسبق ، فيرى ان السمة الاساسية للحرب سمة اقتصادية ولذلك فالاثار الاقتصادية عظيمة او ضخمة



واذا كانت هناك اثار اقتصادية سلبية عديدة متمثلة فى تقلص الموارد المالية الاجنبية لمصر وزيادة البطالة الا اننى اعتقد انه بعد انتهاء الحرب سيحدث تغير فى التفكير والتوجه لمساعدة مصر من منطلق الامن القومى .. فمشاركتنا فى الامن العسكرى للمنطقة سيكون له مردود كبير فى اعادة النظر للتوجه العربى الخليجى والاجنبى للامن الاجتماعى والاقتصادى لمصر ومن هنا لدى اعتقاد انه سيتم انشاء صندوق عربى للتنمية والاستثمار فى المنطقة وخاصة مصر

ويؤكد د . سليمان نور الدين على ضرورة اعادة النظر فى المؤسسات الاقتصادية العربية القائمة لتكون اكثر فعالية فى عمليات التنمية العربية وهذا يتطلب ايجاد اشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العربية لتواكب المرحلة الجديدة مرحلة ما بعد حرب الخليج

ازمة العلاقات الاقتصادية

ويرى الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الاسبق ان نشوب الحرب زادت حدة الازمة على الاقتصاد المصرى بتوقف التدفقات المالية الاجنبية من السياحة وتحويلات العاملين بالخارج وقناة السويس

كما ان هذه الحرب قد تسبب ازمة فى مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية .. حيث ساهمت هذه الاحداث فى انهيار معظم اوجه التعاون الاقتصادى القائم وبالتالى يمكن ان يؤثر على امكانيات التعاون فى المستقبل مع الدول العربية [illegible] البعض . كما انه مع نشوب الحرب فى الخليج بدأت وفود جديدة من المصريين فى الخارج فى العودة الى مصر وهذا يعنى بالتالى مزيدا من الاعباء الجديدة على الاقتصاد المصرى

المنح والقروض

ويشير د . مصطفى السعيد الى الاثار الايجابية على الاقتصاد القومى و[illegible] فى التخفيف من عبء المديونية الخارجية واتضح ذلك فى اسقاط الديون العسكرية الامريكية والخليجية .. كما ان الامر قد يتعدى اكثر من ذلك فى تدفق الاستثمارات الخليجية الى مصر كما ان ارتفاع اسعار البترول ومصر دولة مصدرة مما ادى الى زيادة العائدات المالية

كما ان مصر حصلت على منح نتيجة حرب الخليج بنسب كبيرة .. فهناك مالا يقل عن ٢ مليار دولار دفعتها السعودية والكويت والامارات نقدا للبنك المركزى لتستخدم كاحتياطى لتدعيم مركز الجنيه المصرى وميزان المدفوعات .

ويتوقع محمود عبد العزيز رئيس اتحاد بنوك مصر ، ان ترتفع معدلات تدفقات الودائع سواء من المنطقة الخليجية او غيرها على مصر حيث ثبت ان الاستقرار السياسى والاقتصادي يرتكز فيها فضلا عن التطور الاقتصادى الذى تمثل مؤشراته فى تحرير سياسات سعر الصرف وسعر الفائدة على الودائع بما يؤدى الى مزيد من الاطمئنان نحو تحرير الاقتصاد المصرى ودعم وتشجيع النشاط الاستثمارى



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩١

نزيف الثروة العربية مستمر!

كيف تواجه الحكومة خسائر الاقتصاد المصري؟

البترول: الحفاظ على الاحتياطي مع تحقيق أعلى عائد اقتصادي!

الجمارك: تعويض النقص بتحصيل المستحقات عن الافراج المؤقت!

هيئة قناة السويس : مفاوضات مع شركات التأمين العالمية!

البنوك: الاستعداد لتنفيذ خطة اقتصاد الحرب!

تحقيق :
يوسف هلال

مع استمرار نشوب الحرب تزداد يوما بعد يوم خسائر مصر الاقتصادية التى بلغت - حتى الآن - نحو ٤٠ مليار جنيه تمثل العجز المتوقع فى عائدات قناة السويس والسياحة والصادرات وموارد المصريين فى الخارج .

والسؤال الآن : كيف ستواجه الحكومة هذه الأزمة ؟! وترى من سيتحمل سداد فاتورة خسائر مصر الاقتصادية ؟! وكيف يمكن الحد من المزيد من الخسائر فى حالة استمرار نشوب الحرب لفترة طويلة قادمة ؟!

فى قطاع البترول يؤكد حماد ايوب نائب رئيس الهيئة العامة للبترول : انه بالرغم من الضغوط الدولية فإن إنتاج مصر البترولى لم يزد .. بل هو ثابت عند مستواه الحالى بحوالى ١,١ مليون برميل .. حيث تتبع مصر سياسة بترولية تهدف إلى الحفاظ على الاحتياطى البترولى الاستراتيجى وعدم استنزافه تحت اى ظروف مع العمل على تحقيق اعلى عائد اقتصادى ممكن باقل كمية ممكنة من الصادرات البترولية .

لذلك نحن نتجاوب مع الاسعار العالمية بشكل سريع من ناحية البيع لضمان الحصول على اعلى سعر دائما .. لكننا فى نفس الوقت نريد استقرارا فى اسعار البترول .. لان الارتفاع الكبير فى الاسعار عادة ما يقابله انهيار مماثل بعد ذلك وبالتالى فنحن ننشد السعر العادل لبرميل البترول للمستهلك والمنتج فى ذات الوقت.

والجمارك

يقول فتحى سلامة رئيس مصلحة الجمارك :

اثار حرب الخليج سوف تتضح بالفعل فى الفترة القادمة .. حيث يتم حالياً ومنذ نشوب الحرب العمل فى تخليص الجمارك للواردات التى تم التعاقد عليها قبل احداث الخليج الاخيرة .. ولذلك فمن الضرورى ان تتاثر حصيلة الجمارك فى المستقبل من هذه الاحداث نتيجة لانخفاض الواردات وإحجام بعض المستوردين عن فتح اعتمادات جديدة بسبب اعباء التامين المفروضة على نولونات الشحن .. لكننا نتوقع ان لا تتعدى قيمة الانخفاض فى الحصيلة ٢٠٠ - ٣٠٠ مليون جنيه على اقصى تقدير .. حيث إن ظروف السوق المصرية لا تحتمل وجود نقص فى الواردات حتى فى حالة ارتفاع اسعارها .

حول كيفية مواجهة الانخفاض فى حصيلة الجمارك بسبب نشوب حرب الخليج يجيب نجيب فرج مستشار رئيس مصلحة الجمارك : اننا بدانا بالفعل فى الاستعداد لذلك .. حيث نعكف على البحث فى مستحقات الجمارك على جهات عديدة منها المؤسسات والوزارات والأفراد وسوف ننشط فى تحصيل هذه المستحقات المؤجل سدادها ..

وهى تتمثل فى عمليات الإفراج المؤقت عن البضائع لجهات حكومية تاخرت فى السداد بسبب ظروف ميزانياتها او بسبب الخلاف على السعر او البند أو نتيجة لإرسال عينات من البضائع إلى معامل التحليل لمعاينتها ويتم سداد ضريبة مؤقتة حتى ظهور نتيجة التحليل .. ولكن عامة فإن الافراج المؤقت بالنسبة للأفراد لا يتاخر عن شهرين او ثلاثة شهور على الاكثر .. اما الوزارات والهيئات الحكومية فالبعض عليه مستحقات لمصلحة الجمارك منذ اكثر من سنتين ولم تسدد حتى الآن .

المفاوضات مستمرة !

فى هيئة قناة السويس لاتزال المفاوضات مستمرة بين الهيئة من جهة ووكلاء شركات التامين العالمية فى بورسعيد من جهة اخرى وذلك لإلغاء او إمكانية تخفيض الزيادة فى رسوم التامين



التى فرضتها هذه الشركات على السفن والعابرات القادمة إلى ميناء بورسعيد ... حيث بلغت الزيادة فى التامين نسبة ٣٪ كتامين اضاف علاوة على سداد مبلغ ٣٠ الف دولار عن كل سفينة تعبر قناة السويس .

صرح مصدر كبير مسئول بهيئة قناة السويس : ان شركات التامين العالمية لم تكتف بفرض زيادات فى التامين ولكنها هددت بانها سوف ترفض التامين نهائياً على السفن القادمة لميناء بورسعيد او العابرة لقناة السويس فى حالة استخدام الأسلحة النووية فى حرب الخليج لإخلاء مسئوليتها تماما عن هذه السفن .. لذلك نحاول حالياً التخفيف من حدة الخسائر التى لحقت بالهيئة من جراء هذه الظروف وذلك بالعمل على تخفيض الزيادة فى رسوم التامين على اعتبار انه لا يوجد ما يعوق الملاحة فى الممر الملاحى وان قناة السويس بعيدة تماماً عن اخطار الحرب الدائرة فى منطقة الخليج .

اما عن الخسائر فقد بلغت حتى الآن اكثر من ٣٠ مليون دولار فى خلال فترة لا تتعدى اسبوعين فقط منذ نشوب الحرب .. حيث انخفض متوسط الحاملات العابرة للقناة إلى ٣٥٠ الف طن عن معدلها الطبيعى فى حين بلغت الخسائر اليومية اكثر من مليون ونصف مليون دولار بعد إحجام السفن عن المرور فى قناة السويس بعد الزيادة الباهظة فى قيمة التامين التى تفرضها الشركات العالمية بدون مبرر !

كارثة سياحية

● الدكتور على حسن رئيس هيئة الآثار المصرية يؤكد : ان حرب الخليج ليست مجرد كارثة سياسية فقط ولكنها كارثة اقتصادية وسياحية واثرية فى نفس الوقت .. حيث انخفض ايراد هيئة الآثار إلى ادنى حد له منذ سنوات طويلة .. وقد كانت حصيلة إيرادات الهيئة فى شهر ديسمبر الماضى على سبيل المثال تصل إلى ٦ ملايين جنيه منها عائد منطقة اثار الاقصر فقط مليون و ٦٥٠ الف جنيه .. بينما عائد إيراد المتحف المصرى مليون و ٧٥٠ الف جنيه .. وخلال النصف الاول من شهر يناير بلغت عائدات اثار الاقصر مليون جنيه ثم تراجعت الإيرادات بشكل كبير بعد نشوب الحرب فى منطقة الخليج وما تلى ذلك من إغلاق كل المتاحف والعديد من المقابر الاثرية مثل وادى الملوك ووادى الملكات فى الاقصر والمتحف المصرى ومراكب الشمس فى القاهرة واصبح عدد الزوار فى بعض المناطق الاثرية لا يتجاوز بضع عشرات من الافراد فى حين انه كان يصل إلى ذروته فى نفس هذه الفترة كل عام .

لكن حول كيفية مواجهة الموقف من خسائر قطاع الآثار المصرية يجيب الدكتور على حسن :

إننا سوف نعيد النظر فى خطة هيئة الآثار بالكامل .. حيث سيؤثر انخفاض دخل الهيئة على الأعمال والمشروعات التى كانت تنوى القيام بها .. مما سيجعلنا نعطى أولويات لمشروعات معينة عن مشروعات اخرى حتى يمكن تاجيل تنفيذها لحين انتهاء الازمة الحالية .. ولك ان تعلم ان حصيلة الهيئة تبلغ سنوياً اكثر من ٥٠ مليون جنيه وكنا نتوقع ان تزيد هذا العام على ٦٠ مليون جنيه نتيجة لزيادة اسعار التذاكر للمناطق الاثرية من جهة والرواج السياحى المتوقع من جهة اخرى .. لكن حرب الخليج اثرت على كل المجالات السياحية من طيران ومراكب وبازارات وآثار ومرشدين اثريين فالكل مضار بلا شك !

● فى قطاع رجال الاعمال يتحدث محمد غانم نائب رئيس جمعية رجال الاعمال المصريين عن الازمة التى نجمت عن احداث الخليج يقول إنها اضرت عددا كبيرا من المصدرين للعراق ولم يحصلوا على مستحقاتهم عن البضائع والسلع التى قاموا بتصديرها قبل احداث الغزو العراقى للكويت وتجمدت مستحقاتهم فى العراق وتبلغ قيمتها حوالى ١٥٠ مليون دولار تمثل اغلبها قروضاً حصل عليها المصدرون من البنوك والتى تطالبهم بالسداد الآن .. ولذلك فنحن نطالب الحكومة بتعويض هؤلاء المصدرين باية وسيلة ممكنة .. حيث تمر حركة الاستيراد والتصدير حالياً بمرحلة حرجة نظراً للظروف التى تمر بها ازمة الخليج وما يترتب عليها من مخاطرات واعباء ومن ثم فلابد من تكثيف الجهد لإعادة تنظيم الاقتصاد المصرى بشكل عام



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خاصة في ظل الظروف التي كشفت عنها حرب الخليج مؤخراً

اقتصاد الحرب

● اما البنوك المصرية فقد بدا عدد منها يستعد لتقديم نصائح للعملاء تعتمد على اسلوب اقتصاد الحرب الذى تتضمن بنوده الاعتماد على الإنتاج المحلى والتقليل من الواردات خصوصا في المناطق الملتهبة منها ومحاولة فتح اسواق جديدة للتصدير بدلاً من دول منطقة الخليج العربي .. وسوف تستخدم هذه النصائح إذا استمرت الحرب في الخليج لفترة تزيد على شهر كامل

● نفس الشيء تكرر ولكن بشكل مختلف في الاتحاد العام للصناعات الدوائية .. حيث اعدت مذكرة تفصيلية سيتم تقديمها للحكومة لاتخاذ إجراءات وحلول عاجلة لإنقاذ شركات الدواء المصرية من الإفلاس بسبب الخسائر الضخمة التي تعرضت لها من جراء حرب الخليج .. وتتضمن المذكرة عرضاً للخسائر التي منيت بها شركات الأدوية منها ٢٥ مليون دولار قيمة صفقات تم توريدها للعراق قبل احداث الغزو العراقي للكويت ولم تحصل قيمتها حتى الآن مما يهدد هذه الشركات بالتوقف عن الإنتاج !

● في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية يطالب الدكتور احمد الصفتي استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة بضرورة وضع خطة جديدة للاقتصاد المصرى تعتمد على إيجاد موارد محلية من خلال فرص عمل حقيقية للمصريين وتتجه إلى الإنتاج في الداخل بحيث تكون اى موارد خارجية ما هى إلا لدعم الاقتصاد الداخل ولكن لا تعتمد عليه كما هو حادث الآن .

● لكن كيف يمكن مواجهة خسائر الاقتصاد المصرى من آثار حرب الخليج ؟!

ـ المواجهة تكون على مستويين .. الأول بعيد أو طويل المدى وهذه يمكن تداركها في المستقبل عن طريق إعادة التخطيط في ضوء الظروف التي استجدت .. لكن بالنسبة للآثار قصيرة المدى فهذه هى المشكلة التي تحتاج إلى علاج سريع ولا مفر من ان يتحمل الأشقاء العرب جانبا من فاتورة خسائر مصر الاقتصادية .. وخاصة ان الاقتصاد المصرى الآن في حاجة ماسة إلى ٥ مليارات دولار نقداً حتى لا تختل الموازين نتيجة للانخفاض المفاجيء في النقد الاجنبى .. والدول العربية تستطيع ان تساهم بالكثير في التخفيض من الخسائر التي منيت بها مصر على اعتبار انها جزء من نفقات الحرب التي تكلفتها هذه الدول وقد سبق ان ساهمت بعض الدول العربية مثل السعودية والكويت في مساعدة الاقتصاد السوفيتى على سبيل المثال باكثر من ٥ مليارات دولار ! ■



المصدر : الـــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩١

تأجيل بعض خطوات الاصلاح الاقتصادى بسبب ظروف الحرب

صندوق النقد يبحث خطة مصرية لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب

كتب ـ جمال شوقى :

علمت «الوفد» ، ان الحكومة تحاول إقناع صندوق النقد الدولى بتأجيل بعض خطوات الاصلاح الاقتصادى بسبب التاثيرات الاقتصادية والاجتماعية لحرب الخليج على مصر . اكدت مصادر مسئولة بالحكومة ، ان وفد مصر الذى يجرى مباحثات هامة فى واشنطون خلال الساعات القادمة ، يسعى للاتفاق على تفاصيل جديدة لخطة الاصلاح تهدف التفاصيل الى تاجيل بدء خطوات الاصلاح الجذرى للقطاع العام ، ومد الفترة المخصصة لبيع مساهمات الحكومة فى الشركات المشتركة وبعض وحدات القطاع العام غير الاستراتيجية . كما تتناول المفاوضات الخطوط الرئيسية لخطة مصرية خاصة بمواجهة آثار الحرب على الميزانية والعجز المتزايد بها وميزان المدفوعات . تتضمن الخطة توجيه جزء كبير من المساعدات الدولية لتشغيل العمالة العائدة من الخليج . لم تتضمن الخطة الجديدة ومدتها ١٢ شهرا ، تنفيذ قوانين العاملين بالدولة وإصلاح الهيكل الوظيفى ، التى تتكلف ٣ مليارات جنيه بسبب تزايد عجز الموازنة العامة . واكدت مصادر مسئولة ، ان مباحثات واشنطون تشمل تفاصيل خطوات توحيد اسعار الصرف خلال ١٢ شهرا . تبدأ الخطوة الأولى خلال ساعات بالسماح للبنوك وشركات الصرافة ببيع العملات الصعبة للمواطنين واصحاب الاعمال . وتنتهى الخطوة الاخيرة بدمج اسعار مجمع البنك المركزى ، الذى يتم عن طريقه شراء الاحتياجات الاساسية للدولة فى اسعار البنوك . وتتناول المفاوضات ، الصندوق الخاص للدعم الذى تنوى الحكومة انشاءه فى وزارة المالية ، وتنتقل اليه مخصصات الدعم للسلع الأساسية من البنك المركزى . واشارت المصادر إلى حدوث ارتفاع كبير فى اسعار السلع الاساسية بعد توحيد اسعار الصرف ، وبنسب لا تقل عن ٣٠٪ بسبب ارتفاع اسعار الدولار ، الذى يتم عن طريق استيراد السلع الأساسية والاستراتيجية ، وتنوى الحكومة «موازنة» الأسعار وضبط عملية ارتفاعها بواسطة صندوق وزارة المالية الذى يرفض صندوق النقد انشاءه .

مصر والمستقبل وسط البارود!



شغلتنا محطات التليفزيون العالمية ومتابعة أخبار عاصفة الصحراء عن التفكير فى مسألة بالغة الاهمية وهى المستقبل القريب جدا بعد ان يهدأ غبار أزمة الخليج .

وعلينا أن نواجه أنفسنا بسؤال محدد :

- هل ننتظر حتى يهدأ الغبار والدخان ؟
- ام نخترق غبار الحرب لنرى المستقبل ؟
- هل نبدأ بالفعل ام تكون حركتنا رد فعل ؟

تعالوا نتحدث بصراحة



عصام رفعت



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩١

بكل الوضوح والصراحة يجب ان نقول ونصارح أنفسنا ونصارح الآخرين بأن التحالف الدولي لم يهتم حتى الآن بموقف الدول المتضررة من غزو الكويت .

وبمزيد من الوضوح نقول :

ان مصر قد حققت خسائر صافية من غزو العراق للكويت ومن الحرب وانها حتى هذه اللحظة لم تحصل على التعويض المناسب والضروري .

وان اسقاط بعض الديون لايمثل العلاج المناسب في مثل هذه الظروف .

بل مازالت مصر في مفاوضاتها المكوكية مع مايسمى صندوق النقد الدولي ولايزال الاتفاق معلقا .

ومانريده هنا على وجه التحديد هو مايلي :
ان يتحرك التحالف الدولي صوب الضغط على الصندوق من اجل توقيع الاتفاقية التي طال انتظارها والتي نخشى انه حتى لو تم توقيعها الا تحقق النتائج المرجوة منها لأنها قد تصبح أمرا تاريخيا يعالج ظروفا مضت لا ترتبط بالواقع والمتغيرات الجديدة .

كما نطالب أيضا التحالف الدولي ان يقوم بتقديم التعويضات فورا لمصر وأن تكون هذه التعويضات متعادلة مع حجم الخسائر المصرية وان تتسم بالسرعة والاستمرار لعدة سنوات .

ونطالب أيضا التحالف الدولي بأن تدخل مصر دائرة ومجال الاستثمارات بمعنى ان يتم تزويد مصر باستثمارات مباشرة أو الترويج لانشاء مشروعات فيها .

ونطالب التحالف الدولي أيضا بإسقاط كافة الديون التي على مصر سواء كانت ديونا مدنية أو ديونا عسكرية .

نحن لانريد أرصدة ولكننا نريد ان تسير الدماء في شرايين الاقتصاد المصري برفع الضغوط عن حياتنا الاقتصادية وان تتدفق الحياة في اقتصادنا .

□□



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩١

هذه نقطة ..

اما النقطة الثانية فهى عن المستقبل . وينبغى الا تلهينا عن المستقبل قنوات التليفزيون الدولية والاذاعات ومتابعة التحركات فى جبهة التحالف .

فالمستقبل أحق ان يرى الآن فقد أصبح إسدال الستار وشيكا على عاصفة الصحراء منذ أحداث الثانى من أغسطس وحتى استعادة الكويت .

ماذا اذن عن المستقبل ؟

اننا بحاجة إلى العودة الى الوراء ٤٥ عاما حتى نرى المستقبل .
فالدول الأوربية خرجت من الحرب محطمة ومدمرة ومن هنا خرج مشروع وزير الخارجية الامريكى مارشال لاعادة البناء والتعمير فى أوربا .

ومن غبار الحرب العالمية الثانية أيضا خرج النظام الاقتصادى الدولى الجديد والذى اعتمد اساسا على انشاء البنك الدولى للانشاء والتعمير وأيضا صندوق النقد الدولى . ليقوم كل منهما بوظائف محددة فى النظام الاقتصادى الدولى الجديد وفى أعادة بناء وتعمير أوربا .
ونحن هنا نتساءل :

أليس اليوم أشبه بالبارحة ؟

اننا لسنا أمام حرب محدودة أو حرب حدودية بين دولة وأخرى ولكننا أمام حرب عالمية من نوع جديد . هذه الحرب التى برز فيها التحالف الدولى . وهذه الحرب أيضا التى وضح خلالها الدور الذى قام به التحالف الدولى سياسيا وعسكريا واقتصاديا من أجل تحرير الكويت من الاحتلال العراقى .
انها حرب عالمية من نوع جديد .

واذا كان الامر كذلك فضلا عما يقتضيه المستقبل من ترتيبات يجرى اعدادها للمنطقة . فماذا نحن فاعلون تجاه هذه الحقيقة ؟ وماهو دورنا على وجه التحديد ؟

ان أحدا لن يعطينا هذا الدور ولكنه — والكلام هنا لكل العرب — دور ينبغى ان يخرج من الأرض العربية وينبغى ان يرتفع بالعرب فوق جراح الغزو والمعارك والبارود والدخان .



إن المستقبل العربى لايقل أهمية وخطورة عن أهمية وضرورة تحرير الكويت وعودة الشرعية اليها ..

والمستقبل العربى يجب ان يصنع بأيد عربية .

نحن نحتاج إلى نظام اقتصادى عربى جديد ترتفع فيه الارادات السياسية الى مستوى التحالف وتتحقق فيه وحدة الهدف وتتصل فيه حلقات العمل والتنفيذ حتى نصل الى وضع اقتصادى عربى جديد ليس فقط لندخل به القرن الـ ٢١ ولكن لنعالج الآثار المدمرة للغزو والحرب ونواجه التكتلات الاقتصادية الدولية .

ان العرب بحاجة إلى ان يمدوا يدهم اليوم إلى بعضهم البعض قبل ان تمتد اليهم يد الآخرين بنظام أو بآخر .

نحن نطرح هنا ضرورة وجود مشروع عربى متكامل لاعادة بناء الاقتصاد العربى فيما بين الدول التى دمر اقتصادياتها الغزو والحرب وبين الدول التى تضررت من الغزو والحرب .

نحن هنا نطرح ضرورة انشاء مؤسسات جديدة لاعادة البناء والتعمير والتمويل وتحقيق الاستقرار للاقتصاديات العربية .

اننا ما لم نتعلم من دروس الحرب العالمية الثانية ومن دروس الحرب الدولية فى الخليج فإن المستقبل سوف يكون لنا جميعا الاستنزاف والدمار لمواردنا وإهدارها ليكون دور العرب فى النظام الدولى الجديد هو دور التابع المنتظر فى لهفة المعونة القادمة من خارج حدوده .



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩١



صعوبات خطيرة في الحصول على مستلزمات إنتاج السلع الغذائية بسبب طول الحرب

كتب ـ محمد فهمي :

تواجه شركات الصناعات الغذائية ، صعوبات خطيرة في الحصول على مستلزمات الانتاج المستوردة ، بسبب حرب الخليج . تعاني الشركات من نقص حاد في مستلزمات انتاج الزيوت والصابون والمنظفات والمسلى الصناعي . اكدت مصادر هيئة الصناعات الغذائية ، ان طول فترة الحرب يؤثر بصورة سيئة على الشركات . واشارت الى قيام الشركات باستيراد مستلزمات الانتاج من ماليزيا ، ورفض السفن التوجه منها الى «منطقة الازمة» . كما اكدت المصادر ارتفاع اسعار الزيوت والصابون والمنظفات والمسلى الصناعى خلال الفترة القادمة .

وكشفت المصادر عن قيام الشركات بخفض الانتاج بعد تناقص المخزون ، وتجنبا لتوقف المصانع عن الانتاج . وكانت الشركات قد امدت وزارة الصناعة ببيانات غير دقيقة عن المخزون العام اثناء ازمة الخليج وقبل الحرب مباشرة .

تقرير اقتصادى يؤكد :

مصر أكثر دول المنطقة تضررا من أحداث الخليج

توقع ارتفاع أسعار السلع فى صورة موجات تضخمية متتالية

اكد تقرير اقتصادى ان اثار احداث الخليج انعكست على كافة اوجه النشاط التجارى والاقتصادى فى مصر . ذكر التقرير ان الازمات الاقتصادية الدولية تظهر اثارها داخليا فى صورة موجات تضخمية بالاضافة الى ارتفاع اسعار السلع . واشار التقرير الى ان منطقة الخليج تعتبر من اهم المناطق الجغرافية بما تملكه من ثروات تقدر بثلث السيولة العالمية و٦٠٪ من احتياطى البترول . ترتب على ذلك تحويل الازمة الى ازمة دولية لها اثارها الاقتصادية والسياسية . اضاف التقرير ان مصر من اكثر دول المنطقة تاثرا باحداث الخليج على المستوى الاقتصادى زادت من حدتها اسباب كامنة فى الهيكل الاقتصادى المصرى . واوضح التقرير ان الاثر المباشر لازمة الخليج على الاقتصاد المصرى يتمثل فى تقلص حجم التجارة الخارجية مع الدول العربية الذى بلغ عام ١٩٨٩ حوالى ٩٩٠ مليون جنيه . ذكر التقرير ان كلا من العراق والكويت والاردن كانت تتعامل مع مصر بما قيمته ٣٥٠ مليون جنيه . تمثل اكثر من ٣٠٪ من اجمالى التجارة المصرية مع الدول العربية يضاف الى ذلك تقلص حجم التجارة مع دول عربية اخرى تبنت مواقف سياسة معينة . يؤدى ذلك الى زيادة اعباء التسويق الخارجى وضرورة البحث عن منافذ تسويقية اخرى تعوض هذه الاسواق . واوضح التقرير انه بالاضافة لهذه الاثار هناك ايضا انكماش عائد السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وموارد قناة السويس . علاوة على انخفاض حجم الاستثمارات لان المستثمر يفضل المناطق الاكثر امنا . وكذلك توقف المستوردين فى كل من الكويت والعراق عن دفع قيمة مشترياتهم المصرية والتى تقدر باكثر من ١٠٠ مليون دولار . واشار التقرير الى ان كل هذا سيترك اثرا سلبيا على برامج التنمية الاقتصادية فى مصر .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩١

البنك الدولى :

مصر والاردن وتركيا اكثر الدول تضررا

واشنطن - و ا خ :

تسببت ازمة الخليج فى ان تتكبد العديد من الدول النامية خسائر مالية كبيرة .. ذكر تقرير للبنك الدولى ان اكثر الدول النامية تضررا من ازمة الخليج هى دول الشرق الأوسط وجنوب اسيا مثل مصر ولهندو الاردن والمغرب وبـاكستان والفلبـين وسرى لانكا والسودان وتركيا .

واكد البنك الدولى ان اكثر هذه الدور تضررا هى مصر والاردن وتركيا حيث بلغت خسائرها ٤,٢ مليار دولار او حوالى ٥,٢٪ من اجمالى الناتج القومى فى الفترة من اغسطس الى ديسمبر ١٩٩٠ .



المصدر : الأهـــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ فبـــراير ١٩٩١

بهــــدوء

بقلم : إبراهيـــم نافـــع

بعد أن تسكت المدافع : ٤

الأغنيـــاء والفقـــراء في الوطــــن العربـــى

لاننكر ـ ونحن نتحاور ونجتهد فى تصور ماسيحدث بعد حرب الخليج ـ ان فقراء العالم العربى اكثر من اغنيائه ، وان الدول العربية الفقيرة تعانى وتكابد وتواجه مشكلات مضنية ـ بسبب انخفاض معدلات دخولها ـ تتعلق بالقوت والمسكن والعلاج والتعليم والعمل ، بينما دول اخرى عربية تنعم بفائض كبير من الخيرات ، وحتى لو كانت قد قامت بمعاونة جيرانها العرب اقتصاديا ، فان الفجوة بين الثراء والفقر فى عالمنا العربى مازالت شاسعة .

اننا لانريد ان نضع فوق اكتافنا عباءة المصلحين المزيفين وننادى بتوزيع الثروة العربية بالعدل والقسطاس كما طلع علينا اخونا فى العراق القائد المهيب الركن معللا ومتعللا بانه ماغزا دولة الكويت الا ليوزع ثرواتها وميراثها على كل العرب وخصوصا الفقراء منهم .

لكننا ـ من ناحية اخرى ـ لانستطيع ان ننكر ان هذه القضية تحتاج الى نظرة جديدة فى مرحلة مابعد سكوت المدافع ... وسوف تطرح نفسها بشدة فيها . وبعيدا عن الفذلكات والدعاوى والمطامع الصدامية فانه يكفى ان نقول ان العلاقات الاقتصادية بين الاغنياء والفقراء فى منطقتنا العربية بعد حرب الخليج ، لابد لها ان تراعى هذه الاعتبارات الستة :

١ ان تقليص الفجوة بين الثراء والفقر شرط لاغنى عنه للأمن والاستقرار فى المنطقة العربية بعد تحرير الكويت ، ولابد لنا ان نتعلم ايجابيا من درس الازمة لادراك ضرورة تقليل حجم التفاوت الحاد فى مستويات الدخل بين الاقطار العربية الغنية



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩١

والفقيرة . لان هذا التفاوت يهدد استقرار العلاقات بين هذه الاقطار كما يهدد الاستقرار السياسى فى البلدان العربية الفقيرة ، مع التاكيد مرة اخرى على ان تقليل الفجوة بين الثراء والفقر فى المنطقة العربية ، لايعنى القول بالمزاعم الصدامية فى تبرير غزو الكويت ، او التسليم بأن هدف ضم الكويت كان كما ادعى اعادة توزيع الثروة الخليجية على فقراء العرب .

◀◀ كذلك فاننا لانعنى ايضا الخضوع لما يمكن ان نسميه «وعى العوام» الذى يفسر الاستجابة الجماهيرية لدى بعض الشعوب العربية الفقيرة لهذا الادعاء الذى ترتب على اختلاط الحق بالباطل فى مزاعم صدام .

◀◀ وحتى لايسىء احد فهم المقاصد والنوايا فاننا نسلم هنا بان الثروة العربية النفطية والمالية التى تملكها الدول الخليجية العربية ، ليست مشاعا للتقسيم والتوزيع بين الدول العربية ، ذلك على امتداد الزمان والمكان ، وفى كلا النظامين الراسمالى والاشتراكى لم يحدث ان تقاسمت البلدان والشعوب فيما بينها ثرواتها العينية والنقدية ، الا اذا تم ذلك بالقرصنة والاغتصاب كما فعلت العراق مع الكويت فى كارثة الغزو الاسود .

ـ الا اننا ندرك عن يقين انه لابد لنا من تطوير آليات التعاون من اجل مساعدة محدودى الدخل على اساس تبادل المصالح والمنافع والمزايا عبر تقديم العون المالى والاقتصادى المباشر او تصدير رؤوس الاموال او انتقال العمالة العربية او التبادل السلعى وغير ذلك من آليات التعاون الاقتصادى والتكامل الطوعى .

❸ شىء آخر .. دعونا نفتح قلوبنا وعقولنا .. ونكشف كل اوراقنا فوق الموائد ونحذر من الحرج والحساسيات فى مناقشة ادق امورنا الداخلية العربية والمصرية ... واقول هنا انه اذا كان من الصعب القول بضعف اسهام العون الانمائى الخليجى فى اعادة توزيع الدخل بين الاقطار العربية الخليجية الغنية والاقطار



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩١

العربية الفقيرة ، فإنه يمكن القول ان هذا العون المالى لم يرتبط عمليا بتصور متكامل لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان التى تتلقى هذا العون . كما ان هذا العون لم يتضافر مع الآليات الأخرى لتطوير العلاقات الاقتصادية العربية ـ العربية ، باعتبارها دافعا اساسيا للتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية واللحاق بالثورة الصناعية والتكنولوجية فى المنطقة العربية ككل .

ـ ومن الممكن ان نضيف هنا ضرورة زيادة عنصر المنحة فى العون الانمائى الخليجى ، واهمية التوظيف فى مشروعات انتاجية لضمان سداد القروض المقدمة على اسس اقتصادية ، وربما يمكن توجيه جانب من هذا العون باعتباره مشاركة فى رؤوس اموال المشروعات التى تقام على اسس تجارية مربحة . وهو مايخلق مصلحة للمقترضين فى مواجهة اختناقات التنمية وفى زيادة الكفاءة فى الاقتصاديات الفقيرة وإن كان هذا لايعنى بالطبع ان تتراجع الدول الخليجية عن مواصلة تقديم العون الانمائى .

◀◀ وللحق فان دولا مثل المملكة العربية السعودية والكويت والامارات قد قدمت فيما بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٨ عونا انمائيا بلغ ٧٨ مليار دولار ، تمثل ٩٠ ٪ من اجمالى العون الانمائى الرسمى العربى . بمتوسط سنوى قدره ٤,٣ مليار دولار ساهمت المملكة العربية السعودية منها بما يقرب من ٦٤,٣ ٪ من اجمالى التمويل .

❸ مادمنا بسبيل المصارحة والمكاشفة بكل الحقائق حتى لاتتكرر ماساة الكويت فى حياتنا العربية مرة ثانية ، فان الواقع يقول انه رغم العون الانمائى الرسمى الواسع الذى قدمته البلدان الخليجية العربية الى الاقطار العربية المتلقية للمساعدات الانمائية ، فان مؤشرات الاوضاع الاقتصادية العربية تؤكد استمرار التاخر العربى عن اللحاق بالثورة الصناعية التكنولوجية بل وتكريس التخلف الاقتصادى العربى ، رغم مؤشرات الرفاهية الاقتصادية للدول النفطية الغنية ، فضلا عن تفاقم الأزمات الاقتصادية والاختلالات التنموية فى جميع الانظمة الاقتصادية العربية ، وخاصة فى سنوات الكساد النفطى ، حيث ان ازدهار او كساد الاقتصاد العربى هنا رهن باسعار النفط صعودا او هبوطا .

كما اننا نلاحظ من جهة اخرى ، ضعف التصنيع العربى ، وهو مايظهر مثلا فى هبوط مساهمة الصناعة التحويلية العربية فى الناتج المحلى الاجمالى العربى من ٩,٩ ٪ الى ٨,٥ ٪ بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٥ ، ولم يزد نصيب الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى للسعودية على ٨ ٪ فى منتصف الثمانينات ، مقابل ٢٨ ٪ لكوريا الجنوبية . ولم تتعد نسبة الاكتفاء الذاتى ١٠ ٪ من الحاجات العربية للسلع الراسمالية فى عام ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ... بل ان اكثر البلدان العربية انتاجا وتصديرا للحديد وهى موريتانيا ، لم تشهد بعد تصنيع هذا الخام فى بلدها .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩١

ـ واذا كان النفط العربى يمثل نسبة ٩٠٪ من الصادرات العربية فانه من الضرورى ان نعمل على استقرار اسعاره وان تكون هذه الأسعار عادلة ومجزية .

④ لاتفسير لنا للتخلف الاقتصادى العربى ، الا ان نرجعه الى ضعف قاعدة الانتاج العربية خاصة فى قطاعات الانتاج الرئيسية وهى كالزراعة والصناعة رغم ان بعض المقومات الرئيسية لوجود ونمو هذه القطاعات اصبح موجودا وبوفرة لدينا : الاراضى الصالحة للزراعة ، والمياه ، والخامات الاساسية المطلوبة لبعض الصناعات ، ورؤوس الأموال .

كل هذه موجودة وبوفرة .

ويمكن ان نضع امام اعين الجميع هنا هذه الارقام التى تقول : انه فى عام ١٩٨٩ لم تتجاوز الاستثمارات العربية الخاصة الاجمالية التى تمثل حركة رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار المباشر بين الدول العربية حوالى ٢٥٨ مليون دولار . وتظهر ضآلة هذه الاستثمارات اذا قدرنا ان حوالى نصف الاستثمارات العربية فى الخارج المقدرة بنحو ٦٧٠ مليار دولار فى هذا العام نفسه هى كلها استثمارات خاصة .

وهكذا ـ وبصريح الارقام ـ فان الاستثمار العربى الخاص فى الأسواق العربية هو اقل من ١٪ من الاستثمار العربى الخاص فى الاسواق الدولية فى نهاية الثمانينات .

⑤ غير اننا نعلم ايضا ان وجود هذه المقومات وحدها لايكفى ولايبرر النمو المطلوب لقطاعات الانتاج . اذ لابد من ان تتوافر الأسواق المتنامية الحجم ، والبنية الاساسية المتميزة ، والكوادر البشرية المدربة ومؤسسات التسويق ذات الخبرة المتعاظمة .

⑥ ان غزو الكويت وبداية حرب تحريرها ، قد اظهرا بوضوح افتقار التنمية العربية الى الامن والاستقرار . ومن ناحية اخرى ظهرت الحاجة الملحة الى اعادة بناء العلاقات العربية ـ العربية على اساس تبادل المصالح ، كما اننا تعلمنا من دروس ازمة الخليج ـ وماأكثرها وماأعظمها ـ ان هناك اخطارا تهدد المصالح العربية الاقتصادية وأن علينا الا نعتمد مستقبلا على دور الأجنبى فى حماية أمننا واستقرارنا ، كما انه ينبغى لنا ان يكون هذا الدور عاملا مساعدا ومؤقتا وليس عاملا رئيسيا ، ودائما هنا يتم بناء المرتكزات العربية ـ الاقليمية للأمن والاستقرار .

◀ ويهمنا هنا ان نقول : ان « رفض وجود الاجنبى » فى المنطقة لايقتصر على هذا النظام او ذاك من النظم السياسية العربية ، وانما هو رفض يتغلغل فى الوجدان الشعبى العربى .

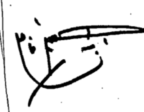


المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

◀ كما لاننسى ان الازمة كشفت للجميع ان دعم القدرة الاقتصادية المصرية هو شرط الاستقرار فى مصر ، ومن ثم شرط لدعم دورها فى زيادة المناعة الامنية العربية بدلا من الاكتفاء باناشيد الأخوة والتضامن .



تعثر بعض المشروعات الصناعية بسبب حرب الخليج

كتب ـ محمد فهمى :

توقفت عمليات تنفيذ بعض المشروعات الصناعية التى يشارك فيها خبراء اجانب . صرح مصدر مسئول بوزارة الصناعة ان الخبراء الاجانب امتنعوا عن الحضور الى مصر بسبب الحرب الدائرة فى الخليج . واكد المصدر ان عدم عودة هؤلاء الخبراء اثر على تنفيذ مشروعات التطوير بشركات وزارة الصناعة .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



كيف نواجه خسائر حرب الخليج ؟

كان من اهم الاثار السلبية لحرب الخليج على الاقتصاد المصرى هو انخفاض حصيلتنا من العملات الاجنبية والتى قدرت مبدئيا بنحو ٣١ مليار دولار .. بسبب نقص مواردنا من السياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين فى الكويت والعراق .. وبسبب انخفاض اسعار البترول وتقلص حجم الصادرات .



د . عرفات شافعى



مهندس حسين صبور

توفير حصيلة من النقد الأجنبى عن طريق اعادة تنظيم العمالة

كتبت فاتن عبدالرازق :

فكيف نتلافى هذا العجز ؟ ونحقق للبلاد مصادر جديدة من النقد الاجنبى لتوفير احتياجات المواطن من السلع الاساسية .. ولضمان استمرار عمليات التنمية الاقتصادية استطلعت «الاخبار» رأى المسئولين وخبراء الاستثمار والاقتصاد فى هذا الموضوع .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩١

يؤكد الدكتور موريس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولي :

ان لتعويض خسائرنا من العملات الاجنبية نتيجة لحرب الخليج فإن وزارة التعاون الدولي تعمل حاليا في مجالين اساسيين هما اولا : اجراء اتصالات مع الدول الصناعية الكبرى لاسقاط اكبر قدر ممكن من الديون او الغاء الفوائد او تخفيضها .. كذلك اعادة جدولة الديون مع منح فترات سماح .. حيث يمثل تسديد الديون وفوائدها عبئا ثقيلا على الدولة

وثانيا : التفاوض مع مؤسسات التمويل الدولية والعربية للحصول على قروض ميسرة ومنح توجه لعلاج العجز في ميزان المدفوعات ولتمويل احتياجاتنا من السلع ومستلزمات الانتاج والخامات .

تشغيل العائدين

يقول المهندس حسين صبور رئيس مجلس الاعمال المصري الامريكي :

ان العمالة العائدة من الكويت والعراق يمكن الاستفادة منها في توفير حصيلة للبلاد من النقد الاجنبي عن طريق اعادة تنظيمها واعدادها للعمل في تعمير الكويت بعد انتهاء الحرب تقوم كثير من الدول الاوربية الكبرى والشركات العالمية بالاستعداد لذلك منذ الآن.. كما يمكن سرعة اقامة مشروعات انتاجية صغيرة لاستيعاب هذه العمالة .. وقد قامت مجموعة من شركات القطاع الخاص بتخصيص نسبة ٢٪ من العمالة بها لتشغيل العائدين من العراق والكويت .

التصدير .. الحل

ويقول الدكتور فاروق ناصر عضو مجلس ادارة هيئة سوق المال :

انه لتحقيق حصيلة من النقد الاجنبي لابد ان ينشط قطاع التصدير اولا لتعويض الخسائر بسبب وقف صادراتنا للكويت والعراق والتى تقدر بنحو ١٠٠ مليون دولار .. وثانيا لتوفير عملات حرة للبلاد نحن في امس الحاجة اليها في الوقت الحالي .. واتصور ان يتم ذلك بسرعة فتح اسواق جديدة للتصدير مع اوربا الشرقية .. والاهم ان تركز جميع الشركات العاملة في مجال التصدير في الوقت الحالي على الاسواق السعودية التى تستوعب يوميا سلعا غذائية تقدر بنحو ١٠ ملايين دولار لتلبية احتياجات الجيوش العربية والمتحالفة .. وانى اتساءل اين مصدرونا؟ وماذا فعلوا لكسب الاسواق السعودية في الوقت الحالي ؟

ويؤكد الدكتور عرفان شافعي الوكيل الاول لوزارة التعاون الدولي :

ان مصر حققت مكاسب سياسية وادبية بقيامها بدور حاسم في النزاع من اجل الشرعية الدولية.. وتقديرا لهذا الدور قامت الولايات المتحدة بتخفيف الديون العسكرية بنحو ٧ مليارات دولار .. كما قامت دول الخليج باعفاء مصر من نحو ٧ مليارات دولار اخرى من ديونها وتعتزم المجموعة الاوربية تخفيض نسبة لم ترد بعد من ديونها على مصر عقب التوصل للاتفاق مع صندوق النقد الدولي ومع التقدير لهذه الاعفاءات من الديون الخارجية الا ان الموقف يتطلب المزيد من الخطوات والترتيبات العاجلة من مصر والدول الصديقة لتعويض مصر حكومة وشعبا تعويضا عادلا عن الخسائر نتيجة لحرب الخليج.

واطالب بأن تقوم الكويت بتعويض عادل للمصريين عن ممتلكاتهم ولمدخراتهم .. وان تقوم الدول الخليجية والدول الصناعية مجتمعة باتاحة منح لاعباء بعض الديون.. كما يتطلب الامر تمويلا ميسرا لاعادة تمويل بعض القروض القائمة المرتفعة التكاليف وبصفة خاصة من منظمات التمويل الدولية واليابان .



□ مصادر اقتصادية خليجية :

تدفق الاستثمارات على مصر بمجرد انتهاء حرب الخليج

تتوقع مصادر اقتصادية خليجية فى القاهرة زيادة كبيرة فى تدفق الاستثمارات العربية والاجنبية الى مصر فور انتهاء العمليات العسكرية الدائرة حاليا فى المنطقة ، واشارت فى هذا الصدد الى وجود عدة وفود اقتصادية عربية فى القاهرة حاليا لاجراء اتصالات تمهيدية لمرحلة مابعد تحرير الكويت .

وقالت هذه المصادر ان حرص الحكومة المصرية على تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى وتحرير قطاعات الاقتصاد الوطنى خاصة القطاع المصرفى سيجعل من مصر دولة ذات جاذبية خاصة امام المستثمرين ، وان تدفق الالاف من المواطنين الكويتيين والخليجيين ، ونجاح الاجهزة المسئولة فى مصر لتوفير الامن والاستقرار طوال فترة ازمة الخليج ، واستمرار عمل الشركات الاستثمارية بدون مشاكل يؤكد من جديد ان مصر هى الدولة المؤهلة لاستقبال الاستثمارات .

١٧٦ مليون دولار من هولندا للدول المتضررة من حرب الخليج

كتبت : صفاء جمال الدين :

اوضح تقرير اقتصادى ورد حديثا من مكتب التمثيل التجارى المصرى بهولندا ان الحكومة الهولندية قررت توفير اعتماد عاجل قدره ٣٠٠ مليون فلورين (حوالى ١٧٦ مليون دولار) لتغطية نفقات مساهمتها فى حرب الخليج ويتضمن هذا المبلغ دعما لمصر وتركيا والاردن بمبلغ ٩٣ مليون فلورين « الدولار = ١,٧ فلورين » كما اشار التقرير الى ان وزارة التعاون التنموى الهولندية اعتمدت مبلغ ١٠ ملايين فلورين كمساهمة فى توفير نفقات إيواء اللاجئين النازحين من منطقة القتال فى كل من الاردن وسوريا وتركيا وايران .. وأنه سوف يتم تقديم هذا المبلغ الى منظمات الامم المتحدة العاملة فى هذا المجال وكذا الصليب الاحمر . كما اشار الى ان هولندا قد عرضت على السعودية المساعدة فى تنظيف الشواطىء السعودية من بقعة الزيت الضخمة الناجمة عن حرب الخليج .

ومن ناحية اخرى اشار التقرير الى ان هولندا قررت مؤخرا تقديم حوالى ١٢ مليون دولار كمعونة عاجلة الى افريقيا لمواجهة اخطار المجاعة . فضلا عن اعتزام الحكومة الهولندية زيادة اجمالى الحصيلة التى يجرى حاليا جمعها عن طريق التبرعات من المواطنين الهولنديين فى هذا الخصوص بمقدار النصف . كما سوف تقوم وزارة التعاون التنموى الهولندية فى نهاية شهر مارس القادم بمراجعة الموقف لاقرار اى اجراءات اضافية متممة قد يرى اتخاذها ، حيث من المتوقع خلال تلك الفترة ان تعانى كثير من الدول الافريقية من نقص حاد فى المواد الغذائية وسوف يستفيد من هذه المعونات والتى تتكون اساسا من المواد الغذائية والادوية حوالى ٢٠ مليون افريقى يعانون من خطر الموت بسبب المجاعة فى كل من انجولا وموزمبيق واثيوبيا والسودان وليبيريا وعدد آخر من دول الساحل .

ومن المعروف ان هولندا قدمت مساعدات عاجلة الى افريقيا وصلت الى ١٠٣ ملايين فلورين خلال العام الماضى ١٩٩٠ بينما بلغت هذه المساعدات خلال عام ١٩٨٩ حوالى ٦٥ مليون فلورين

■ مجلس الوزراء يحيى شهداء مصر فى حرب تحرير الكويت خلال اجتماعه أمس :

مصر تطلب من مجلس الامن تعويضات عن خسائر السياحة والطيران والاستثمار ومستحقات العمالة المصرية

بحث الدور المصرى فى تعمير الكويت وتقييم نتائج تطبيق قرار توحيد سعر الصرف

الجماهير رفضت تجاوزات قلة اندست بين الطلاب واجهزة الامن يقظة لمنع التسلل من الخارج

كتب ـ عبد الفتاح ابراهيم :

تتقدم مصر الى مجلس الأمن بمطالبها من التعويضات عن الخسائر التى ترتبت على العدوان العراقى على الكويت ، والتى تشمل قطاعات السياحة والطيران والمستحقات الخاصة بالمصريين ، وفرص العمل ، وماقدمته من خدمات النقل والمواصلات وكذلك بالنسبة لقطاع الاستثمار .

جاء ذلك فى اجتماع مجلس الوزراء امس برياسة الدكتور عاطف صدقى ، حيث بحث المجلس تقريرا حول السياسة الخارجية فى ضوء تطورات الموقف السياسى ، والايقاف المؤقت لاطلاق النار ، وماتضمنه قرار مجلس الأمن الاخير ، وبعد ان قبلت العراق تنفيذ مختلف قرارات مجلس الأمن ، ووافقت على مختلف المطالب التى طرحت فى اجتماع العسكريين .

وبحث المجلس دور العمالة والشركات المصرية المؤهلة فى اعادة تعمير الكويت ، وناقش تقريرا حول الموقف الاقتصادى تضمن نتائج وتقييم تطبيق قرار توحيد سعر الصرف ، والاجراءات التى تتخذها وزارة الاقتصاد والجهاز المصرفى لانجاح ذلك النظام .

واشاد السيد محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية بصلابة الجماهير ، وحسن ادراكها ومساندتها لقواتها المسلحة ، واكد ان بعض التجاوزات التى قامت بها قلة مرفوضة من الجماهير العريضة لفئات المجتمع ، مشيرا الى ان عددا من غير الطلاب اندسوا فى المدن الجامعية للقيام بأعمال اثارة . كما اكد استمرار اليقظة من مختلف الاجهزة للتصدى للمحاولات المتوقعة من بعض العناصر من خارج البلاد قد يدفع بها للنيل من الاستقرار .

وصرح السيد صفوت الشريف وزير الاعلام بأن المجلس عقد جلسة تاريخية سجل فى بدايتها تحية وتقديرا للقوات المسلحة المصرية وشهدائها على الدور التاريخى فى حرب تحرير الكويت الذى سيسجله لها التاريخ .

وقال ان الفريق اول يوسف صبرى ابو طالب اوضح ان ماحققته القوات من نجاح فى تحرير الكويت لابد ان يوضع فى حساب الايجابيات ، ومنها الوصول المبكر الى ارض المملكة العربية السعودية منذ بدء الازمة ، والذى جاء بقرار فورى وحاسم من القائد الاعلى للقوات المسلحة ، وان سرعة اتخاذ القرار بالوجود حقق للقوات امكان استكمال معداتها وامكاناتها القتالية ، وان يكون امامها الوقت الكافى تماما للاستعداد والتدريب على ارض الواقع والتعايش مع مناخ وبيئة وتضاريس وطبيعة مسرح العمليات ، والتفاهم والتنسيق مع اشقائهم فى الدول العربية المشتركة .

وقال وزير الدفاع ان القوات المصرية ادت دورا بطوليا يكتب للعسكرية المصرية بحروف من نور ، واشار الى ان قواتنا قاتلت بمستوى عال وبقدرة فائقة على اجتياز تحصينات ومواقع صعبة ، وشهد المحللون العسكريون بالمناورة الواسعة والتآلف السريع الذى قامت به القوات وبمعدلات قتالية هجومية تفوق المقدر عسكريا .

واضاف وزير الاعلام ان المجلس ناقش ورقة عمل حول اجتماع وزراء خارجية دول الخليج ومصر وسوريا لوضع الترتيبات الامنية والتعاون الاقتصادى ، والتنسيق بينها . وقال ان موقف مصر واضح من ان ترتيبات الامن لابد ان تكون نابعة من دول المنطقة ، واحترام سيادة هذه الدول الشقيقة .

واضاف وزير الاعلام ان مجلس الوزراء وافق على القرار الجمهورى بمشروع قانون بشأن بعض الاحكام المتعلقة باملاك الدولة الخاصة والذى يحدد اختصاصات الوزارات والهيئات المختلفة فى التعامل مع تلك الاراضى وتنظيم الادارة والاستغلال والتصرف .

وينص المشروع على مسئولية مجلس الوزراء فى تحديد المناطق الاستراتيجية ذات الاهمية العسكرية من الاراضى الصحراوية التى لا يجوز تمليكها ويعطى لمجلس الوزراء مسئولية اصدار القرارات بشأن تحديد المناطق التى تشملها خطة مشروعات واستصلاح الاراضى على مستوى الدولة او مناطق اقامة المجتمعات العمرانية الجديدة او السياحية .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ مارس ١٩٩١

خطوط فاصلة

بالرغم من النتائج السلبية لأزمة الخليج التى عمت العالم كله .. فإن حياة المواطن العادى فى مصر لم تتأثر تقريباً .

مثلاً .. نحن لم نلمس - على مدى السبعة شهور العجاف الماضية - اختفاء أية سلعة تموينية ، أو حدوث طفرة كبيرة فى الأسعار .. بالعكس كل شىء كان متوفراً .. بأسعار متهاودة .. بل ربما أقل من الفترة التى سبقت الأزمة مباشرة .. علماً بأن دخلنا من قناة السويس ، والسياحة ، والبترول قد تضاءل بنسبة مذهلة .

على الوجه المقابل .. لم يكن هناك انتعاش فى السوق الاقتصادى حيث تجمدت رؤوس الأموال تحسباً لأية مفاجآت غير متوقعة .

• • •

الآن .. أخذت العجلة تدور بعد أن زال الخطر .. وبدأت الأمور تعود إلى مسارها الطبيعى .. وهنا تصبح المسئولية الملقاة على عاتقنا - شعبا وحكومة - أكبر ، وأضخم .

لا شك أن الحركة السياحية سوف تنمو خلال الأشهر القادمة .. لكننا نحتاج إلى تحرك سريع ، وعقلانى بما يساعدنا على الوصول إلى الهدف كما نتمنى ، ونبتغى .

مثلاً .. يكفى مكاتب هيئة تنشيط السياحة وشركة مصر للسياحة .. استرخاء .. فالمفروض أن تعمل بأقصى طاقاتها لتعويض مافات .. خصوصاً أن الأرضية ممهدة بالنسبة لمصر بالذات التى أيقنت الدنيا بأسرها .. بعد التجربة المريرة القاسية أنها تتمتع بالاستقرار ، والأمن ، والحماية عكس دول أخرى عديدة سواء فى المنطقة أو خارجها .

• • •

وإذا كانت وزارة السياحة تنوى كعادتها - فى مثل تلك الظروف - إيفاد مندوبين عنها إلى الخارج .. لشرح أبعاد الصورة ، ومحاولة العمل على جذب أكبر عدد من السياح .. فإنى آمل أن يُحسن اختيار هؤلاء المندوبين الذين يجب أن يكونوا على مستوى عال من الخبرة ، والكفاءة ، والقدرة على الاقناع .

• • •

أيضاً .. كم نتمنى جميعاً .. أن تتخلص الهيئة العامة للاستثمار من كل ركامات الماضى .. بما تحتويه من تعقيدات ، وبيروقراطية .. حتى يأتى المستثمر وهو مطمئن إلى أنه سيلقى المعاملة الطيبة ، والنوايا الحسنة ، والايمان الصادق بأن المنفعة متبادلة .

• • •

نفس الحال بالنسبة للبنوك التى عانت كثيراً من تقلص الحركة المصرفية خلال الأزمة .. بما يحتم عليها ضرورة اتباع أساليب جديدة ، وفكر متطور .. وإذا كانت تشكو فى الماضى من تعدد جهات الرقابة التى حالت دون انطلاقتها .. فإنى أعتقد أن الموقف الآن سوف يكون مختلفاً .. أو ينبغى أن يكون كذلك .

• • •

ولعل الفرصة تكون قد حانت الآن .. لكى تتسابق شركات القطاع العام والخاص الصناعية على تقديم إنتاج جيد .. رفيع المستوى .. خال من العيوب .. إذ يجب أن نعترف بأننا نقع فى هفوات بسيطة تسىء إلى المظهر العام .. بينما تفادى ذلك .. ميسور ، وسهل .

• • •

وفى النهاية تبقى كلمة :

لقد حققنا انتصاراً حاسماً ، وجذرياً .. على الظلم ، والطغيان ، والضلال .. وبفضل الله نحن قادرون - بنفس السواعد ، ونفس العقول - على الانتصار على كل ما يقف حائلا بيننا وبين تحقيق الانطلاقة الكبرى فى شتى المجالات .

وإن غداً لناظره قريب .



إجتماع موسع برئاسة مبارك :

بحث سياسة مواجهة آثار أزمة الخليج

ضرورة الحفاظ على احتياطى البترول لتأمين الأجيال القادمة

عقد اجتماع موسع صباح امس برئاسة الرئيس حسنى مبارك لبحث سياسة الحكومة لمواجهة اثار أزمة الخليج وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى والاجراءات اللازمة للاستعادة معدلات الاداء بالنسبة لعدد من القطاعات وتنشيط الصادرات المصرية والتسويق السياحى .

وصرح صفوت الشريف وزير الاعلام عقب الاجتماع الذى استغرق حوالى ساعتين انه تم خلاله مناقشة تقرير عن نتائج المباحثات مع صندوق النقد الدولى وسياسة الحكومة لعلاج عجز الموازنة .

وطلب الرئيس مبارك ضرورة مناقشة مشروعات القوانين الجديدة حتى تأتى مستوفية لوجهات النظر . كما طلب الانتهاء من الموازنة الجديدة ومناقشتها فى الحزب الوطنى قبل تقديمها لمجلس الشعب فى مايو القادم . كما تمت مناقشة المشروعات الصناعية الكبرى وتطوير الشركات الصناعية وموقف المشروعات المنفذة .

واكد الرئيس على اهمية الحفاظ على احتياطى البترول وزيادته لتأمين الاجيال القادمة .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منح المصريين تسهيلات خاصة للعمل والاقامة فى دول الخليج

فتح الأسواق الخليجية أمام السلع المصرية لتعويض خسائر الحرب

كتب ـ عبدالنبى عبدالستار :

قررت دول مجلس التعاون الخليجي الست منح المصريين اولوية العمل والاقامة في السعودية والامارات وسلطنة عمان وقطر والبحرين والكويت. اكدت مصادر دبلوماسية خليجية بالقاهرة، اصدار قادة الخليج توجيهات مشددة الى المؤسسات والأجهزة المختصة بفتح المجال امام العمالة المصرية للعمل والاقامة في دول الخليج. اشارت المصادر الى قيام دول مجلس التعاون الخليجي بابلاغ مصر اعتزامها توفير نصف مليون فرصة عمل جديدة للمصريين خلال العام الحالي. لتعويض العمالة المصرية عن فقد اسواق العمل في الاردن والعراق، واستيعاب جزء من العمالة العائدة من العراق. تنوى دول الخليج احلال العمالة المصرية محل اليمنيين والفلسطينيين والسودانيين الذين غادروا الخليج في اعقاب الأزمة، ويقدر عددهم بنحو ٧٥٠ الفا. كما ابلغت الحكومات الخليجية، السلطات المصرية بضرورة قيام الاجهزة المعنية بتوفير جهات متخصصة لتيسير اجراءات التعاقد. وقررت دول الخليج اعطاء الأولوية للسلع والصادرات المصرية، لتعويضها عن الاضرار والخسائر التي لحقت بها اثناء ازمة الخليج. كما طلبت دول الخليج منح تيسيرات خاصة للاستثمارات الخليجية، وفي مقدمتها السعودية لتشجيعها وتوجيهها الى المشروعات المصرية المقرر اقامتها في المرحلة القادمة.

خسائر مصر من أزمة الخليج

كتب جميل جورج المحرر الاقتصادي «للأخبار» :

بدات أجهزة الدولة تقييم خسائر الاقتصاد المصرى الناجمة عن حرب تحرير الكويت ، فى مختلف المجالات تمهيدا لتقديمها الى الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء ..

علمت «الأخبار» ان الخبراء قدروا حجم الانخفاض فى حصيلة البلاد من النقد الاجنبى خلال عام ٩١/٩٠ بنحو ٤,٥ مليار دولار ، والحاجة الى خمسة مليارات دولار لايجاد فرص عمل لنحو ٤٠٠ الف مصري عادوا من العراق والكويت .

وفى الوقت نفسه أعدت اللجنة التى شكلها الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية برئاسة صلاح عوض رئيس هيئة الرقابة على الصادرات والواردات تقريرا حول مستحقات المصدرين فى القطاعين العام والخاص لدى العراق ، واوضح التقرير ان الخسائر تجاوزت ٩٠ مليون دولار ، بالاضافة الى ١٠٠ مليون دولار مستحقات لشركة مصر للطيران واكثر من ٦٠٠ مليون دولار تحويلات للمصريين العاملين فى العراق .. وهناك أيضا خسائر السياحة ، والمرور فى قناة السويس التى تجاوزت الخسائر اليومية مليونا ونصف مليون جنيه يوميا .. ولم تقتصر خسائر مصر على هذا الحد بل ان تجارتنا الخارجية بدأت تنخفض بمعدلات كبيرة مع الدول العربية بعد ان كانت قد دخلت مرحلة التحسن النسبى . فقد تزايدت مع كل من العراق والاردن والكويت وهى تمثل ٣٠٪ من تجارتنا العربية ، ولم تقتصر الخسائر على هذا الحد بل كان من نتائج العمليات الحربية فى منطقة الخليج ، ان تأثرت تجارتنا الخارجية مع المملكة العربية السعودية التى تحتل المركز الاول .

وعلى جانب الواردات انعكس اثر الحرب على تكاليف الاستيراد والسلع والخامات والنقل البحرى والتامين ، ايضا تدفق حجم الاستثمار الى مصر خاصة ان المستثمر يفضل المناطق البعيدة عن اى اضطرابات .

برنامج العلاج

ويقترح خبراء الاقتصاد علاجا لهذه الخسائر حصول مصر على التعويضات المناسبة خاصة انها ضحت بالرجال والمال من أجل قضية مبدأ وتطبيق القانون الدولى والشرعية .. والاسراع باعداد خطة طوارىء خاصة . واسناد نصيب مقبول فى تعمير الكويت .

ويزور حاليا وفد اقتصادى يابانى يضم عددا من الخبراء ورجال الاعمال فى مهمة لتقصى الحقائق حول الاضرار التى لحقت بالاقتصاد المصرى وطبيعة الدور المطلوب من اليابان فى مرحلة ما بعد الحرب .. وتعقد المجموعة الاوروبية اجتماعا خاصا خلال ايام لنفس الغرض وتحديد حجم مساهماتها كما يقوم خبراء منظمة العمل الدولية بدراسة تقديم المعونات للحكومة المصرية من خلال اقامة المشروعات وتنمية الصناعات الصغيرة والتدريب .. وتحديد حجم مستحقات العاملين المصريين فى العراق والمعاملة السيئة التى يتعرضون لها .

حقوق المصريين

وصرح عثمان محمد أحمد مدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة ان المرحلة المقبلة ستشهد تطورا كبيرا فى علاقات التعاون بين مصر والمنظمة والحد من الآثار السلبية لعودة ٤٠٠ الف عامل مصرى من منطقة الخليج .. والحفاظ على حقوقهم سواء فى صورة أجور او مكافآت نهاية الخدمة أو التأمينات الاجتماعية .

وعلمت «الأخبار» ان اللجنة المشكلة من رؤساء الصناديق الوطنية السعودية والكويتية وفى دولة الامارات ووكلاء وزارات المالية فى سلطنة عمان وقطر والبحرين قد بحثت خلال الايام القليلة الماضية المقترحات الخاصة بتنفيذ قرار المجلس الاعلى لدول مجلس التعاون الخليجي بانشاء برنامج لدعم جهود التنمية العربية .



١٥ مليار دولار احتياجات مصر وتركيا والاردن لتجاوز الانتكاسات الاقتصادية لازمة الخليج

لوكسمبورج :

اعلن ديفيد ميلفورد ، مساعد وزير المالية الامريكى ان دول التحالف التزمت فى لوكسمبورج بتقديم اكثر من ٨٠٠ مليون دولار اضافية بشكل رئيسى الى مصر وتركيا والاردن ، وذلك لمساعدة هذه البلدان على تجاوز الانعكاسات الاقتصادية لازمة الخليج .

وقال ان مجمل الالتزامات التى ستقدمها ٢٧ بلدا ومنظمة دولية اعضاء فى مجموعة التنسيق المالى الخاصة بازمة الخليج سيصل الى ١٥٫٧ مليار دولار .. وان مجمل الاموال التى صرفت حتى الان تصل الى ٨٫٣ مليار دولار .

واشار ميلفورد الى ان احتياجات مصر وتركيا والاردن القصيرة الاجل ، قدرت بنحو ١٥ مليار دولار ، وان هذا التقدير لن يتغير حتى وان كانت المجموعة رات انه يجب زيادته .



المصدر : الوفد

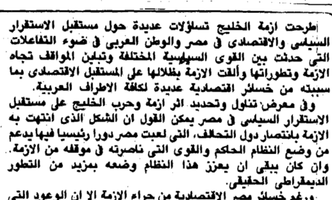
التاريخ : ١٧ مارس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مستقبل الاستقرار السياسى فى مصر بعد أزمة الخليج

المساعدات المالية لمصر فرصة لإنعاش اقتصادها





طرحت ازمة الخليج تساؤلات عديدة حول مستقبل الاستقرار السياسى والاقتصادى فى مصر والوطن العربى فى ضوء التفاعلات التى حدثت بين القوى السياسية المختلفة وتباين المواقف تجاه الازمة وتطوراتها وألقت الازمة بظلالها على المستقبل الاقتصادى بما سببته من خسائر اقتصادية عديدة لكافة الاطراف العربية.

وفى معرض تناول وتحديد اثر ازمة وحرب الخليج على مستقبل الاستقرار السياسى فى مصر يمكن القول ان الشكل الذى انتهت به الازمة بانتصار دول التحالف، التى لعبت مصر دورا رئيسيا فيها يدعم من وضع النظام الحاكم والقوى التى ناصرته فى موقفه من الازمة. وان كان يبقى ان يعزز هذا النظام وضعه بمزيد من التطور الديمقراطى الحقيقى.

ورغم خسائر مصر الاقتصادية من جراء الازمة الا ان الوعود التى قدمت لمصر بتقديم مساعدات مالية لها خاصة من دول الخليج، واسقاط جزء من ديونها، فضلا عن عودة عمالتها الى الكويت وبدء انتعاش الحركة السياحية يوفر امالا باستقرار اقتصادى ايضا.

حينما بدات ازمة الخليج لم يكن هناك اختلاف معلن بين القوى السياسية فى مصر حول رفض ضم العراق للكويت، لكن مع بدء استعانة المملكة العربية السعودية بقوات عربية وقوات صديقة من الدول التى تربطها علاقات قوية بالرياض وعلى راسها الولايات المتحدة بدات الخلافات تدب بين القوة السياسية المصرية. فقد اختارت الحكومة المصرية الوقوف بكل قوتها مع المملكة العربية السعودية والكويت ودول الخليج فى اطار التحالف الدولى ضد عدوان العراق، وقد اتخذ «حزب الوفد» موقفا مؤيدا للشرعية الدولية للتحالف المضاد للعراق. وعلى العكس من ذلك اتخذ حزب العمل موقفا رافضا لانضمام مصر للتحالف ضد العراق، واتخذ حزب التجمع الوطنى بدوره موقفا مشابها وان بصورة اقل حدة من موقف حزب العمل. اما باقى الاحزاب الصغيرة الاخرى فقد توزعت بين الرفض لموقف الحكومة المصرية وبين تاييده ويمكن القول بثقة ان الاغلبية كانت تؤيد موقف الحكومة المصرية «وحزب الوفد»، بينما كانت هناك اقلية ذات وزن تؤيد الموقف المعارض لانضمام مصر للتحالف الدولى ضد العراق. وفى اى دولة ديمقراطية من المنطقى والوارد تماما ان تكون هناك خلافات محدودة او جذرية حول القضايا الهامة. لكن نظرا لحساسية القضية محل الخلاف فان الخلاف حول هذه القضية تمت معالجته بصورة لاتخلو من تشنج وقمعية من الحكومة خاصة ازاء مظاهرات الطلاب فى عدد من الجامعات المصرية وعلى راسها جامعة القاهرة.

وقد كانت التفاعلات بصدد ازمة وحرب الخليج على مستوى النخبة السياسية المصرية وعلى المستوى الشعبى تبدو وكانها تمثل مقدمة لتوتر وعدم استقرار سياسى. وكانت احتمالات عدم الاستقرار تتزايد فى حالتين الاولى: هى انتصار العراق فى الحرب حيث كانت كل المنطقة وضمنها مصر ستشتعل بالتوتر السياسى وستتصاعد التوترات بين الاتجاهات التى دعمت المواقف العراقية من ازمة وحرب الخليج، وبين الاتجاهات التى ايدت التحالف الدولى المضاد للعراق. الثانية : هى هزيمة العراق بشكل ساحق بعد حرب برية طويلة بحيث تتضمن الهزيمة تدمير كامل قوات العراق وقيام القوات المتحالفة باسقاط النظام والرئيس العراقى بصورة مباشرة حتى لو تطلب الامر دخول العاصمة العراقية او محاصرتها. حيث كانت الجماهير العربية بما فيها المختلفون مع صدام حسين ستشعر بالقهر لان بغداد رغم كل شىء تبقى واحدة من اهم العواصم العربية وهى التى كانت يوما عاصمة الخلافة الاسلامية لعدة قرون فى عهد الدولة العباسية. كذلك فان قيام اى قوة اجنبية بالاسقاط المباشر لاى نظام او رئيس فى اى دولة عربية هو امر مرفوض مهما كانت طبيعة هذا النظام ورئيسه.

وقد جاءت نهاية حرب الخليج بطريقة مختلفة عن الحالتين السابقتين حيث ان العراق لم ينتصر بل انهزم بصورة غير بطولية وغير ملهمة، وخسر جانبا كبيرا من قواته لكنه لايزال يحتفظ بقسم منها، كما ان النظام العراقى ورئيسه لايزال مستمرا فى الحكم. كل ذلك جعل الحرب ونتائجها تدفع الامور فى اتجاه استعادة الاستقرار السياسى فى مصر. كذلك فان تفجر اضطرابات داخلية فى العراق مدعومة من ايران ضد النظام العراقى ورئيسه وقيام هذا النظام بمحاولة قمعها بصورة دموية ساهم فى تشتيت او احباط مواقف المؤيدين للنظام العراقى اثناء الحرب. فمن المنطقى الا تتعاطف الجماعات الاسلامية المعارضة فى مصر التى ايدت العراق ونظامه اثناء الحرب مع قيامه بقمع التمرد فى جنوب العراق الذى يقوده المجلس الاعلى للثورة الاسلامية والذى يريد اقامة جمهورية اسلامية طائفية فى جنوب العراق. كذلك فان الاوساط الرسمية فى مصر لاتتعاطف مع محاولات تمزيق العراق. كما ان «حزب الوفد» الذى ايد التحالف المضاد للعراق يرفض محاولات تمزيقه.

وترتيبا على نتائج الحرب والاضطرابات التى اعقبتها فى العراق ومواقف القوى السياسية المختلفة فى مصر من تلك الاضطرابات فانه يمكن القول ان مصر سوف تشهد على الارجح فى الفترة القادمة درجة عالية من الاستقرار السياسى الذى يمكن ان يتعزز بصورة كبيرة اذا تم اجراء تطوير ديمقراطى حقيقى للنظام السياسى المصرى وبالاساس انهاء نظام الاستفتاء على رئيس الجمهورية واقرار نظام الانتخاب المباشر له من بين اى عدد من المرشحين لهذا المنصب، وذلك لان رئيس الجمهورية فى مصر يمتلك اهم السلطات ومن المنطقى بالتالى ان يتم انتخابه بصورة مباشرة لان ذلك يمكن ان يحقق مزيدا من الرضاء الشعبى عن الحكم ويحقق درجة كبيرة من المشاركة السياسية الفعالة لجماهير الشعب عبر الاختيار الحر والمباشر للشخص الذى يجلس على اهم كرس فى السلطة فى مصر.

مستقبل الاستقرار الاقتصادى

يعد الاستقرار السياسى فى اى دولة احد اهم شروط الانتعاش والاستقرار الاقتصادى نظرا لحالة الثقة التى يولدها لدى المستثمرين ولاستقرار التوقعات الاقتصادية فى وجود نظام سياسى مستقر. وترتيبا على ماذكرناه انفا من احتمال تزايد الاستقرار السياسى فى مصر بعد انتهاء ازمة وحرب الخليج فان هذا المناخ السياسى سوف يمثل عنصرا مواتيا لتحقيق انتعاش واستقرار اقتصادى.

وفضلا عن العناصر السياسية للاستقرار الاقتصادى فان هناك عددا من العناصر الاقتصادية المؤثرة على مستقبل ذلك الاستقرار. وهذه العناصر هى:

١ ـ الثقة فى المناخ الاقتصادى والحماية والامان اللذين تتمتع بهما الاستثمارات فى مصر بالمقارنة بكل دول المنطقة تلك الثقة التى تدعمت بصورة كبيرة اثناء ازمة الخليج وادت الى زيادة كبيرة فى الاستثمارات الخاصة المصرية والعربية فى مصر ابان ازمة الخليج، وقد قامت مصر باقرار قانون سرية الحسابات والسماح بفتحها دون السؤال عن مصدر الاموال سواء كان العميل مصريا ام اجنبيا وقد عزز هذا الامر من احتمالات نجاح

مصر فى التحول الى مركز مالى ومصرفى للمنطقة العربية، كما عزز ايضا من احتمالات نجاحها فى اجتذاب جانب من الاموال المصرية والعربية فى الخارج كذلك فان الادارة الاقتصادية المصرية بصدد اتخاذ قرارات لتوسيع مجالات نشاط القطاع الخاص وان كانت هذه الادارة تتحرك ببطء يمكن ان يضيع الكثير من الفرص على اقتصاد مصر وهو ما يطرح بالفعل ضرورة تطويرها وربما تغييرها لان مصر تحتاج الى اكفا ادارة اقتصادية ممكنة لاستثمار الفرص الكبرى المواتية لاقتصاد مصر.

وعلى صعيد اخر اتخذت مصر العديد من الاجراءات الهامة لتحرير الاقتصاد المصرى فى الاونة الاخيرة استجابة لشروط صندوق النقد الدولى وبرنامجه للاصلاح الاقتصادى. وتتركز هذه الاجراءات فى تحويل جانب من المنشات والمؤسسات العامة الى مؤسسات خاصة وتخفيض سعر صرف الجنيه المصرى والاتجاه الفعلى نحو تحريره. كذلك قام البنك المركزى المصرى برفع سعر الاقراض والخصم الى ١٨,٢٪ وهو ما يقترب كثيرا من مطالبات صندوق النقد التى تسعى مصر للاتفاق مع الصندوق بشانها بصورة جدية لتسهيل جدولة والغاء بعض ديون مصر وتسهيل حصولها على قروض جديدة.

٢ ـ الدعم المالى الخارجي وتخفيض الديون المصرية حيث تلقت مصر وعودا بمساعدات اقتصادية كبيرة، وحصلت بالفعل على جانب من تلك المساعدات بسبب موقفها من ازمة الخليج وثباتها فى اطار التحالف المضاد للعراق. وكان جانب من تلك المساعدات قد قدم لمصر فى سياق قيام دول الخليج والمانيا واليابان والجماعة الاوروبية والولايات المتحدة بتعويضها عن الاضرار التى لحقت باقتصادها جراء ازمة الخليج والتزام مصر بالحظر الاقتصادى على العراق، والتزامها المستقر بالبقاء ضمن التحالف ضد العراق.

فضلا عن هذه الاموال فان التعاون الاقتصادى بين مصر وسوريا ودول الخليج يتضمن حسب الانباء التى ترددت مؤخرا تقديم ما يتراوح بين ١٥،١٣ مليار دولار. من دول الخليج الى مصر وسوريا كمشروع مارشال عربى محدود، ومن المؤكد ان ذلك يمكن ان يساعد مصر على تحرير اقتصادها بشكل مستقر يتحاشى تعرضه لاى اضطرابات او مشاكل كبيرة. كما ان مثل هذا التعاون اذا احسنت الادارة الاقتصادية المصرية الاستفادة منه فى بناء صناعات تصديرية للمنطقة العربية بما يساعد مصر على تطوير اقتصادها وقوة عملها يساهم فى معالجة العجز فى الميزان التجارى الذى يمثل احد اهم مشاكل مصر الاقتصادية.

كذلك فان التعاون بين مصر ودول الخليج واتجاه مصر لان تكون مركز تصديريا للمنطقة يمكن ان يكون عامل جذب للاستثمارات العالمية الى مصر للاستفادة من رخص الايدى العاملة المصرية فى انشاء استثمارات تتمتع بوجودها بالقرب من اسواق كبرى للمواد الخام فى افريقيا والشرق الاوسط وبالقرب ايضا من اسواق استهلاكية كبرى فى دول الخليج وليبيا وغيرها من دول المنطقة.

وعلى صعيد اخر جاء تخفيض الديون الخارجية المصرية بمثابة عامل انقاذ لمصر من ازمة ديونها، وقد الغت دول الخليج ديونها على مصر التى كانت تبلغ نحو ٧ مليارات من الدولارات، كما الغت الولايات المتحدة ديونها العسكرية المستحقة على مصر والتى كانت تبلغ نحو ٦,٧ مليار دولار. كما اعلنت الدول الصناعية السبع الكبرى اسقاط ثلث ديونها المستحقة على مصر. وهناك اتجاه امريكى وغربى لاسقاط المزيد من ديون مصر كتعبير عن الامتنان والتقدير للمواقف السياسية والعسكرية المصرية من ازمة وحرب الخليج. المهم ان اسقاط نحو ٢٠ مليار دولار من ديون مصر الخارجية وحتى الان واحتمالات تلقيها لمساعدات كبيرة فى الفترة القادمة يعزز فرص تحسن احوال الاقتصاد المصرى وتمتعه بدرجة جيدة من الانتعاش والاستقرار فى الفترة القادمة.

٣ ـ عودة العمالة المصرية للكويت وتزايد اعدادها فى الخليج عامة فى الفترة القادمة وما سيترتب على ذلك من زيادة تحويلات هذه العمالة من العملات الحرة الى مصر، وهو ما يمكن ان يساهم فى انعاش واستقرار اقتصاد مصر، ويذكر ان اعداد العمال المصريين التى عادت من الكويت اثناء ازمة الخليج بلغت نحو ١٦٠ الف عامل ومن المرجح ان تعود غالبيتهم اليها مرة اخرى فى الشهور القادمة.

٤ ـ تعرضت السياحة فى مصر لنكسة بسبب ازمة الخليج وتصنيف مصر وكل دول المنطقة على انها مناطق غير امنة للسياحة ومع انتهاء ازمة وحرب الخليج من المرجح ان تشهد مصر رواجا سياحيا اكثر من اى وقت مضى حيث ساهمت الازمة فى تحقيق المزيد من الدعاية والتعريف بمصر والمنطقة عموما وقد زادت حركة السياحة الى مصر بنحو ٣٠٪ فى الاسبوع الاول بعد انتهاء حرب الخليج الاخيرة وهو مؤشر طيب لما يمكن ان يحدث فى الايام القادمة من رواج سياحى.

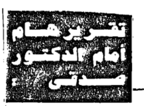
واضافة الى ما سبق من المتوقع ان تزيد ايرادات قناة السويس خاصة عندما تبدا الكويت فى تصدير النفط وعندما يتم الغاء الحظر المفروض على العراق ويبدا بدوره فى تصدير النفط.

وترتيبا على كل ما سبق فانه من المرجح ان تشهد مصر انتعاشا واستقرارا اقتصاديا فى الفترة القادمة. وسوف يتوقف مدى هذا الانتعاش والاستقرار على حسن استخدام الادارة الاقتصادية المصرية للفرص المواتية المتاحة لها حاليا، ويتوقف ايضا على التعاون الدولى من قبل الدول المتقدمة وبخاصة الولايات المتحدة واليابان والمانيا وفرنسا وانجلترا من اجل تدعيم السعى المصرى لجذب الاستثمارات الى مصر والتحول الى مركز مالى وصناعى اقليمى ذى روابط وثيقة مع الغرب واسواق الخليج.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩١



تقرير هام أمام الدكتور صدقى :

خسائر مصر فى ٦ أشهر بسبب أزمة الخليج
١٢ مليار دولار للدولة و ١٥ مليار للأفراد

خسرت مصر خلال ستة اشهر فقط من اغسطس ١٩٩٠ وحتى آخر يناير ١٩٩١ وبسبب أزمة الخليج حوالى ١٢ مليار دولار .. كما تقدر الخسائر التى لحقت بالمصرين العاملين بالخارج بحوالى ١٥ مليار دولار نتيجة فقد ممتلكاتهم وارصدتهم بالبنوك فى كل من العراق والكويت وغيرها من الدول التى اضيرت بسبب العدوان العراقى .. ابلغت مصر جميع المنظمات والهيئات الدولية بتقرير مفصل فى الخسائر التى اصيب بها الاقتصاد المصرى .. كما تعد تقريرا شاملا عن خسائر الدولة والافراد لعرضه على الامم المتحدة تمهيدا للمطالبة بالتعويضات المناسبة .

وقد تلقى الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء تقريرا بحصر الخسائر نتيجة ازمة الخليج .. يتضمن التقرير الذى تم توزيعه على الهيئات والمنظمات الدولية ومن بينهما صندوق النقد والبنك الدولى تقارير بالارقام عن الخسائر التى لحقت بميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة خلال هذه الفترة بالاضافة الى الاعباء التى ترتبت على الأزمة .. تبلغ هذه الخسائر حوالى ١٢ مليار دولار وحوالى مليار ونصف مليار جنيه مصرى كان يتم تحصيلها من رسوم تصاريح العمل وضرائب العاملين فى الخارج والتأمينات الاجتماعية .. وتقوم اجهزة الدولة حاليا بتقدير الخسائر التى لحقت بالمصريين العاملين فى الخارج نتيجة فقد ممتلكاتهم وارصدتهم فى البنوك خاصة فى العراق والكويت وتقدر بحوالى ١٥ مليار دولار .

وصرح مصدر مسئول برئاسة مجلس الوزراء ان التقارير التى تم ارسالها الى المنظمات والهيئات الدولية مدعمة بالارقام ففيما يختص بالخسائر التى لحقت بالاقتصاد المصرى خلال هذه الفترة .. بالنسبة لميزان المدفوعات مثلا بلغت الخسائر حوالى ٦ مليارات دولار منحها ٣ مليارات دولار تحويلات المصريين العاملين فى الخارج وحوالى ٢ مليار دولار نتيجة توقف مشروعات السياحة ونصف مليار دولار دخل قناة السويس .

وبالنسبة للاعباء التى لحقت بالاقتصاد المصرى نتيجة للأزمة فقد تمثل ذلك فى توفير فرص عمل للعائدين الذين بلغ عددهم حوالى ٧٠٠ الف .. فاذا اخذ فى الاعتبار ان توفير فرصة عمل لشخص واحد تكلف الدولة حوالى ٢١ الف جنيه اى ما يعادل ٧ آلاف دولار .. وباعتبار انه امكن توفير فرص عماله لنصف العائدين فقط فان ذلك يعنى تحميل الدولة ما يزيد على ٥ مليارات دولار .

وقد طلب الدكتور صدقى سرعة اعداد التقرير الخاص بالخسائر التى لحقت بالعائدين نتيجة فقد ممتلكاتهم وارصدتهم فى بنوك الدول التى كانوا يعملون بها وفى مقدمتها العراق والكويت .. وتشير التقديرات التى تم حصرها حتى الآن الى ان هذه الخسائر تبلغ حوالى ١٥ مليار دولار .. سيتم اعداد تقرير مفصل بالخسائر التى لحقت بالاقتصاد المصرى والافراد لعرضها على الامم المتحدة لتدخل فى اطار تعويضات الحرب التى تضمنها قرارات مجلس الامن



□ الفيجارو الفرنسية :

٢٧ مليار دولار خسائر مصـر فى حرب الخليج

باريس ـ ا . ش . ا ـ ذكرت صحيفة الفيجارو امس ان خسائر الحكومة المصرية والرعايا المصريين بسبب حرب الخليج .. سواء فيما يتعلق بالممتلكات او بالحسابات فى بنوك الكويت والعراق .. وكذلك خسائر العمالة المصرية .. تقدر فى مجموعها بـ ٢٧ مليار دولار .

واشارت الصحيفة الى ان الحكومة المصرية تعتزم مطالبة العراق بدفع تعويضات عن هذه الخسائر طبقا لقرار مجلس الامن .




المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ أبريل ١٩٩١

الاقتصاد المصرى بعد حرب الخليج

□ حساب الأرباح والخسائر

١٢ مليار دولار خسائر الاقتصاد القومى ، ١٤,٥ مليار الديون الملغاة .

اتفاق الصندوق يخفض الجنيه ويرفع الأسعار

لاسقاط واعادة جدولة ديون ١٦ دولة

فرصة لمصر للافلات من فخ الديون

لم يزد عن اهتمام المصريين بأحداث حرب الخليج ، الا اهتمامهم بنتائجها على الاقتصاد المصرى . توقعت ـ كحد أقصى ـ الغاء ديون مصر أو الجانب الأعظم منها ، وتسهيل الاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين ، والمشاركة فى اعادة تعمير الكويت ، وعونا أكبر من الدول الخليجية سواء بالمساعدة المالية أو بتشغيل جانب اكبر من العمالة المصرية .. وقد بنيت التوقعات السابقة ، بالنظر الى الخسائر الكبيرة التى منى بها الاقتصاد المصرى ، منذ بداية الأزمة بالغزو العراقى للكويت ، فى موارد تحويلات العاملين بالخارج والسياحة وقناة السويس .. وباعتبار أنه دون الموقف المصرى ما كان الحشد الدولى الذى تم ، وما انتهت الأزمة نهاية سريعة وحاسمة كما حدث .

فما هى أرباح وخسائر الاقتصاد المصرى بعد حرب الخليج ؟

رضا هلال

حساب الخسائر

فى بيان الحكومة أمام مجلس الشعب فى ٢٨ يناير ١٩٩١ ، قدر الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء خسائر مصر بسبب أزمة الخليج بنحو ٢٣ مليار دولار أى حوالى ١٠٠ مليار جنيه مصرى .

وفى التقرير الذى تم توزيعه على الهيئات والمنظمات الدولية ومن بينها صندوق النقد والبنك الدوليين قدرت خسائر الدولة بحوالى ١٢ مليار دولار ، وخسائر الافراد نتيجة فقد ممتلكاتهم و أرصدتهم بالبنوك بحوالى ١٥ مليار دولار ، وذلك خلال فترة ستة أشهر فقط هى الفترة من أغسطس ١٩٩٠ وحتى أخر يناير ١٩٩١ وفيما يختص بالخسائر التى لحقت بالاقتصاد القومى (الدولة) يوزعها التقرير كالتالى :

- تحويلات المصريين بالخارج ٣ مليارات
- السياحة ٢ مليار دولار
- قناة السويس ٥٠٠ مليون دولار .
- توفير فرص عمل للعائدين الذين بلغ عددهم ٧٠٠ ألف ، بحوالى ٥ مليارات دولار على أساس أن تكلفة فرصة العمل ٧ آلاف دولار .

وبالرغم من عدم التيقن من الرقم المؤكد لاجمالى الخسائر ، ودون احتساب خسائر الأفراد فان رقم الخسائر الذى أخذ به صندوق النقد هو ١٢ مليار دولار . غير أن أزمة الخليج لم تنته خسائرها بانتهاء الحرب ، بل ستظل سببا لخسائر للاقتصاد المصرى لسنوات قادمة فالدول الخليجية ، بعد تكاليف الحرب والتعمير والتسليح ومع انخفاض أسعار النفط ، لن تكون بنفس القدرة المالية التى كانت عليها الأمر الذى ينعكس مباشرة على تحويلات المصريين العاملين فى



الخليج (تقليص العمالة وخفض أجورها) وعلى السياحة وعلى المساعدات الانمائية الخليجية .

من هنا ، فان أزمة الخليج قد زادت عجز ميزان المدفوعات بحوالى ٦ مليارات دولار (خسائر تحويلات المصريين والسياحة وقناة السويس) خلال العام الحالى . وسيستمر ضغطها على العجز خلال السنوات القادمة .

حساب الأرباح

لعل أهم بنود حساب أرباح مصر من أزمة الخليج ، اعفاء الولايات المتحدة مصر من ديون عسكرية تبلغ ٧ مليارات دولار ، واسقاط الدول الخليجية لديون مستحقة على مصر بقيمة ٦ مليارات دولار ، بالاضافة الى منحة سعودية قدرها ١,٥ مليار دولار . وبذلك يشمل بند اسقاط الديون والتمويل الجديد المبدئى للدول الصناعية السبع الكبرى ، على الغاء مابين ٣٠٪ و ٤٠٪ من الديون الحكومية المستحقة على مصر ، وذلك بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولى .

وفى ذات السياق أيضا ، وقعت مصر ، مؤخرا ، مع البنك الدولى مذكرة تفاهم تتيح لمصر الحصول على قروض منح جديدة ، اذ وعد البنك الدولى بتقديم نحو ٣٠٠ مليون دولار وبنك التنمية الافريقى ما بين ١٠٠ مليون و ١٥٠ مليون دولار والمجموعة الاوروبية نحو ١٠٠ مليون دولار . ولكن المبالغ لم تتقرر كلها بعد الا أن الارقام تعد مؤشرا .

وتسعى مصر ، كذلك الى ان تلغى الدول الست عشرة الدائنة اعضاء نادى باريس ، نصف ديون مصر وطرح المسئولون المصريون ، ذلك الطلب على وزير الخارجية الامريكى بيكر ، لدى زيارته للقاهرة فى شهر مارس الماضى ، كما طرحه سفير مصر فى واشنطن عبد الرؤوف الريدى بعد ان وافقت الدول الاعضاء فى نادى باريس على خفض نصف الديون الخارجية المستحقة لها على بولندا تقديرا للخطوات التى اتخذتها لاقامة اقتصاد حر و

وقال الريدى : بالنظر الى احتياجات الاقتصاد المصرى والدور الخاص الذى لعبته مصر ولا تزال تلعبه فى المنطقة من اجل السلام وسيادة القانون واقامة نظام اقليمى فانه ينبغى معاملتنا مثل بولندا على الاقل .

وتبدو اهمية خطوة اسقاط جانب من الديون والسعى لالغاء جزء آخر بالنظر الى ثقل اعباء خدمة الديون (الاقساط والفوائد) على الاقتصاد المصرى ففى العامين الاخيرين سددت مصر نحو ٤٢١٨ مليون دولار قيمة اقساط وفوائد عن الديون وبما يوازى ربع متحصلاتها الجارية من النقد الاجنبى التى بلغت فى العام الماضى نحو ١٣,٦ مليار دولار وبلغت جملة الالتزامات الخارجية لمصر التى استحقت ولم تسدد خلال الفترة من يونيو ١٩٨٨ الى يونيو ١٩٩٠ ما يعادل حوالى ٨,٩ مليارات دولار منها ٣ مليارات دولار تمثل متاخرات عن ودائع الدول العربية وفوائدها المستحقة ، ونحو ٢,٧ مليار دولار عن قروض وفوائد هيئة الخليج للتنمية .

من يدفع ماذا ؟

المؤكد ان الخسائر التى اصابت الاقتصاد المصرى بفعل أزمة الخليج ، قد زادت من عجز ميزان المدفوعات بحوالى ٦ مليارات دولار كما زادت نسبة العجز فى الموازنة العامة من ٧ ٪ عام ٨٩ / ١٩٩٠ الى ١٧ ٪ [illegible]

الحالى حسب بيان الحكومة . والنتيجة الطبيعية لذلك هى مزيد من الانخفاض فى قيمة الجنيه المصرى وزيادة فى معدل التضخم .

اما فى حساب الارباح فان اسقاط الديون الامريكية ، قد اعفى مصر من سداد ١١٠٠ مليون دولار فى العام الاخير عبارة عن فوائد بقيمة ٧٠٠ مليون دولار واقساط تصل الى ٤٠٠ مليون دولار فى الوقت الذى عنى فيه اسقاط الديون الخليجية اسقاط الرصيد لان خدمة تلك الديون لم تكن

غير أنه لاكمال عملية الغاء جانب من الديون المستحقة للدول الاعضاء فى نادى باريس واعادة جدولة المستبقى منها يوجب الاتفاق مع صندوق النقد الدولى بعد اتفاق التفاهم الذى تم مع البنك الدولى .

ومنذ الاتفاق الاخير بين مصر والصندوق عام ١٩٨٧ ، الذى لم يكتمل تنفيذه ، كان السعى لابرام اتفاق جديد من أجل اعادة جدولة الديون الخارجية التى وصلت عام ١٩٩٠ الى ٤٨,٨ مليار دولار حسب تقديرات الصندوق وخلال العامين الماضيين تكرر الاعلان عن ان الاتفاق وشيك بين مصر والصندوق رغم تباين موقف الطرفين وفى الاسبوع الاخير من مارس الماضى وبعد عودة الوفد المصرى برئاسة د . صلاح حامد محافظ البنك المركزى وأعلن ميشيل كامديسو المدير التنفيذى للصندوق ان الاتفاق اصبح بالفعل وشيكا هذه المرة . وذلك بعد ان اتخذت مصر فى شهر فبراير الماضى اجراءات التقويم الجزئى لسعر الفائدة وسعر صرف الجنيه المصرى . وبقيت نقطتا خلاف بين مصر والصندوق .. الاولى بخصوص خفض العجز فى موازنة الدولة (حوالى ١٤ مليار دولار فى الحساب الختامى لموازنة ٨٨ / ٨٩) الى حدود ٤ مليارات دولار .. والنقطة الثانية المتمثلة فى طلب الصندوق بزيادة اسعار الطاقة الى مستوى الاسعار العالمية ومن اجل ذلك ، كانت زيارة بعثة الصندوق برئاسة الدكتور عبد الشكور شعلان الى القاهرة الاسبوع الماضى ، بوضع الترتيبات النهائية للاتفاق .

وأيا كان الامر ، فان المحصلة النهائية للاتفاق مع الصندوق فى الامر المنظور ، ليست الا مزيدا من الخفض فى قيمة الجنيه ، ورفعها لمعدل التضخم .. وذلك ما يعتبر انشاء الصندوق الاجتماعى لدعم محدودى الدخل غير انه فى المدى الاطول ، يمكن اعتبار الفرصة الحالية فرصة تاريخية سانحة لاصلاح اقتصاد مصر . ولان كل فرصة لها مخاطرها فمن الاسلم أن توزع المخاطر حسب الطاقات وان يعقب الافلات من فخ الديون الاعتماد على القدرة الذاتية .

وبغير ذلك ، يصدق القول الشائع ان مصر بلد الفرص الضائعة .



المصدر : الجمهورية

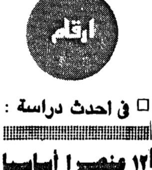
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ أبريل ١٩٩١

٠١

غرفه النسيج تناقش آثار حرب الخليج على التصدير

ناقشت غرفة الصناعات النسجية فى اجتماعها برئاسة الدكتور سيد دهموش رئيس هيئة الغزل الاثار السلبية لازمة الخليج وحرب تحرير الكويت على الصناعات النسجية وصرح فؤاد عمران مدير عام الغرفة بأن هذه الازمة ادت لضياع فرص التصدير الى ألعراق والاردن والكويت وتوقف التنفيذ لبقية طلبات السعودية ودول الخليج الاخرى وعدم حصول المصدرين على قيمة صادراتهم الى كل من العراق والكويت خلال الفترة السابقة على الازمة وتوقف السياحة وعود مئات الالوف من المصريين من الخارج مما ادى الى نقص الاموال المتداولة والركود الشديد فى الاسواق المحلية وزيادة النولون والتأمين الاضافى على الشحن الجوى مما ترتب عليه الغاء العديد من صفقات التصدير خصوصا الى اوروبا وامريكا الى جانب تعثر الشحن البحرى ونقص الاموال المتداولة مما انعكس على القوى الشرائية للمواطنين.





□ فى احدث دراسة :

١٢ عنصرا أساسيا فى حساب خسائر مصر بسبب أزمة الخليج

فى دراسة اخيرة اعدتها وزارة القوى العاملة حول الاثار الاقتصادية التى نجمت عن ازمة الخليج وتحملتها مصر .. قالت الدراسة انه لابد ان يؤخذ فى الاعتبار عند تقدير الخسائر حتى ١٥ يناير ١٩٩١ العناصر الاساسية التالية :

١ ـ التحويلات المصرفية للعمالة المصرية فى كل من الكويت والعراق وتقدر بنحو ٢,٤ مليار دولار سنويا

٢ ـ الاستثمارات المطلوبة لتوفير فرص عمل للعمالة العائدة وتقدر بحوالى ٤,٥ مليار دولار .

٣ ـ الخسائر المادية المباشرة التى لحقت بالعمالة العائدة (اجور ـ مكافاة نهاية الخدمة ـ ارصدة بالبنوك ـ تحويلات مصرفية مجمدة متعلقات عينية) وتزيد فى جملتها عن عشرة مليارات دولار

٤ ـ تكاليف نقل العمالة العائدة والتى تقدر فى حدود ٣٠٠ دولار للفرد ويمكن حساب ذلك بعد عودة جميع المصريين

٥ ـ نفقات التدريب التحويلى للعمالة العائدة

٦ ـ مقدار الزيادة فى الدعم السلعى للمواد الغذائية والبترول نتيجة لعودة هذه الاعداد بشكل مفاجىء ودخول ما يزيد على ١٧ الف سيارة

٧ ـ انخفاض الدخل السياحى ويقدر بحوالى ٢٠٠٠ مليون دولار

٨ ـ انخفاض دخل قناة السويس ويقدر بحوالى ٣٠٠ مليون دولار

٩ ـ مقدار الزيادة فى الاستهلاك وانعكاسات ذلك على التضخم

١٠ ـ مقدار الانخفاض فى حصيلة الموارد ـ تصاريح العمل والتامينات الاجتماعية ، حيث يبلغ قيمة ما ستتحمله الخزانة العامة لهذه العودة المفاجئة بحوالى ٦٤٧,٣ مليون جنيه

١١ ـ الاستثمارات المطلوبة لبناء الابنية التعليمية والنفقات الجارية للعملية التعليمية نتيجة عودة ١٠٠ الف طالب بشكل مفاجىء

١٢ ـ مقدار الانخفاض فى عائدات شركة مصر للطيران وشركات التشييد والصادرات غير المنظورة ويقدر بحوالى ٨٢٠ مليون جنيه .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٩١

• رأى المعارضة •

الحكومة السرية !! والأرقام الخفية !!

ونحن نودع حكومة الدكتور عاطف صدقى قبل اقالتها ببضعة ايام بعد ان طال انتظار التغيير اكثر مما يجب واكثر مما تقتضيه الاوضاع الاقتصادية والسياسية فى البلاد . اقول ونحن نودعها ونختم انتقاداتنا المتكررة لها ولسياستها البطيئة وقراراتها الابطا فإننا نحمد الله تعالى على ان هذه الحكومة استطاعت ان تتخذ قرارا ونوقع الاتفاق المبدئى مع صندوق النقد الدولى بعد اربع سنوات من المفاوضات المضنية والمعقدة والسقيمة معا والتى كان يمكن ان توقع منذ ثلاث سنوات مضت وكانت مصر اراحت واستراحت ولم يصل التضخم فيها الى ما وصل اليه ٢٥٪ سنويا ، والناس يئنون ويتوجعون وهذا هو الفرق بين الحكومة صاحبة القرار اى الحكومة المنجزة والحكومة التى لا قرار لها اى الحكومة المرتعشة غير المنجزة .

لا يسعنا الا ان نسال الحكومة . بعد هذا الجهاد الطويل عن شىء يمس مصلحة الشعب مسا قويا وواضحا ويؤثر على النشاط الاقتصادى للبلاد تاثيرا كبيرا والتساؤل هو :

ما هى التعويضات التى حصلت عليها الحكومة من دول الغرب والشرق والشمال والجنوب . اى من امريكا واوروبا واليابان كتعويض لمصر عما فقدته بسبب حرب الخليج ؟ هل هناك سر فى هذه الارقام ؟ حتى نخفيها وكانها احد الطلاسم السحرية ثم بعد ذلك كيف تم توزيع هذه التعويضات على المرافق والشركات التى تاثرت من حرب الخليج وعلى راسها :

ا - شركات السياحة التى اوشكت ان تفلس وتوقف نشاطها كلية !!

ب - مرفق قناة السويس وما اصابه من ركود ونقصان فى الموارد .

جـ - مرفق النقل الجوى وشركته مصر للطيران وما اصابها من كارثة كادت توقف نشاطها كلية .

د - المصريون الذين توقفت مواردهم من العراق ومن دول الخليج والذين تعطل تحويل مداخراتهم هل اخذت الحكومة اجراء لتعويضهم او لاسعافهم ببدرة من اياديها الطاهرة حتى يتم تحويل مستحقات العاملين ومعاشاتهم المجمدة فى العراق ودول الخليج ؟

نحن نتساءل والشعب كله يتساءل ما هى الحكمة فى كتمان هذه التعويضات على شعب مصر بينما يعرفها القاصى والدانى وكل من هب ودب فى بلاد الاحرار وما هى السرية التى تحرص الحكومة على احاطة هذه التعويضات بها .

حقا انها حكومة سرية وغيبة وارقامها خفية وهذا هو شر البلية .!!

مصطفى كامل مراد



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ أبريل ١٩٩١

شبح الديون هل يستمر فى مطاردتنا؟

ليس هناك شك فى ان الاثار الاقتصادية لحرب الخليج قد شملت اثارا ايجابية واخرى فقد تم فى عام ١٩٩٠ الغاء اكثر من ١١ مليون دولار من الديون المستحقة علينا وهو ما رأى فيه البعض فرصة جيدة لاعادة تنشيط اقتصادنا وعودة الروح اليه ولكننا نجد مع الاسف ان الاداء الاقتصادى خلال هذا العام المالى يدعو للحزن فبالنظر للميزان التجارى نجد ان تقريرات البنك المركزى تشير الى ان الصادرات قد انخفضت من ٣٢٧٤ مليون دولار فى عام ٨٧/ ١٩٨٨ الى ٢٥٤٥,٩ مليون دولار فقط فى عام ٨٨/ ١٩٨٩ اى انها قد سجلت انخفاضا يبلغ حوالى ٢٢ ٪ بالاضافة الى ذلك فان الواردات قد ازدادت من ٩٨٤١ مليون دولار فى عام ٨٧/ ١٩٨٨ الى ١٠٠٧٨,٩ مليون دولار فى عام ٨٨/ ١٩٨٩ اى بما يعادل ٢,٥ ٪ وعليه فقد ارتفع العجز التجارى من ٦٥٦٧ مليون دولار فى عام ٨٧/ ١٩٨٨ حتى وصل الى ٧٥٣٣ مليون دولار فى عام ٨٨/ ١٩٨٩ اى بنسبة تبلغ ١٤,٧ ٪



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩١

من جهة اخرى فقد ارتفع العجز الجارى فى ميزان المدفوعات باستثناء التحويلات من ٤٦٢٦ مليون دولار فى عام ٨٧/ ١٩٨٨ الى ٥٦٩٦,٧ مليون دولار فى عام ٨٨/ ١٩٨٩ اى بما يعادل حوالى ٢٣ ٪ تسبب فيها العجز فى الميزان التجارى بصفة خاصة اما باضافة التحويلات (تحويلات المصريين العاملين بالخارج والمعونات الدولية فاننا نجد ان العجز قد ازداد من ٥٤٤,٦ مليون دولار فى عام ٨٧/ ١٩٨٨ ليبلغ ١٤٥٦,٩ مليون دولار فى عام ٨٨/ ١٩٨٩ اى زيادة تبلغ ١٦٨ ٪ فماذا اذن تعنى هذه الارقام جميعها ببساطة شديدة انها تعنى ان مصر مازالت مستمرة فى استيراد المزيد والمزيد كما انها مازالت مستمرة فى تصدير الاقل والاقل اى اننا ننفق اكثر مما نحقق من دخل ايضا فان هذه الارقام تعنى اننا سوف نضطر مرة اخرى للجوء الى ما نحين اجانب لسد هذه الفجوة من العملة الصعبة اى سوف نضطر الى الاقتراض مجددا ففى حالة استمرار تدهور ميزان المدفوعات والميزان التجارى مثلما يحدث الان فان ديوننا سوف تعود الى ما كانت عليه قبل حرب الخليج فى اقل من ٦ اعوام !!

فالى متى تستطيع مصر ان تنفق اكثر مما تحقق من دخل . الى متى سوف يتحمل دائنون العجز المتزايد فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات ؟ فمن الواضح ان مؤشرات عام ١٩٨٩ لا تدعو للسرور فالذى تسبب فى تأخير اتفاق مصر مع صندوق النقد الدولى طوال الفترة الماضية هى الفجوة المتزايدة فى مصادر التمويل فمنذ عام ١٩٨٩ ونحن نحاول الاتفاق مع الصندوق حول ديوننا الخارجية التى تزيد عن ٥١ بليون دولار ومنذ ذلك العام ايضا وهناك من المتأخرات ما يبلغ ٤,٣ بليون دولار اى حوالى ٣٦ ٪ من دخل مصر من العملات الاجنبية فى ذلك العام نفسه ولولا حرب الخليج وما صاحبها من الغاء لكانت هذه المتأخرات قد بلغت ٥,٨ بليون دولار اليوم

ولكن مظاهر ومؤشرات سوء احوالنا الاقتصادية اليوم لا تنتهى عند هذا الحد فصندوق النقد الدولى قد قدر العجز فى ميزانية الدولة فى عام ٨٨/ ٨٩ بحوالى ١٣,٤ بليون دولار وهو ما تسبب بصورة مباشرة فى الفجوة فى مصادرنا التمويلية والتى تزداد يوما بعد يوم وليس هناك شك فى ان الحكومة يجب ان تحاول الحد من زيادة هذا العجز بوسيلة او باخرى حيث ان هذا العجز مرتبط ارتباطا اكثر من وثيق بالعبء الذى تشكله ديوننا الخارجية فكلما ازداد العجز كلما ازدادات الفجوة فى المصادر التمويلية كلما ازدادت الديون فقد اصبح من الواضح اليوم ان ازدياد اعباء الديون سوف يترك بصماته الواضحة على مستوى معيشة الاجيال القادمة فما ينفقه جيل اليوم هو من رصيد اجيال الغد الذين سوف يدفعون ثمن هذا البذخ ..

دكتور خالد فؤاد شريف



الديون العسكرية الملغاة ضمن فاتورة تحرير الكويت

كشفت اخر فاتورة لتكلفة القوات الامريكية فى حرب الخليج عن مفاجاة حسابية . فقد اضافت الحكومة الامريكية قيمة الدين العسكرى المصرى الذى الغته واشنطن مؤخرا (٧.١ مليار دولار) . باعتباره بندا من بنود الاتفاق على تحرير الكويت .

فجدير بالذكر ان التقديرات التى سبق اعلانها عن تكلفة الحرب كانت ٧٠ مليار دولار ورغم ذلك اعلن تشارلز بـاوشر كبير مـراجعى حسابـات الكونجرس الامريكى ان التقديرات النهائية وصلت الى ١٠٠ مليار دولار ٥٠ مليارا لتجميع القوات وتجهيزها وصيانتها و٤٠ مليارا لعمليات الحرب و١٠ مليارات نفقات اخرى منها قيمة الدين العسكرى المصرى .



في ندوة عن اثار أزمة الخليج على الاقتصاد المصرى :

فاتورة الحرب يدفعها العرب وحدهم

كتب محمد الصدق :

اكد د . سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى ان الخسائر الناجمة عن حرب الخليج من تمزق عربى وخسارة اقتصادية يدفعها العرب وحدهم وان حجم الاستثمار داخل الوطن العربى وخارجه تاثر بشدة بسبب ازمة الخليج واشار الى ان خسارة مصر بلغت ١٠ مليارات دولار

قال ان الأزمة أكدت ان النقد الأجنبي في مصر هو نقد شديد الحساسية للتغيرات الدولية و أنه لابد من تصور حكومي جديد لسد العجز في الميزان التجارى وسد الفجوة بين الصادرات والواردات .

د . سمير طوبار .

واضاف بان السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة هو الانتاج وخلق فرص عمل جديدة و العمل على استقرار النشاط الاستثمارى بزيادة الصادرات و الاحلال محل الواردات ومعالجة السياسة المالية وطرح حلول غير تقليدية لمشكلتى ارتفاع الاسعار و البطالة

جاء ذلك في الندوة التى عقدت بجمعية الاقتصاد السياسى و التشريع عن الاقتصاد المصرى بين اثار الازمة وخطوات الارتقاء بمستوى الأداء .



المصدر : مايو
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩١

الجنزوري :

مجموعة عمل لتقدير الحجم الحقيقى لخسائر مصر بسبب الخليج

صرح د . كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ان بعثات مشتركة من الحكومة المصرية وصندوق النقد والبنك الدولى ستقوم فى الفترة من ٣ الى ٢٠ يونيو القادم بجولة فى بعض عواصم العالم للتحضير لاجتماع المجموعة الاستشارية الدولية التى ستعقد فى باريس من ٨ الى ١٠ يوليو القادم لاقرار أوجه المساندة للاصلاح الاقتصادى المصرى .

وردا على سؤال حول ما تم بشأن التعويضات التى كانت مقرره لمصر بسبب تضررها من حرب الخليج قال الدكتور كمال الجنزورى أن هذا الموضوع مازال محل مناقشة .. وهناك مجموعة عمل من البنك الدولى والصندوق مع بعض الدول المانحه لبحث مدى الخسائر التى لحقت بالدول وعلى وجه التحديد مصر والاردن وتركيا وغيرها من الدول .. وكذلك بحث حجم التمويل .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٥ مايو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكومة فى مأزق حرج

توقف الحياة الاقتصادية لعدم الحصول على ٥ مليارات دولار تعويضا عن حرب الخليج

كتب ـ جمال شوقى :

حذرت مصادر اقتصادية مسئولة من استمرار تاخر حصول مصر على المساعدات والقروض الدولية . اشارت المصادر ، الى عدم حصول مصر حتى الان على مبلغ ٥ مليارات دولار قيمة التعويضات عن الاضرار التى لحقت بها بسبب حرب الخليج مما يهدد الاقتصاد القومى بحالة من الشلل . واكدت المصادر ، ان الحكومة تسعى الى الحصول على قيمة التعويض بالاضافة الى حوالى ٣ الاف مليون دولار اخرى كقروض خلال العام الحالى لمواجهة الاصلاحات الاقتصادية وحالة الكساد ، وتحسبا لارتفاع مفاجىء فى سعر الدولار خلال الشهور القادمة . وتجرى الحكومة اتصالات مكثفة مع الدول الكبرى ومؤسسات النقد الدولية خلال الايام القليلة القادمة . تهدف الاتصالات الى الاتفاق على حجم القروض الجديدة واسعار الفائدة ، التى تسرى عليها بالاضافة الى اسلوب وتوقيت السداد . كما تجرى الحكومة اتصالات اخرى مع الدول الدائنة لاقناعها بالغاء تجميد العمل باتفاقيات المساعدات وكانت الدول المعنية قد تجاهلت طلب مصر بالحصول على التعويضات!



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧ مايو ١٩٩١

١٧,٤ مليار دولار استفادت بها مصر من ازمة الخليج

قدر تقرير لصندوق النقد الدولى ان مصر استفادت بحوالى ١٧,٤ مليار دولار من ازمة الخليج ، منها ٣,٤ مليار دولار حصلت عليها مصر من لجنة التنسيق المالى الخاصة بازمة الخليج بالاضافة الى ١٤ مليار دولار قيمة الديون العسكرية الامريكية والديون الخليجية التى اعفيت منها مصر ، مشيرا الى ان تلك الاموال كانت العامل الاكبر وراء تحسين وضع مصر فى السوق العالمية واورد التقرير الذى الحق بموافقة مجلس مديرى صندوق النقد الدولى الاسبوع الماضى ، على منح مصر اعتمادات عند الطلب ان تلك الاعتمادات ستخصص لدعم استراتيجية الحكومة المصرية لتحويل الاقتصاد المصرى الى اقتصاد السوق فى المدى المتوسط .

واوضح التقرير ان مصر تسعى ـ بالاضافة الى توسيع دور القطاع الخاص الى تخفيض دعم المواد الاستهلاكية وتخفيض العجز فى ميزانية الدولة من ٢١ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى الى ٦,٥ ٪ فى السنتين القادمتين وكان مجلس مديرى الصندوق قد وافق فى الاسبوع الماضى على حق مصر فى سحب مبالغ لغاية ٢٧٨ مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (٢٧٢ مليون دولار) خلال الاشهر ال ١٨ القادمة .



قواعد صرف ودائع المصريين فى بنوك الكويت
تعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الخليج

اعلن رئيس مجلس ادارة بيت التمويل الكويتى احمد بزيع الياسين ان ودائع غير الكويتيين من مصريين وغيرهم فى البنوك والمؤسسات المالية الكويتية محفوظة ومصونة تماما ، ويستطيع اى شخص يحتفظ بوديعة فى البنوك الكويتية او فى بيت التمويل الكويتى ان يستلم الوديعة اذا اراد لدى حضوره الى الكويت ، او تكليف وكيل عنه

واضاف احمد الياسين انه حتى يوم ٢٤ يونيو المقبل ، يستطيع كل مودع سحب مبلغ لايزيد على ٤ الاف دينار من وديعته شهريا ، اما بعد هذا الموعد فيستطيع سحب كل ماأودعه اذا اراد دفعة واحدة . .

وقال الياسين - الذى يشارك حاليا فى مؤتمر اتحاد البنوك الاسلامية بالقاهرة - انه رغم الروابط الثقافية والاجتماعية الوطيدة التى تجمع مصر بدول الخليج فان العلاقات الاقتصادية ليست على المستوى المطلوب وينبغى اعادة النظر فى وضع أسس ونظم وقواعد جديدة لتعزيز العلاقات الاقتصادية المصرية الخليجية

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩١

تجارة
اقتصاد
مال

حلول عملية لمواجهة مديونية المصدرين للعراق

■ رئيس اتحاد بنوك مصر :

العام القادم يشهد الكيانات الكبيرة للبنوك

أعباء التمويل تنقل تدريجا
لقطاع الاعمال حتى لا يتأثر الانتاج

الديون العراقية تباع بـ ٢ ٪ من قيمتها فى أسواق المال العالمية



كتب ـ رافت امين :

تم الاتفاق بين الشعبة العامة للمستثمرين واتحاد بنوك مصر على عقد جلسة للاتفاق على اسس تسوية المشاكل المترتبة على عدم قدرة المنتجين والمصدرين على سداد مديونياتهم المتراكمة نتيجة تمويل عمليات التصدير الى العراق من خلال الصفقة المتكافئة المبرمة بين مصر والعراق . وتبلغ قيمة هذه المديونية حوالى ١٧ مليون دولار وهى حصة القطاع فى المديونية والتى تبلغ فى اجماليها حوالى ٦٦ مليون دولار .

جاء هذا الاتفاق خلال الاجتماع الذى عقدته الشعبة امس لبحث اساليب مواجهة تعثر بعض الشركات بسبب تجميد مستحقاتها لدى العراق نتيجة للظروف الراهنة . وقد حضر الاجتماع محمود عبد العزيز رئيس اتحاد بنوك مصر وممثل عن الدكتور عاطف عبيد وزير الدولة للتنمية الادارية واحمد عرفه رئيس شعبة المستثمرين .

وقد أوضح محمود عبد العزيز انه يجب النظر الى هذه المشكلة بفكر جديد دون ان نطالب الحكومة بتحمل مزيد من الاعباء فى ظل الظروف الاقتصادية الراهنة وانه يجب ان ينظر اليها نظرة العميل المتعثر لانه ليس من مصلحة اى بنك تعثر عملائه . مؤكدا ان البنوك ليست جهة دعم وان اعفاء عميل من الفوائد او تجميدها لايستطيعها اى بنك حاليا . خاصة فى ظل ارتفاع معدل تكلفة الاموال بنسبة كبيرة . مشيرا الى تاثر ارباح البنوك خلال هذا العام وانه فى ظل المتغيرات العالمية ومع عام ٩٢ لن تستطيع البنوك التعامل مع العالم الخارجى الا باستيفاء شروط معينة منها الحجم الكبير وبالتالى ستشهد المرحلة القادمة بعض الاندماجات بين البنوك وزيادة رؤوس اموال البعض الاخر .

واضاف انه نظرا لارتفاع تكاليف الاموال وزيادة الاعباء على قطاع الاعمال فقد تم



محمود عبد العزيز — فتوح المصرى — أحمد عرفه

الاتفاق فى اتحاد البنوك على ان يتم نقل هذه الاعباء بشكل تدريجى وخلال ٦ شهور منذ البدء فى اتخاذ سياسات الاصلاح الاقتصادى التى اصبح لا بديل عنها حاليا لعلاج مشاكلنا المتراكمة . وانه بانتهاء هذه الشهور الستة والتى قاربت على الانتهاء بالفعل ستتم كل عمليات التمويل باسعارها الحقيقية ، مؤكدا انه ليس من المنطق فى ظل السقوف الائتمانية الجديدة ان نوقف استكمال مشروعات ستبدأ الانتاج بالفعل وتحتاج الى تمويل بسيط .

واوضح محمود عبد العزيز ان البنوك المصرية ومنذ مايقرب من ثلاث سنوات بدأت تنظر الى عملائها المتعثرين نظرة مختلفة .. فبعد ان كان يغلق ملف العميل المتعثر ولايتم التعامل معه مطلقا .. بدأ التعامل مع هؤلاء العملاء بشكل وفكر جديدين لاقالته من عثرته شريطة ان يكون هذا العميل شريفا ويقبل توجيهات البنك للخروج من عثرته . ومن هذا المنطلق يمكن علاج المشاكل المترتبة على عدم قدرة البعض على سداد مديونياتهم المترتبة عن التصدير الى العراق من خلال الصفقة المتكافئة .

واشار الى ان هناك افكارا مطروحة يمكن بحثها منها : تجميد فوائد هذه الديون فى حساب دائم بشرط حصول البنوك على حقوقها كاملة فى حالة حصول المصدر على حقوقه من العراق واذا باءت المحاولات بالفشل يمكن اقتسام اعباء هذه الديون .

كما يمكن بذل جهود مع مكتب مراقبة الاصول الاجنبية التابع لوزارة الخزانة الامريكية للحصول على هذه المديونية العراقية من خلال الاموال العراقية المجمدة فى البنوك الامريكية وانه بالتشاور مع مستشارنا التجارى بواشنطن ومع هذا المكتب يمكن تحقيق نتائج طيبة خلال فترة وجيزة خاصة فى ظل المكانة العالمية التى وصلت اليها مصر حاليا .

كما يمكن الحصول على هذه المديونيات من خلال التعويضات التى تدفعها بعض الدول الخليجية المتضررة من ازمة الخليج .

واضاف انه يجب الا نعمل على حل المشكلة بنقلها من جهة مصرية الى جهة مصرية اخرى لاننا فى النهاية اقتصاد واحد .

واضاف انه يجب التركيز على علاج مشاكل المصدر التى تاتى فعلا من هذه المشكلة .. اما المنتج المصدر متشعب النشاط فعليه ان يتحمل ويساعد الدولة .. لان عمليات التجارة فى النهاية مكسب وخسارة .

واشار الى ان فكرة بيع هذه الديون الى احدى الشركات المتخصصة فى هذا المجال يجب الا تطرح خاصة ان الديون العراقية تباع حاليا فى اسواق المال العالمية بنسبة ٢ ٪



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩١

فقط من قيمتها وستعتبر خسارة كبيرة على المصدرين المصريين .

وكان احمد عرفه رئيس شعبة المستثمرين قد بدأ الاجتماع بشرح لمشكلة المديونية بانها جاءت نتيجة التصدير للعراق من خلال الصفقة المتكافئة التي ابرمتها الحكومة المصرية معها والتي كان يتم تنفيذها من خلال الشركة العربية للتجارة وان تقاعس الشركة في الاستيراد في اطار الصفقة هو السبب الرئيسي للمشكلة وعلى الحكومة ان تتحمل هي هذه المديونيات خاصة في ظل ظروف اقتصادية اثرت بشكل واضح على عمليات الانتاج في معظم الشركات نتيجة ارتفاع اسعار الصرف وارتفاع الرسوم الجمركية واسعار الفائدة والسقوف الائتمانية الجديدة وضريبة المبيعات مع انخفاض دخل المواطن المصرى .. وان عدم ايجاد حلول لهذه المشكلة سيترتب عليه احجام المنتج المصرى في التصدير من خلال صفقات متكافئة تبرمها الحكومة خاصة مع الدول العربية ، والتي تتأثر العلاقات التجارية معها بالعلاقات السياسية .

وأوضح ممدوح المصرى رئيس شركة مصر للتجارة الخارجية ان هناك قواعد لتنفيذ الصفقات المتكافئة تقضى بان الاستيراد لابد وان يسبق التصدير واذا كان التصدير قد بدأ اولا فهى مسئولية الجهات التي وافقت على التصدير

واوضح مندوب الشركة العربية ان الصفقة كلها كانت تتم وفق القواعد وانه كان يقبل التجاوز في حدود ١٠ ٪ على مسئولية الشركة وان الديون جاءت نتيجة تراكمات من تنفيذ ٤ صفقات منذ عام ٨٦ وان الشركة لم تتقاعس في الاستيراد وانما رفض طلب استيراد بترول واسمنت من العراق قيمتها ٤٠ مليون دولار وهذا ماأكده مندوب جهاز التمثيل التجارى مشيرا الى انه لو كان قد تم تنفيذ هذه الصفقة ماكان هناك مشكلة مديونية حاليا مع العراق .



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٦ أغسطس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر تقدمت بطلب لتعويض رعاياها المتضررين من حرب الخليج

نيويورك - من مراسل الاهرام - اعلن السفير نبيل العربى رئيس وفد مصر فى الامم المتحدة انه قدم طلبا رسميا الى لجنة التعويضات المشكلة من الدول الاعضاء فى مجلس الامن سجل فيه احتفاظ مصر بحقها فى تعويض رعاياها الذين فقدوا اعمالهم بالكويت والعراق بسبب الحرب .

وقال ان مصر ستتقدم فى وقت لاحق بتقرير تفصيلى يتضمن اسماء المصريين الذين لحقت بهم الخسائر واغلبهم ممن كانوا يعملون بالكويت والعراق .

وفى الوقت نفسه تقدمت مصر بطلب الى منظمة العمل الدولية فى جنيف لتسجيل الاضرار التى لحقت بالعمال المصريين .



المصدر : الأهرام

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشركات المصرية المتضررة من أزمة الخليج ..
هل تترك للافلاس والتصفية ؟ !

د . يسرى مصطفى



طفت على سطح الاحداث الاقتصادية المحلية ظاهرة تدعو الى القلق الشديد والحيرة البالغة .. وتتمثل الظاهرة في لجوء قطاع الاعمال الخاص للتعامل مع الحكومة عن طريق اعلانات « النداء والاستغاثة » بالصحف اليومية ... وخطورة الظاهرة ان العديد من الاعلانات المنشورة تقول بمشاكل حقيقية وحادة وتعبر عن صرخات اخيرة لوحدات اعمال تغرق في بحور إشهار الافلاس والتصفية ..

وماهو اكثر اهمية ان الغرقى من وحدات الاعمال لايغرق كل منهم بسبب عدم اجادة العوم ولكن لاسباب « قاهرة » ونتيجة لظروف خارجة عن معايير الكفاءة الاقتصادية المتعارف عليها وهى اعلانات تمثل « حالات جماعية » تعرضت لكارثة الظروف القهرية الخارجة عن ارادتها وعن سيطرتها .... ومراجعة اعلانات النداء والاستغاثة تقول بان الظاهرة لاتقتصر على قطاع واحد من قطاعات النشاط الاقتصادى والتجارى بل هى ظاهرة تشمل العديد من القطاعات بل اكثريتها الغالبة .

ولو كانت هذه الاعلانات بالنداء والاستغاثة تندرج تحت بند « الاعلانات الكيدية » التى ترغب بعض جماعات الضغط من ورائها في تحقيق منافع ومكاسب لقلنا ان الصمت والتغاضى عنها لهو حسنة من حسنات الحكومة ولقلنا ان صمت الحكومة لهو لون من الوان « الصبر الجميل » على المكاره .. ولكن العديد من هذه الاعلانات المتكررة ماهى الا طلقة اخيرة لوحدات اعمال دخلت بالفعل في دوامة الاغلاق وتصفية النشاط ولايريد احد ان يستمع اليها واغلقت امامها مختلف الابواب « بالضبة والمفتاح » في حين ان المنطق يستوجب ان تفتح الابواب على مصاريعها للمساعدة والعون والنجدة لان تعويم الاقتصاد القومى « كل لايتجزا » وهو ممارسة وفعل قبل ان يكون شعارات واحاديث .

ومن امثلة « نداءات الاستغاثة » المنطقية ماتلقاه الاسبوع الاقتصادى عن وضع الشركات المصرية التى كانت تتعامل مع العراق في اطار الصفقة المتكافئة والتى توقف تحصيلها لمستحقاتها بعد الغزو العراقى للكويت وهى اوضاع تدخل تحت بند « الظروف القاهرة » ولايمكن التعامل معها خارج نطاق هذا البند وعلى الرغم من مرور اكثر من عام فان حقوق هذه الشركات غير قابلة للاقتضاء والاهم من ذلك انه لايمكن توقع امكان سدادها في القريب او البعيد في ظل ظروف الصرامة الاقتصادية والعقوبات الدولية الصارمة التى مازالت مطبقة عليه .

وترتبط المشكلة الرئيسية بان اى قطاع اعمال تختل مختلف حساباته وموازينه اذا تعرض لمثل هذه الظروف القهرية وهى اوضاع تستدعى دائما ان تبادر الحكومات للمساندة والمساعدة حتى لاتفلس هذه الوحدات وهى مبادرة لاتعرف التاجيل او التسويف لان النتيجة ان تختل الهياكل المالية والانتاجية للوحدات وحتى اذا لم تفلس فهى تدخل في دائرة جهنمية من « الاعسار المزمن » يقضى عليها ؛ عاجلا او اجلا ، وهو ماترفضه مختلف حسابات المنطق الاقتصادى الصحيح

وفي مثل هذه المواقف لابديل عن اتخاذ الاجراءات الفاعلة التى تضمن تعويم هذه الوحدات واستمرارها في نشاطها وعملها وانتاجها بنفس المعدلات السابقة وماتقترحه الشركات التى تضررت من توهان حقوقها لدى العراق والخاص بتجميد الفوائد المستحقة على قروضها من البنوك منذ يوم غزو الكويت في الثانى من اغسطس عام ١٩٩٠ لهو مطلب عادل ومنطقى يمكن ان تشارك الحكومة في تحمل اعبائه مع البنوك التى من صالحها عدم افلاس العملاء لان افلاسهم يعنى ضياع اصل الدين او على الاقل جزء منه والاكثر منطقية ان تتولى الحكومة عن طريق ماتوفر لها من مساهمات خارجية سداد مستحقات هذه الشركات العامة والخاصة على السواء على ان تحصل على هذه المستحقات عندما يتيسر تحصيلها في المستقبل . ليس هذا دفاعا عن شركة او مجموعة شركات ولكنه تقرير لواقع يحتم ضرورة البدء العاجل في وضع قواعد ثابتة ومنتظمة للحفاظ على حقوق الشركات المصرية في تعاملاتها الخارجية وحتمية التطبيق السريع لنظام متكامل للتامين على الصادرات المصرية ضد مختلف انواع التلاعب الخارجى وفي مواجهة مختلف الظروف القاهرة والاستثنائية والفجائية وهى احتمالات واردة وقائمة ومستمرة .

ولاتبقى في النهاية الا كلمة للحكومة بان تفتح قنوات الاتصال التى اغلقت وتعطلت للمبادرة بحل المشكلات في توقيتاتها الملائمة والمناسبة لان العدالة المتاخرة ظلم والاصلاح بعد وقته واذانه بالغ التكلفة والعبء .. في كثير من الاحيان يصبح مستحيلا ومتعذرا على التحقيق ... ماهو مطلوب لايعنى مساندة شركات على الاستمرار بل هو يعنى الكثير والكثير يعنى الابقاء على فرص عمل قائمة وموجودة ويعنى الحفاظ على شركات حققت نجاحا داخليا وتمكنت من التصدير للخارج .

تساؤلات نطرحها امام الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية حتى يضع النقاط فوق الحروف ويشرح الحلول الممكنة وينفذها قبل ان ينتهى الوقت بدل الضائع للمشكلة ؟ !

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٥ [illegible] ١٩٩١

علامة استفهام ؟

ظهر الحق وزهق الباطل ..
الآن استطيع ان اريح عيني المتعبتين قليلاً فقد تفتحت عيون الشعب كله على الحقيقة وتبين لنواب الشعب ان بعض من يرتدون ثياب الاصدقاء لا يكتفون بان تروى ارضهم دماء شهدائنا بل هم متعطشون لامتصاص دمائنا ايضا .

امس فقط رفض مجلس الشعب قرضا كويتيا لمصر قيمته ٢٥٠ مليون دولار بفائدة قدرها ١٠٪ والذى كان مخصصا لتمويل مشروعات العائدين من الكويت والعراق .

ونحن لا نعرف على وجه التحديد حجم الهدايا والاموال التى اغدقتها الكويت على الولايات المتحدة وحلفائها قبل وبعد عقد اتفاقية الحماية التى وقعتها معها مؤخرا

ولكننا نعرف على وجه اليقين انها تلقت آلاف الملايين .

نحن ندفع فائدة قدرها ١٠٪ على قرض هزيل لمساعدة ابنائنا الذين لفظتهم الكويت والذين ابتلعت رمال الكويت حقوقهم وحظرت عليهم الدخول إلى ارضها لاستخلاص حقوقهم . « والسيد الامريكي » تفتح له الابواب وتفرش له الأرض بالدولارات والدينارات .

ومع ان الاسلام الذى يدين به الكويتيون أحل البيع وحرم الربا إلا أن ذلك امر سيحاسب عليه الناس فيما بعد .

وليس يهم ماذا سيحدث غدا ..
ولا حول ولا قوة إلا بالله !

عبدالسلام داود

مجلس الشعب يرفض شروط الكويت المجحفة لاقراض مصر

شن اعضاء مجلس الشعب من الاغلبية والمعارضة هجوما حادا وعنيفا على اتفاقية قرض مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية ، يبلغ قيمتها ١٤,٤٠٠ مليون دينار كويتي لانشاء صندوق تمويل مشروعات العائدين المصريين من الكويت والعراق .

وكان الصندوق الكويتي قد اشترط في الاتفاقية ضرورة التزام مصر بأن تقدم الى الصندوق الكويتي جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بانفاق حصيلة القرض بالاضافة الى تقديم ضمانات وتمكين مندوبي الجانب الكويتي من الاطلاع على سير العمل في المشروع وادارته ، ومشاريع العائدين الممولة من القرض وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، وتقديم كافة التسهيلات المعقولة للقيام بالزيارات المتعلقة بالقرض الذى تدفع عليه مصر ١,٥٪ فائدة بالاضافة الى ٠,٥٪ فائدة عن المبالغ المسحوبة غير المسددة .

وكذلك ½١٪ سنويا عن أصل المبلغ الباقي بغير سحب .

مع التزام الحكومة المصرية باخطار الصندوق الكويتي بأى اجراء مقترح لتغيير النظم الأساسية للبنوك المصرية التي تتحمل مسئولية التعامل في القرض أو لتعديل القواعد والانظمة الخاصة بها بشكل يؤثر على المشروع مع اعطاء الجانب الكويتي الفرصة الكافية لتبادل الرأى بشأن الاجراء المقترح .

وأثناء المناقشة قال عبد الفتاح دياب ـ حزب وطني ـ على الكويتيين قبل أن يضعوا شروطا وفوائد مرتفعة أن يدفعوا فوائد أموال المصريين ومستحقاتهم الموجودة في البنوك لديهم .

وأضاف عبد الوهاب قوطة ـ حزب وطني ـ ان الاتفاقية تطالب برهن عيني على أموال الحكومة لسداد ١٤,٤ مليون دينار كويتي وهو ما يشكل مساسا بكرامة مصر .

واضطرت الحكومة للموافقة على تاجيل مناقشة الاتفاقية واقرارها .

وقال الوزير أحمد سلامة ان التاجيل يرتبط مع الحفاظ على كرامة مصر .

وفي تعقيبه على القرار ، وسط صخب اعضاء المجلس المطالبين برفض الاتفاقية .. قال د . فتحي سرور ان قرار التاجيل في حد ذاته دلالة على الرفض وتعبير عن موقف كريم وموقر . وضجت القاعة بالتصفيق .

على جانب آخر ، رحب البدرى فرغلي ـ باسم الهيئة البرلمانية لحزب التجمع ـ بالاتفاقية مع صندوق التعاون الاقتصادى الياباني ، والذى قدم قرضا سلعيا لمصر قيمته ٢٣,٢٦٦ مليار ين ياباني بفائدة قدرها ١٪ ، مع فترة سماح تبلغ ١٠ سنوات ، ويسدد القرض على ٢٠ عاما ولا يقيد مصر بمصادر الشراء أو النقل ، ويسمح باستيراد السلع عن طريق المناقصات العالمية .

وانتقد البدرى في كلمته ضعف القدرة التفاوضية للحكومة مع الهيئات الدولية واصرارها على تجاهل ملاحظات النواب على الاتفاقيات التي تعقدها .

كما انتقد النائب محمد عبد العزيز شعبان ـ باسم الكتلة البرلمانية للتجمع ـ الاتفاقية التي أبرمتها الحكومة مع بنك التنمية الأفريقي لتمويل مشروع محطة كهرباء الكريمات ، حيث بلغت قيمة فوائد القرض ٩٪ بالاضافة الى تسديد الحكومة ١٪ على المبالغ غير المسحوبة من قيمة القرض .. في الوقت الذى تتواجه فيه هيئات أخرى تقوم بالاقراض في نفس المجال بفائدة ٤٪ .



كلمة حب

● ● اثار جريمة العراق مازالت قائمة .. خصوصا على بعض الشركات المصرية .. التى تعاملت مع العراق .. بتوسع .. خاصة وان العلاقات بين مصر العراق قبل الغزو كانت سمنا على عسل وكانت مصر ترسل للعراق كل ماتحتاجه .. وعلى الدفتر .. وكانت مصر والعراق فى مجلس تعاون واحد .. وهناك اتفاقيات تعاون اقتصادى بينهما وتسهيلات حتى بلغت فاتورة مصر للطيران عدة مئات من ملايين الدولارات .. ولايمكن لاى شركة طيران ان تعمل تحت هذه الظروف عندما تتجمد ارصدتها عند دولة .. لان حركة الطيران لاتتحمل ذلك .

● ● وقد صدرت شركات القطاع العام بعشرات الملايين من الدولارات .. وحدث الغزو والغدر وضاعت مستحقاتها .. ولكن هذه الشركات لها رب يحميها .. فالحكومة تضمن هذه الشركات وتضمن لها ان تسحب على المكشوف .. وان تحصل على ماتريده وتؤجل لها الديون ايضا .. ولكن موقف القطاع الخاص يختلف .. وفى بيان ارسله بعض اصحاب شركات القطاع الخاص ان صادراتها الى العراق وصلت الى ٢٣,٥ مليون جنيه من خلال الصفقات المتكافئة التى تضمنها الحكومة .. وبعض هذه الشركات الخاصة يمكن ان يفلس اذا استمر الوضع على ماهو عليه .. أو اذا تأخرت تسوية قيمة هذه الصادرات لان هذه الشركات مدينة لبنوك مصرية .. كانت تقرض هذه الشركات لتنتج وتصدر .. وقامت الشركات بواجبها وانتجت وصدرت ولكن العراق رفض دفع ماعليه وهى ليست جديدة على العراق .. ومن يغدر مرة يمكن ان يغدر ١٠٠ مرة .. وقد يقال لهذه اصبرى حتى تحصلى على تعويضات من العراق مثل الاخرين .. ولا مانع ايضا من ذلك .. ولكن هل تصبر البنوك على القطاع الخاص الذى تورط مع العراق . ولم يكن يتصور ان يكون العراق بهذا الغباء والفجر .. بضم الفاء .

● ● لقد مر على الغزو عام واكثر .. والبنوك المصرية تطالب بحقوقها .. وتضع على القروض فوائد وغرامات تأخير وتهدد بوقف التعامل مع هذه الشركات .. مع انها تعلم ان هناك قوة قاهرة منعت هذه الشركات من الوفاء بالتزاماتها .. وهل الحرب الا قوة قاهرة وخطيرة .. والحكومة مطلوب منها التدخل لانقاذ هذه الشركات المصرية الخاصة وبصفة عاجلة وهى لاتطلب كثيرا بل ان طلباتها معقولة جدا انها تطلب وقف سريان الفوائد على القروض ابتداء من الثانى من اغسطس ١٩٩٠ مع تجميد هذه القروض حتى تنزاح الغمة عن العراق أو يقضى الله امرا كان مفعولا خاصة وان الفوائد تصل كل عام الى ١٥٪ من اصل القرض وتضاف اليه وتتصاعد الفوائد مع الوقت مما يؤدى الى استغراق اصول هذه الشركات مع الوقت وانهيارها

● ● وتقترح هذه الشركات ايضا .. وهو اقتراح غير منطقى ان تدفع الحكومة هذه القروض للبنوك حتى تتم تسوية موقف التعويضات مع العراق .. وهو اقتراح يحمل الحكومة مالا طاقة لها به ويبقى الاقتراح الاول وهو معقول . ويوفر الحماية لشركاتنا ويفتح لها ابواب الاستمرار فى الانتاج والتصدير الى جهات مضمونة فى المرة القادمة

محمد الحيوان



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩١

القروض والمنح ومناقشات الأعضاء

سعدت بالمناقشات الجادة والموضوعية لنواب الشعب حول الاتفاقيات الاقتصادية والقروض والمنح وسعدت باعتراض الاعضاء على الاتفاقيات التى تتضمن شروطا مجحفة او مساسا بكرامة مصر والمصريين . وسعدت بطلب الاعضاء ان توضح لهم الحكومة الذين يستفيدون من المنح سواء كانوا افرادا او مشروعات . وسعدت بما طالبوا به من ان تكون المنح للمستلزمات الانتاجية ، ولانشاء مشروعات لايجاد المزيد من فرص العمل وليست لشراء سلع استهلاكية .. واكثر سعادتى ان كل شىء اصبح يناقش بجدية ، ولم نعد نرى كما كان من قبل مرور الاتفاقيات على المجلس مرور الكرام واصبحت مناقشة الاتفاقيات تاخذ من المجلس وقت الجلسة كله .. واصبحت الحكومة مطالبة بان تكون جاهزة بالرد على كل استفسار حول اى اتفاقية او قرض او منحة .. ولقد كان الاعضاء على حق عندما طالبوا برفض اتفاقية قرض من الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية لمشروع انشاء صندوق لتمويل مشروعات العائدين من الكويت والعراق مؤكدين ان الاتفاقية تمس كرامة مصر ومجحفة رغم انه لولا شباب مصر لما تحررت الكويت . وتركزت اعتراضات النواب حول ان معدل سعر الفائدة على القروض التى سيمنحها هذا الصندوق للعائدين سيكون مقاربا لمعدل الفائدة التجارية السائدة ، وفترات السماح والاسترداد لمدد اطول من المتعارف عليه تجاريا مما يمثل عبئا على المستفيدين من المشروع وهم من الافراد المصريين العاطلين عن العمل بسبب ازمة الخليج !!

لذلك قرر المجلس ارجاء نظر الاتفاقية .



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

طاقة نور

عفــوا .. أيهــا الأشــقاء !

تصــوروا : « القرض اليابانى » جاء أكثر تيسيرا من « القرض الكويتى »

بكل وضوح القول منذ البداية .. إننى لم اختر هذا العنوان « عفوا ايها الأشقاء » لرغبة فى التخفيف من وطأة حديث له طعم العلقم .. وجدته يثور كبركان داخل النفس .. ويدفع القلم بعنف الى التخلى عن صمت لم يعد يطيقه ..

كما ان العنوان الذى اخترته .. ليس « مدخلا مناسبا » اهتديت اليه .. لكى اعبر على استحياء عن احاسيس مؤلمة تعتمل فى اعماق القلب .. ولم يعد القلب ـ بعد نفاد صبر ـ قادرا على كتمانها ..

إذن عنوان « عفوا ايها الأشقاء » ليس اكثر من مجرد فرط ادب اعتاده القلم المصرى العفيف .. حين يخاطب الذين يفترض انهم أشقاء .

واعترف اننى جاهدت النفس طويلا .. لكيلا يفلت القلم من لجامه .. ويتمرد على صمته .. وذلك تقديرا منى لدقة الموقف وحساسيته .. وتقديرا لجهد القيادة المصرية فى إعادة التئام الجرح العربى الغائر .. واملا فى ذات الوقت فى ان تاتى الايام سريعا .. بمواقف واجراءات كويتية .. تخيب ظنى السيىء بالاشقاء .. وتؤكد لى انهم بالفعل لا بالقول اشقاء .. يقدرون عمليا ما قدمه أشقاؤهم المصريون من اجلهم .. فى سنوات التعمير من قبل .. وفى ملحمة التحرير من بعد .

لكن ما حدث ويحدث من جانبهم .. اراه الآن بعد طول تذرع بالصبر و « الروية » يعطى القلم العذر كله .. فى ان ينطق على الفور بمكنون الصدر .. فى تعبير شخصى .. عن راى ذاتى بحت .. ليست له ولا يدعى ادنى صلة بـ « موقف رسمى » من قريب .. ولا من بعيد .. فهى اولا واخيرا رؤية لمواطن عادى .. لا تعاتب عنها حكومة مسئولة .. كما انها كلمات لقلم حر .. لا تسال عنها صحيفة تصدر فى مناخ ديمقراطى .. لم تعرفه بعد المنطقة العربية ..

• • •

اعود الآن الى موقف سابق .. كنت لا احب استعادته .. لانه يؤلم النفس من اعماقها .. موقف كان الصدر يضيق له وبه حتى يكاد يختنق .. موقف الأيام التاريخية التى تلت تحرير الكويت من الغاصب العراقى على ايدى ابطال مصر الذين تصدروا وانجزوا مهمة الاختراق المستحيل لخنادق النيران المشتعلة وكانت باعتراف قادة التحالف من اصعب المهام .. اذكر الآن « ردود الفعل » الكويتية الاولى إذا كانوا قد نسوا .. فلقد اسرعوا الى شكر اشقاء آخرين .. دون ان يقرنوا ذلك بشكر مصر .. وتسابقت التصريحات المسئولة الى صدر صفحاتهم تعرب عن امتنانها وعرفانها لجهود قوات عربية اخرى .. كان لها فضل الاسهام فى « الرمز » .. اكثر مما كان لها من تاثير « الفعل » للقوات المصرية .. هذا غير المبادرة بارسال برقيات التقدير المطولة الى قوات غربية فى التحالف اشادت بكل الفضل لها .. وحين إستشعر البعض قدرا من الخجل .. كانت تفلت عبارات تقدير مقتضبة لاداء القوات المصرية فى ملحمة التحرير .. تذكر فى مناسبات متفرقة .. تنشرها صحفهم فى اخبار قصيرة .. هذا كله الى جانب تغنى الاعلام الكويتى المتواصل بالبطولات الكويتية التى حررت الأرض ، وتجنبه لذكر الموقف المصرى الا تلميحا .. هذا كله لاحظه المواطن المصرى وقتها بكثير من المرارة .

بل إن « زيارة الشكر » لمصر التى تمت مؤخرا .. جاءت بعد زيارات شكر متتالية سبقت لجميع حكام الخليج .. وقد كانت مساندتهم للحق الكويتى حتميا .. من قبيل الاخوة العربية .. وايضا من قبيل التخوف على امن دولهم من الأطماع التوسعية لغازى القرن العشرين العراقى ..

مؤكد ان « مصر الدولة » لم ولن تنتظر ابدا شكرا على واجب قومى .. ادته من موقف لها مبدئى .. ينتصر دائما للحق والعدل ..

ولكن « مصر الشعب » .. كانت تتوقع بحكم احاسيس البشر ـ وليس الملائكة ـ ان يقدم لها الشكر والعرفان قبل غيرها .. فلقد كانت للشعب وقفة رجل واحد .. وراء قيادته السياسية التى حاولت بقدر وبأقصى ما استطاعت رد المعتدى الى صوابه .. حقنا للدماء العربية .. ولما اصم اذنيه .. لم تجد بدا من الاسهام بدور فعال ومؤثر فى رده عن الأرض العربية التى اعتدى عليها شقيق عربى ..

وبدلا عما كان الشعب المصرى يتوقعه .. اخترقت اذنه اقوال عديدة مؤلمة غير مسئولة .. نطق بها بعض الاشقاء .. بذات النغمة القديمة المتعالية .. وبذات العظمة والكبر وعلو الانف .. وبكل ما كان لهم من طبائع خاصة استردوها سريعا بعد ان اعاد اليهم غيرهم

الارض .. وكان الذين حرروا لهم الارض هم اول من تلقوا الجراح فى مشاعرهم واحاسيسهم .. بل إن البعض من الاشقاء كان يتجاسر ويقول وهو فى غيبة العقل «ولماذا نموت» .. وهناك غيرنا يموت بدلا عنا باموالنا» !

• • •

ثم جاء «الموقف الكويتى» الغريب ـ من قضية المصريين الذين بح صوتهم فى رجاء التصريح لهم ولو لأيام لانقاذ امتعة شققهم المغلقة فى الكويت .. واسترداد حقوقهم المجمدة هناك .. ولقد حاول القلم مرارا وتكرارا من قبل مناشدة المسئولين الكويتيين الاستجابة للمطلب العادل .. وتمكين العاملين السابقين من المصريين من دخول الكويت بتصاريح محددة المدة لتصفية متعلقاتهم مثلما فعل السوريون واللبنانيون قبلهم .. لكن القلم المخدوع كان ياخذ من معسول الوعود حلاوة .. ثم يزوغ المسئول كما يزوغ الثعلب .. وتكرر هذا الموقف المؤسف حتى ظن الضحايا ان القلم المصرى الامين يشارك فى خداعهم .. فقد كانوا يسارعون بعد قراءة التصريحات الطيبة الى سفارة الكويت بالقاهرة .. فيجدون الوعود تبخرت .. ويقال لهم بكل هدوء الاعصاب انه مجرد «كلام جرايد» ..

وظل الحال على هذا السوء طويلا .. الى ان شكلت مؤخرا اللجنة المصرية الكويتية لتنظيم منح تصاريح دخول الكويت لوقت محدد لتصفية الاوضاع المعلقة .. وبذات الاشتراطات التى طالما دعا اليها القلم من وقت طويل !

وحتى بعد ان وافق الأشقاء .. على ما كان ينبغى ان يبادروا به من تلقاء انفسهم .. صونا لحق وكرامة الشقيق .. جاءت اعداد التصريحات التى تكرمت بها السلطات فى الكويت لاتزيد حتى الان عن ٣٣٠ تصريحا صدرت لـ ١٢٢٤ طلبا سلم للسفارة وارسل للكويت بينما رفضت السلطات ٦١٥ . طلب منها بحجة ان اصحابها عمال لم يستطيعوا اثبات وجود شقق لهم بالكويت ..

واظنه امرا لم يكن يحتاج الى ذكاء لاكتشافه .. فقد كان اصحاب الاعمال يشحنون كل عدد من العمال فى معسكر .. او فى غرفة واحدة .. مقابل اجر إقامة محددة يخصم من اجرهم .. وكان الباحثون عن لقمة العيش .. يرضون بكل الاوضاع .. يفضلون الاقتصاد فى نفقات المعيشة . لكى يدخروا من ثمار شقائهم وغربتهم .. ومعظمهم كان يودع اغلب مدخراته لدى صاحب العمل الذى يعتبره شقيقا اكبر .. فهل هذا الوضع المعروف مسبقا يقوم مبررا عادلا لحرمانهم من الحصول على تصاريح دخول للكويت لاستعادة مدخراتهم .. وما قد يكون لهم من امتعة مهما تواضعت قيمتها ؟! .. وهل إذا استمر حرمانهم من دخول الكويت بتصاريح منصوص فيها على عدم صلاحيتها للعمل .. يمكنهم رفع قضايا خارج الكويت .لاستعادة حقوق داخل الكويت ؟!

من هذا كله تملكنى احساس مدمر للاعصاب .. مؤداه ان إصدار تصاريح دخول الكويت ـ حتى بعد تنظيمها ـ لا يتم بروح الأشقاء التى كنت ارجوها .. بل يكاد يماثل عملية «خلع ضرس» امقتها .. او يكاد يقودنى الى «عملية استجداء» ارفضها ..

هذا فضلا عما بلغنى وألمنى من معاملة غريبة للمصريين الذين استدعتهم الكويت للعمل بها فمنهم من قبض راتبه بعد ٤ اشهر ومنهم وهم كثيرون لم يوقعوا حتى الان عقد العمل .. ولا يعرفون بالتالى ماهو بالضبط موقفهم فى بلد الاشقاء ؟!

• • •

ونصل اخيرا الى القرض الذى عرضه صندوق الانماء الكويتى بمبلغ ٧١ مليونا و٥٦٠ الف دينار .. لمشروع انشاء صندوق لتمويل مشروعات للعائدين من الكويت والعراق .. وهم الضحايا لبلوى فى الاصل «كويتية» .. وقد بادرت حكومة بلدهم الام مصر التى فتحت لهم احضانها .. بتقديم كل ما تستطيع لهم من رعاية .. ضاعفت من التبعات الثقيلة التى تحملها الاقتصاد المصرى بسبب المساندة للحق والعدل ..

فى ظل هذه الحقيقة التى لا مراء فيها .. جاء القرض الكويتى مصحوبا بشروط لا تليق وجد فيها نواب شعب مصر مساسا بكرامة مصر .. فقرروا فى تعبير مهذب «تاجيل النظر» فى القرض .. وهو ما يعنى عملا رفضه كلية ..

وكان مجلس الشعب له كل الحق ومعه كل الحق .. فى هذا الموقف الابى الكريم .. فقد جاء مشروع الاتفاقية المعروض على المجلس .. ينص فيه مقدمو القرض على ان الحكومة المصرية ضامنة للقرض .. وانه لا يحق لاحد ان يتقدم باى دفع ضد نصوص الاتفاقية .. ولا ان يتمسك بعدم نفاذ اى شرط من شروطها مهما كانت الأسباب ! بل واكثر من ذلك طلبوا ان تكون للمراسلات الخاصة لصندوق الانماء الكويتى حصانة مطلقة !

ورغم انهم لم يتركوا فترة سماح لبدء سداد القرض ولو ليوم واحد .. فرضوا نسبة فائدة ١,٥٪ وتصادف ان تناول المجلس قبلها اتفاقية قرض يابانى وكانت نسبة الفائدة فيه ١٪ فقط .. اى ان الغرباء كانوا اكثر تيسيرا من الاشقاء !

• • •

انتهى الان الى الافصاح الصريح ـ بغير حاجة الى الاستنتاج من احد ـ عن شعور لى غير طيب تجاه المسئولين بالكويت .. لا احمل غيرى مسئولية المشاركة فيه ما لم يفصح عنه بعد ..

المصدر : الأهـــــــــرام
التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩١

شعور بمرارة مؤلمة من تكتشف « الحقيقة الكويتية » أمام عينى .. والتى يصعب ان تسترها « ظواهر اخوية » بارعة فى تزيين الصورة بغير ملامحها الفعلية !

أقول ان الحزن كله يتملكنى على ما يمنى به المصرى من جحود الاشقاء وهو ما اعتبره قدر المصرى .. ورغم هذا لا اتصور أبدا ولا يتصور اى مصرى .. موقفا اخر لمصر فى يوم من الايام .. غير موقف العطاء لعروبته .. والمتمسك بقيمه ومبادئه .. كما لا يتوقع اى مصرى من قيادته المصرية .. سوى المضى دوما على ذات الدرب القومى .. الذى لا يقبل تفريطا بأدنى قدر فى اصالة وعراقة وعروبة مصر والمصريين .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩١

موقف يعبر .. عن خيبة الأمل

بقلم : جلال دويدار

جاء اعتراض اعضاء مجلس الشعب على شروط القرض الكويتي المقدم للصندوق الاجتماعي معبرا عن مشاعر الغضب وخيبة الأمل اللتين تسودان الشارع المصرى .

أثار هذا الموقف من جديد شجون اعداد كبيرة من المصريين الذين اصابتهم كارثة الكويت وعرضتهم للمعاناة والمصائب .

وصف بعض الأعضاء الذين تحدثوا عن شروط هذا القرض .. بانها مجحفة وتمس كرامة مصر .

طالبوا برفض الاتفاقية التى عقدت اساسا لمساعدة الشباب فى مصر على مواجهة حالة البطالة التى كان احد اسبابها ، خسائر الاقتصاد المصرى من حرب الكويت .

●●●

اعادتنى هذه المناقشات التى دارت فى مجلس الشعب الى احداث مشابهة واجهتها مصر بعد حرب اكتوبر المجيدة وانتصار قواتها على العدوان الاسرائيلى .

عرضت بعض الدول العربية على الرئيس الراحل انور السادات تقديم المساعدة الاقتصادية لمواجهة الاعباء التى ترتبت على هذا الانتصار الذى رفع من شأن الأمة العربية كلها .

وعندما بدات مفاوضات تقديم هذه المساعدة .. فوجىء الرئيس السادات بوفد المفاوضات الذى كان يراسه الوزير الكويتى فى ذلك الوقت ، عبدالرحمن العتيقى وزير المالية ، يضع شروطا لا تليق ولا تتفق ابدا مع المناسبة والدوافع القومية لتقديم هذه المساعدة .

اشترط هذا الوفد تقديم هذه المساعدة فى صورة قرض قيمته ٢ مليار دولار عن طريق ضمانات للبنوك الدولية وليس عن طريق الحكومات او صناديق التنمية العربية مباشرة .

لجاوا الى هذه الشروط لاستخدامها فى ممارسة الضغوط على مصر فى حالة تعثرها فى دفع الاقساط عندما يحين موعدها وبهدف التدخل فى شئونها الداخلية وقد حدث بالفعل ما كان متوقعا .. فعندما ثار الخلاف فى وجهات النظر بين مصر والدول العربية حول مفاوضات السلام لاستعادة الارض العربية المحتلة .. حاولت هذه الدول العربية استثمار الظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها مصر لدفعها الى تغيير موقفها .

وعندما رفضت القيادة المصرية هذا التدخل جاءت التهديدات باعلان افلاس مصر . ولولا صلابة الموقف المصرى ما توقف هذا السلوك الذى لا يتفق ومكانة مصر ومسئوليتها القومية تجاه الأمة العربية على مدى تاريخها الطويل .

والغريب ان الذين تبنوا هذه السياسة فى الصف العربى تناسوا ان موقفهم تجاه مصر ومعاناتها بعد حرب اكتوبر - التى رفعت رؤوس العرب جميعا - كان أحد الاسباب الرئيسية التى شجعت الرئيس الراحل انور السادات الى بذل الجهود من أجل التوصل الى اتفاق سلام مشرف تستعيد به مصر أرضها المحتلة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩١

●●●

لاشك ان الظروف والملابسات الخاصة كانت وراء هذه السلوكيات السلبية تجاه مصر . ولكن والحق يقال فقد اتخذت العلاقات المصرية مع بعض الدول العربية وعلى راسها السعودية مسارا جديدا بناء بعد ذلك يؤكد التقدير والتفهم لدور مصر ومسئوليتها التاريخية وهو ما عبرت عنه رسالة الرئيس حسنى مبارك الى خادم الحرمين الملك فهد بمناسبة اليوم الوطني للمملكة السعودية .

ان مصر الشامخة تمد يدها دائما بكل حب وترحاب وتفتح قلبها للتعاون عبر الحدود للامة العربية . ولكن فانه لابد أن يكون هناك تناسق وتوافق بين المواقف السياسية ومصالح المواطنين المصريين .

ومن هذا المنطلق ياتى موقف الاعلام المصرى مساهما فى التنبيه الى كل ما يؤثر على العلاقات المصرية العربية بشكل عام والكويتية بشكل خاص . وهنا لابد ان اشير انني مازلت اتلقى خطابات ومكالمات تليفونية من العاملين المصريين فى الكويت وإن كانت معدلاتها قد انخفضت تشكو من عدم صرف مستحقاتهم المالية المتمثلة فى مكافاة نهاية الخدمة .

●●●

انني ادعو المسئولين الكويتيين الى تفهم ومراعاة مشاعر الشعب وان يقوموا بترجمة التصريحات الطيبة والنية الحسنة الى سرعة فى اجراءات صرف مستحقات العمالة المصرية . وليعلموا ان الكيل قد فاض نتيجة المعاناة وظروف الحياة التى تواجهها تلك الفئة من ضحايا كارثة عدوان صدام العراق على الكويت .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩١

سفير الكويت يؤكد لرئيس مجلس الشعب:

قروضنا بفائدة ١,٥٪ وسماح ١٠ سنوات

تأشيرات دخول المصريين .. مستمرة

كتب - محمد المختار :

استقبل د . أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب أمس عبد الرزاق الكندرى سفير الكويت بالقاهرة الذى أكد حرص بلاده على كرامة مصر ، فهى الشقيقة الكبرى .

صرح د . سرور بأن الكندرى أكد له تقدير بلاده لشعب مصر وقيادته الرشيدة ، وأوضح أن اتفاقية القرض الكويتى التى أجل مجلس الشعب نظرها ثم توقيعها قبل جلاء الاحتلال العراقى ، وأن شروط القرض أفضل الشروط وأيسرها .

وقال الكندرى عقب اللقاء إن شروط القروض منها فترة سماح ١٠ سنوات ولا يتجاوز سعر الفائدة ١,٥٪ بالاضافة الى نصف فى المائة كرسوم ادارية .

ونفى الغاء تأشيرات دخول المصريين . وقال إنه يتم يوميا صرف ٥٠ تأشيرة دخول . وتم التصديق خلال أسبوع على ٤٠٠ تصريح ودخل الكويت منذ تحريرها ٩٠ ألف مصرى بعقود عمل .



سفير الكويت بالقاهرة يؤكد حرص بلاده على كرامة مصر شروط القرض الأخير أسهل من القروض السابقة

كتب ـ جمال يونس وعلى خميس :

اكد عبدالرزاق الكندرى سفير الكويت بالقاهرة حرص بلاده على كرامة مصر ، وكل انسان يعيش على الأرض العربية . علق السفير الكندرى على موضوع القرض الكويتى ، الذى اثار ضجة فى مجلس الشعب خلال الاسبوع الماضى ، ووصفه الأعضاء بانه ينال من كرامة مصر ، واضطرت الحكومة الى تاجيل عرضه على المجلس .

اوضح السفير الكويتى ، ان هذا القرض رقم ١٥ فى سلسلة القروض ، التى قدمها الصندوق الكويتى لتمويل مشروعات التنمية فى مصر ! واشار إلى ان شروط القرض اسهل من شروط القروض السابقة ، لزيادة فترة السماح إلى ١٠ سنوات ، وتسدد مصر اول قسط فى عام ٢٠٠١ . كما اكد «الكندرى» عقب لقائه امس مع الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ، ان فائدة القرض لا تتجاوز ١,٥٪ ، بالاضافة إلى نصف فى المائة مصاريف ادارية . ونفى ان يكون سعر الفائدة ١٠٪ ، كما جاء فى بعض وسائل الاعلام .

واشار إلى الاتفاق على القرض اثناء فترة الاحتلال العراقى للكويت ، وتم التوقيع عليه يوم ٢٣ «فبراير» الماضى . كما نفى السفير الكويتى ما تردد حول إلغاء التاشيرات للمصريين الراغبين فى دخول الكويت لتسوية أوضاعهم . واعلن ان السفارة الكويتية تمنح ٥٠ تاشيرة على الاقل يوميا ، و٤ الاف تصريح عدم ممانعة خلال اسبوع . واوضح ان ٩٠ الف مصرى دخلوا الكويت بعد التحرير ويحملون عقود عمل . وأكد السفير الكندرى ، ان الحكومة الكويتية تعمل على تذليل مشكلة شقق المصريين بالكويت ومكافاة نهاية الخدمة واموال البنوك . واعلن الدكتور فتحى سرور ، ان السفير الكندرى اكد تقدير بلاده لمصر شعبا وقيادة . واعرب رئيس مجلس الشعب عن حرصه على الا تؤثر هذه الامور على العلاقات بين البلدين ..



رفضوا القرض الكويتي

برافو .. نواب الشعب

بقلم : إبراهيم الويشي

اتيحت لي الفرصة ، لمتابعة جلسة مجلس الشعب ، يوم الإثنين الماضي ، والتي خصصت لمناقشة عدد من الإتفاقيات الإقتصادية العاجلة ، لإتخاذ قرارات بشانها .

طالت المناقشات واشتعلت ، حين جاء دور الإتفاقية الخاصة بقرض من الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية ، يبلغ ٢٥٠ مليون دولار ، وهي مخصصة لإنشاء صندوق ، لتمويل مشروعات المصريين ، الذين تضرروا بسبب غزو الكويت ، والذين خسروا كل شيء ، وخربت بيوتهم !!.

بعد استعراض شروط القرض ، اجمع النواب الذين تحدثوا ، على أن الإتفاقية مجحفة ، وانها تمس كرامة مصر ، سواء من ناحية إرتفاع سعر الفائدة عن المعدلات العالمية بكثير ، أو مايتعلق بفترات السماح والإسترداد .. ومن ثم أجمع النواب على رفضها ، خاصة وان الكويت قد رفضت توصية لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب ، والخاصة بمنح فترة سماح ، مدتها خمس سنوات بدون فائدة ، والا يزيد معدل سعر الفائدة عن ١٠٪ سنويا ، وذلك تيسيرا للعائدين ، باعتبار ان القرض تعويض جزئي عما اصابهم في كل من الكويت والعراق .

نعم .. رفضت الكويت التوصية ، واصرت على شروطها .. وحين تحدث د . احمد سلامة وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى ، قال بالفم المليان ، والصوت العالي ، والكبرياء الأعلى .. « إن الحكومة لا تقبل اي مساس بكرامة مصر .. ولكننا حين إستشهد ابناؤنا في الكويت ، لم نكن نبغي مقابلا لهذا .. لكننا ذهبنا للحفاظ على كرامة ابناء الكويت » .. وحين طلب الوزير تاجيل نظر الإتفاقية ، ثار معظم الأعضاء ، مطالبين برفضها ، فاوضح د . فتحي سرور رئيس المجلس ، ان التاجيل في حد ذاته ، يعتبر رفضا ضمنيا .. برافو !!.

ومنذ عشرة ايام ، حين زار الشيخ جابر الأحمد الصباح ، امير الكويت مصر ، وهو في طريقه إلى الأمم المتحدة .. اعلن اعترافه وتقديره وامتنان بلاده حكومة وشعباً ، للدور العظيم الذي اداه المقاتلون المصريون في تحرير الكويت .. واهدى ارقى الاوسمة الكويتية ، للفريق صلاح حلبي ، الذي قاد القوات المصرية ، خلال العمليات الحربية ، التي ادت الى تحرير بلاده من الغزاة المعتدين . الأمير حاول جاهداً ان يمحو من ذاكرة الشارع المصري ، ما قاله بعض الكويتيين بعد التحرير ، من ان المصريين لم يفعلوا شيئاً ، وان الفضل كله للقوات الأمريكية .. والحليفة !!.

كلام جميل ، قاله الرجل .. من باب رد الإعتبار ، وتطييب الخواطر ، والعرفان بالجميل ، للمقاتل المصري ، الذي بدا



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ - ٣ - ١٩٩١

بالإقتحام ثم تبعته القوات المشتركة .. وكان النصر ! ! .

لكن .. هل كان الشيخ جابر يعلم ان سفارته في مصر ، ظلت تتلكأ في السماح للمصريين العائدين من الكويت قسراً بالعودة لتسوية اوضاعهم المالية ؟ .. وحين حنّ قلبها امام توسلات عشرات الآلاف وزعت عليهم نماذج ، تشترط ان يكتب كل مصرى يريد السفر للكويت إقراراً بتسوية وضعه السكنى فقط ، دون ادنى إشارة إلى تسوية المستحقات المالية . إضافة الى شرط آخر ، هو ان يسافر هؤلاء المصريون بالطائرات الكويتية وحدها .. علماً بانهم سيسافرون على نفقتهم الخاصة ! ! .

طيب .. هناك اكثر من ١٢ الف سيارة خاصة بالعائدين لاتزال تحمل أرقام الجمارك .. لماذا لايسمح لأصحابها بالعودة بها براً لكي يتصرفوا فيها بالبيع خاصة وان معظمها من السيارات الكبيرة التي لاتتحملها ميزانية أي مصري كادح ؟.

هل هكذا يجب ان يعامل المصرى ، الذى أعطى شبابه ودمه وروحه وسلام في بناء دولة شقيقة وقت السلم ، وفي القتال لتحريرها وقت الحرب ؟ ! .

ولأن الجرح الجديد ، يهيج ما سبقته من جراح .. ولأنى واحد من المواطنين الذين عملوا بالكويت لمدة عشر سنوات ، فقد استيقظت في ذاكرتي صورة أليمة من الماضي.

قام انور السادات ، رحمه الله ، برحلة عربية طاف خلالها بدول النفط ، قبل زيارته لاسرائيل عام ١٩٧٩ ، محاولاً طرح مشاكل مصر الاقتصادية الخانقة امام الاشقاء ، الذين تضخمت خزائنهم ، حين كان الدم المصرى يسيل انهاراً ، كثمن للنصر العظيم في اكتوبر ١٩٧٣ . فقبل الحرب ، كان سعر برميل النفط اقل من الدولار الواحد بعدة سنتات .. وبعدها ظل يرتفع حتى وصل إلى اكثر من ٤٢ دولاراً ! ! .

لقد كنت هناك حين عقد الرئيس السادات مؤتمراً صحفياً ، في ختام زيارته للكويت ، ولم يكن بجانبه ـ وهو رئيس اكبر دولة عربية ـ سوى وكيل وزارة الإعلام .. يومها اطلق بعض الصحفيين ـ من الفلسطينيين واللبنانيين ـ قذائف الإهانة لرئيس مصر ، فسموا رحلته « جولة الجباية » ، حتي كاد يفقد اعصابه .. فانهى المؤتمر وعاد إلى مصر ، مثقلاً بالجراح الأليمة !! .

إننا لسنا دعاة تفرقة ، ولكن هناك اموراً تحتاج لوقفة حساب ومراجعة . إن من يقلب صفحات التاريخ المصرى ـ العربى ، يستطيع ان يقرا بجلاء : كم أعطت مصر ، وكم كانت تضحياتها بدون حدود .. وبلا إنتظار لمقابل . وسيقرا ايضاً ، ان مصر الصابرة ، وعلى مراحل مختلفة ، كانت هدفاً للقذف والتجريح ، من الذى يساوى والذى لا يساوى شيئاً !! .

إننى اتحدى من يشير إلى زاوية واحدة ، على الخريطة العربية ، لم تنطلق منها ، يوماً ما ، قذائف الهجوم والشتائم البذيئة ، نحو مصر !! .

وإذا كان البعض منا يقول ـ خنوعاً ـ ان هذا هو قدر الشقيق الأكبر ، الذى تفرضه مسؤولياته التاريخية ، فإننا نقول ايضاً : إن المنطق والعدل ، يفرض على "الصغار" معاملة كبيرهم بقدر اكبر من الاحترام والتقدير ...

موش كده .. ولا إيه ؟ !



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩١

الكندري لرئيس مجلس الشعب المصري:

كرامة مصر من كرامة الكويت وفائدة القرض ١,٥٪ فقط!

القاهرة. «صوت الكويت»: اكد سفير دولة الكويت لدى جمهورية مصر العربية عبد الرزاق الكندري حرص الكويت أميرا وحكومة وشعبا على كرامة مصر وكرامة الشعب المصري الشقيق.. وقال السفير عقب لقائه امس ـ السبت ـ بالدكتور احمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب ـ ان المسؤولين بالكويت يعتبرون ان كرامة مصر وهي الشقيقة الكبرى من كرامة الكويت..

ونقل الكندري لرئيس مجلس الشعب شكر وتقدير الكويت للمجلس على موقف مصر الحازم والواضح والثابت ازاء عودة الحق الى نصابه، والدور المصري سياسياً وعسكريا في تحرير الكويت.. كما نقل تحيات المجلس الوطني الكويتي لمجلس الشعب المصري.

فترة سماح عشر سنوات

وحول موضوع قرض الصندوق الكويتي الذي اجل مجلس الشعب المصري نظره، قال السفير الكندري ان هذا القرض يعد رقم ١٥ في سلسلة القروض التي قدمها الصندوق الكويتي لتمويل مشروعات انمائية في مصر، وان الشروط الواردة في هذا القرض هي أسهل الشروط حيث ان فترة السماح فيه عشر سنوات وسوف تسدد مصر اول قسط منه عام ٢٠٠١.

وبالنسبة لسعر الفائدة أكد الكندري انه لا يتجاوز ١,٥٪ بالاضافة الى ٠,٥٪ مصاريف ادارية وهذا عكس ما ردته وسائل الاعلام المصرية من ان الفائدة ١٠٪.

وأوضح الكندري في تصريحات صحافية عقب لقائه بالدكتور سرور ان هذا القرض تم بحثه اثناء فترة الاحتلال العراقي للكويت وقبل التحرير وتم التوقيع عليه مبدئيا يوم ٢٣ فبراير (شباط) ١٩٩١ ولهذا دلالة واضحة تؤكد عمق التقدير الكويتي لدور مصر وحرص الكويت على ان تساهم ولو بجزء يسير ورمزي في رفع المعاناة عن اخواننا المصريين الذين تأثروا سلبا

السفير الكندري

احمد فتحي سرور

بالغزو العراقي للكويت..

٩٠ ألف مصري في الكويت

واكد السفير الكندري انه ليس هناك مدة محددة لمنح تأشيرات موقتة للمصريين الذين كانوا يعملون في الكويت قبل الغزو العراقي لانهاء كل ما يتعلق بشققهم السكنية هناك او غيرها من المتعلقات الاخرى، وان هذه المدة مفتوحة حتى تنتهي هذه الحالات بصورة كاملة التزاماً من الحكومة الكويتية بالحفاظ على جميع حقوق المصريين.

وقال السفير انه بالاضافة لاصدار ٥٠ تأشيرة يوميا لهؤلاء الاخوة وفقاً لما اتفق عليه مع السلطات المصرية المختصة، فقد أصدرت السفارة حوالي ٤ الاف تأشيرة (عدم ممانعة) خلال أسبوع واحد، ويعني سفر تلك الاعداد التخفيف من مسألة انهاء المدخرات ومستحقات نهاية الخدمة.

واضاف ان اشتراط عدم سفر مصري الى الكويت الا بعد الحصول على عقد عمل، هو أمر مطلوب للحفاظ على كرامة ومصلحة اي مصري حتى لا يقع ضحية لأصحاب النفوس الضعيفة، وحتى لا يشكل المغادرون دون عقد عمل عبئا على انفسهم وعلى السفارة المصرية في الكويت.. وقال الكندري انه يوجد في الكويت حاليا حوالي ٩٠ الف مصري من بين من كانوا في الكويت قبل الغزو، والذين يقدر عددهم بحوالي ١٩٠ الف مصري، وأكد انه لا توجد اي عقبات او مشاكل تتعلق بأوضاع شقق المصريين او مستحقاتهم او ايداعاتهم في البنوك، وانه حتى لو كانت التأشيرة كما يقال قاصرة على موضوع السكن فان هذا لا يحول على الاطلاق دون حصول المسافر على ايداعاته في البنوك او حتى البحث عن عقد عمل جديد خلال وجوده في الكويت.

وانه يمكن للمصري الذي لا يتمكن من السفر الى الكويت ان يوكل بنك مصر او اي شخص بالحصول على حقوقه هناك.

كلمات

لايمكن ان تستمر العلاقات بين مصر والكويت على ماهى عليه الآن ، كانها سر او لغز يحيط به الضباب ، ويحاول كل من له رأى أو مصلحة ان يدلى بوجهة نظره ، وتتوه الحقيقة بين مختلف الاراء .

وبالقطع هناك مصالح شخصية ، يرتبط بعضها بالعراق او بالمنظمة ، ويرتبط بعضها الاخر بالكويت . ولكن ليس هذا وحده السبب ، فهناك من له رأى موضوعي لادخل للمصلحة الشخصية فيه ، ولكن مصادر المعلومات تختلف ، وتتلون وتترك اثارا متناقضة فى نفوس الناس ، وهذا يؤثر بدوره على العلاقات الرسمية ، لا الشعبية فقط ، بين مصر والكويت .

وقد وصل الامر فى الايام الاخيرة الى الحد الذى اتخذ فيه مجلس الشعب المصرى قراراً خاصا بتاجيل او رفض قرض كويتى لمصر ، وقيل تحت قبة المجلس كلام كثير حول كرامة مصر ، وحول دور مصر فى حرب تحرير الكويت ، وحول المعاملة غير المتوقعة وغير الكريمة من جانب الكويت لمصر بعد كل مافعله المصريون من اجل الكويتيين ، وقيل فى هذه المناسبة ان قرضا يابانيا منحته الحكومة اليابانية لمصر ، كان اكرم واكثر عددا ومجاملة من القرض الكويتى الذى تقرر تاجيله او تقرر رفضه بطريقة مهذبة بعد ان قيل ما قيل ، صراحة وعلانية ونشرته الصحف على الناس .

وفى صحف امس ، نبا يقول ان السيد عبدالرزاق الكندرى سفير الكويت فى القاهرة قام بزيارة الدكتور احمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب ، وعبر له عن حرص بلاده فى الا تمس كرامة مصر او تخدش ، واكد السفير ان القرض الذى اثير حوله الجدل ، كان القرض الخامس عشر من سلسلة القروض الكويتية لمصر ، وان فترة السماح التى حددت كانت عشر سنوات ، وان الفائدة المحددة فى هذا القرض لم تكن عشرة فى المائة كما اثير فى مجلس الشعب ، ولكنها كانت اثنين فى المائة ، فى رواية احدى الصحف ، وواحدا ونصفا فى المائة فى رواية اخرى ، كما اضاف السفير ان ٩٠ الف مصرى عادوا الى اعمالهم بالكويت ، وان منح المصريين من العاملين السابقين بالكويت تاشيرات دخول اليها لحل مشكلاتهم فيها ، عملية مستمرة يوميا دون توقف ، فما هو السبب فى أن تثار تحت قبة مجلس الشعب مسالة التعنت الكويتى وقسوة الشروط التى تريد الكويت فرضها على مصر ، ومنها ان تكون فوائد القرض عشرة فى المائة بدون فترة سماح ، ثم يقول السفير الكويتى ان فترة السماح تبلغ عشر سنوات وان الفائدة لاتزيد على ١,٥ أو ٢ فى المائة ، كيف يمكن تفسير مثل هذا الخلاف الذى بني عليه قرار تاجيل الموافقة على القرض بدلا من رفضه . واين وجه الحقيقة فى ذلك كله .

ولست أدافع عن الكويت ولا اهاجم الذين يهاجمون الكويت ، وكل ما اريد قوله هو ان نراعى الحقيقة والموضوعية بقدر الإمكان ، فان كان الكويتيون يخطئون فى تصرفاتهم معنا ، رددنا على ذلك بما يقتضيه الموقف ، اما اذا كانوا أبرياء ، فلا داعى للتشويش والاثارة وتهييج الخواطر ، وافساد العلاقة بين القطرين الشقيقين .

محمود عبدالمنعم مراد



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩١

أنقذوا هذه الشركات .. !

ناشدت الشركات المتضررة من عدم صرف مستحقاتها في الصفقة المتكافئة مع العراق ـ حوالي ٦٦ مليون دولار ـ بوقف سداد الفوائد على القروض الخاصة بهذه المديونية ابتداء من غزو الكويت في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ ، أو تجميد هذه القروض وعدم المطالبة بسدادها .

ودعت الشركات الى سداد مستحقات الشركات المصدرة ، أو جزء منها ، بصفة عاجلة على أن تسترد هذه المستحقات خصما من التعويضات المقررة من دول الخليج والدول والهيئات الأخرى للحكومة المصرية عن أضرار أزمة الخليج .

وتأتي مناشدة الشركات في ظل اصرار بعض البنوك على تحصيل أصل الدين بعد تهديدها بوقف التعامل مع الشركات المتضررة ، ووصلت مديونية بعض الشركات الى مبالغ يتجاوز رأس مالها مما يهدد استمرارها في العملية الانتاجية والتصديرية .



المصدر : الأحـــــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩١

١٠ مليارات دولار لدعم الدول العربية التى أضيرت من حرب الخليج وفى مقدمتها مصر

الكويت - وكالات الانباء

تم الاتفاق بين دول الخليج لتطوير اقتصاديات الدول العربية التى اضيرت من حرب الخليج والتى وقفت الى جانب القرار الدولى بطرد العراق من الكويت وفى مقدمتها مصر

وقد تقرر أن يتم انشاء صندوق خاص لهذا الهدف براسمال قدره ١٠ مليارات دولار يتم تمويله من دول الخليج الست ويحدد نصيب مساهمة كل دولة فى الصندوق على اساس نسبة دخلها وانتاجها من البترول

وسيكون الصندوق على غرار مشروع مارشال الذى انشاته اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية للمساهمة فى توزيع القروض والمساعدات المالية واعادة تطوير المشروعات التى دمرت او توقفت اثناء الحرب

ومن اهم برامج الصندوق تطوير البنية الاساسية ومشروعات استصلاح الاراضى فى مصر

وسوف يتم اعلان مجلس ادارة الصندوق ليبدا العمل عقب اجتماع وزراء اقتصاد الدول الخليجية فى الكويت فى نوفمبر القادم



المصدر : رأى الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ....

تقرير للبنك المركزى يؤكد :

أزمة الخليج أهدرت الموارد العربية وانهكت قواها الاقتصادية

ذكر تقرير حديث للبنك المركزى المصرى أن الأحداث الجسام التى مرت بها المنطقة العربية نتيجة الغزو العراقى لدولة الكويت ألقت بظلال كثيفة على مسيرة التعاون العربى نحو التنمية بل وأهدرت الموارد العربية وتسببت فى انهاك قواها الاقتصادية فى الوقت الذى بدأت فيه الاقتصاديات العربية مرحلة من التحسن والدخول فى مرحلة من النشاط النسبى بعد فترة ركود سادت منذ أوائل الثمانيات .

وقال التقرير ان التحسن المذكور انعكس فى صورة تزايد الانفاق على الاستثمارات لعام ١٩٨٩ بنسبة ١١,١٪ على الرغم من انخفاض العجز الكلى لميزانيات الدول العربية ليقتصر على ٧٪ فقط من الناتج الأجمالى المحلى مقابل ٩,٨٪ فى عام ١٩٨٨ .

وأشار التقرير الى ان الاقتصاد العربى مازال يعانى من العديد من المشاكل وبعض اوجه القصور فقد بلغ الدين العربى العام الخارجى بنهاية ١٩٩٠ نحو ١٣٦ مليار دولار بمايمثل ٨٧٪ من جملة الناتج القومى للدول المقترضة كما ارتفع حجم خدمة الدين الخارجى خلال العام نفسه الى ١٢,٢ مليار دولار وهو ماينعكس بصورة مباشرة على نصيب الفرد من الناتج الاجمالى المحلى حيث تراجع ليصل الى ١٨٠٠ دولار للفرد سنوياً .

ومازال منحنى واردات الدول العربية من السلع المصنعه فى تزايد حيث تصل الى ٧٠٪ من جملة الواردات بينما اقتصرت الصادرات المصنعة على ٢٠٪ من إجمالى الصادرات فى الوقت الذى تمثل فيه التجارة العربية البينية ٦,٥٪ من اجمالى التجارة العربية الخارجية .

وعلى الصعيد المحلى أشار التقرير الى ان الناتج المحلى الاجمالى حقق معدل نمو بلغ ٥,١٪ بانخفاض طفيف عن معدل النمو المستهدف ٥,٤٪ ليصل الى ٤٧,٩ مليار جنيه ، وحقق ناتج القطاعات السلعية زيادة بمعدل ٤,٥٪ ليمثل ٤٧,٥٪ من اجمالى الناتج المحلى حيث نمت الصناعة بمعدل ٧,٣٪ والزراعة بمعدل ٢,٨٪ والكهرباء ٥,٩٪ والتشييد ٥٪ فى حين انخفض ناتج القطاعات البترولية بمعدل ١,١٪ خلال عام ١٩٩٠ أما قطاعات الخدمات الانتاجية فقد حققت نمواً قدره ، ٥,٥٪ تتجه نمو كل من



قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس ، بمعدل ٧,١٪ وقطاع التجارة والتأمين بمعدل ٤,٦٪ وقطاع السياحة بمعدل ٧,٩٪ أما قطاعات الخدمات الاجتماعية فقد بلغ معدل النمو بها ٥,٨٪ .

وقدر التقرير ان يصل العجز فى الموازنة الى نحو ٨ مليار جنيهة بزيادة قدرها ٩,٦٪ عن العام المالى السابق مقابل عجز كلى قدره ٤,٩ مليار جنيه وعلى الرغم من هذه الزيادة فإن نسبة العجز الكلى الى الناتج الاجمالى قد انخفضت الى ٩,٥٪ عام التقرير مقابل ١١,٣٪ العام الاسبق .

ولاحظة التقرير تراجع العجز فى ميزان المعاملات الجارية والتحويلات بنسبة ١٠,٦٪ ليبلغ ٣,٩ مليار جنيه على الرغم من تزايد عجز الميزان التجارى بنسبة ٤,١٪ ليصل رصيده الى ١٩,١٪ حيث بلغت الصادرات المصرية نحو ٥,٧ مليار جنيه بزيادة ٢١,٣٪ من العام السابق .

ووفقا للتقرير فإن حجم الاستثمارات الفعلية نحو ٤٩,٣ مليار جنيه وتم تنفيذ ٧٤,١٪ منها عن طريق القطاع العام وقام القطاع الخاص بتنفيذ ٢٥,٩٪ استأثرت القطاعات السلعية بأكثر من نصف اجمالى الاستثمارات مما يعكس التوجه نحو اصلاح الاختلالات الهيكلية ..

وفاء الجاحدين !!

حتى الجاحدين ربما من فرطة شعورهم بالذنب ـ يرغبون (احيانا) فى ان يتظاهروا بالوفاء !! ولكن الاوفياء الاصلاء .. غالبا ما يفسدون على هؤلاء « الجاحدين » المحترفين هذه المتعة المزيفة .. فيكشفونهم وهذا ما حدث فى مجلس الشعب المصرى .. عندما رفض اعضاؤه ذلك القرض الكويتى الربوى المجحف .. لمصر .. والذى خصص لمساعدتها فى استيعاب ضحايا عمال مصر .. الذين فقدوا عملهم فى الكويت !

وهذه والله ماساة تثير من الغثيان قدر ما تثير من الغضب .

فلم تبخل مصر بتقديم دمائها ..

ولكنهم بخلو بتقديم بضعة دنانير لمساعدة ضحاياهم من العمال المصريين .

لم تتاخر مصر .. عن دخول الكويت .. ورفع اول علم عربى فى عاصمتها .. فى مواجهة العدوان العراقى .. ورد عرب الكويت بذكر فضل حتى الذين لم يشتركوا فى تحريرها .. عدا الجيش المصرى .. الذى يسبب ذكره حساسية غريبة بل ومرارة ـ لا ندرى مصدرها ـ فى حلوق بعض الاشقاء ..

فمن فضائل اخلاقياتهم التى يعتزون بها « التابط شرا » لمن يحسن اليهم .. حتى لقد اطلقوا على احد مشاهيرهم « تابط شرا » .. ومن اهم امثالهم التى سمعتهم يرددونها .. « اضربوا بالمداس .. يحطك فوق الراس » ويبدو ان هذا هو منطقهم .. الذى لم نتعامل به معهم .. عندما تركنا دماءنا تسيل على رمالهم من اجل مبادىء لا يعرفونها .. وعندما طالبناهم ـ بادبنا المعروف ـ برد مستحقات عمالتنا المصرية .. فلم نحصل منهم إلا على (الكثير) من القبلات .. والقليل من الدينارات .. بل وكانت خطتهم احلال العمالة الاسيوية ـ اصبحت بعد حرب الخليج ٨٩ ٪ ـ محل العمالة العربية بما فيها العمالة المصرية ،

ويبدو انه لا حل امامنا للحصول على حقوق مصر ومستحقات ابنائها سوى ان .. نفهم منطقهم .. وان نعيد قراءة امثالهم .. لعلنا نستطيع ان نعرف المسافة ـ المجهولة لدينا ـ بين الراس و .. المداس .. »

حامد سليمان

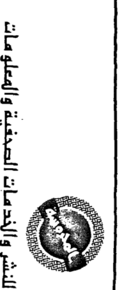


الانتهاء من وضع مشروع البنك العربى للانشاءات والتعمير

البنك يهدف لعلاج الآثار المترتبة على أزمة الخليج

انتهت الاجهزة الاقتصادية المختصة من وضع التصور المصرى لمشروع انشاء بنك عربى للانشاء والتعمير ، يتم عرض المشروع خلال مؤتمر المصارف العربية ، الذى سيعقد فى روما يوم ١٨ نوفمبر المقبل . يحضر المؤتمر وفد مصرى يضم الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء الاسبق ، والدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والدكتور يوسف بطرس المستشار الاقتصادى ، وعدد من الخبراء ورجال البنوك . كما يشارك فى المؤتمر ممثلون عن الدول العربية والاوروبية ومسئول كبير عن صندوق النقد الدولى ، يتوقع ان يكون الدكتور عبد الشكور شعلان المدير التنفيذى للصندوق .

وتتوقع الاوساط الاقتصادية ان يصل رأسمال البنك العربى للانشاء والتعمير الى عشرة بلايين دولار ، ويكون هدفه مواجهة الاثار التى ترتبت على ازمة الخليج ، ودعم الدول التى تأثرت موازين مدفوعاتها نتيجة هذه الازمة ، والمساهمة فى تمويل التجارة العربية ، وتطوير اسواق المال والاستثمار فى المنطقة العربية .



سفير الكويت يرد على مقال جلال دويدار :

تم اقرار القرض قبل تحرير الكويت بفائدة ٢٪

كل التقدير لدور مصر فى دعم الحق ونصرة المبادىء

الاخ جلال دويدار
تحية طيبة وبعد

لقد نشرت صحيفتكم الموقرة بتاريخ ٩١/٩/٢٧ مقالا بقلمكم تحت عنوان « موقف يعبر عن خيبة الامل » تناولتم فيه موضوع القرض الكويتى المقدم لتمويل صندوق استيعاب المواطنين المصريين العائدين من دول الخليج والعراق بسبب الغزو العراقى للكويت ، وفى هذا الخصوص اود ان ابين النقاط التالية :ـ

اولا :ـ ان القرض المذكور قيمته ١٤,٤ مليون دينار كويتى وهو يعتبر القرض الخامس عشر الذى يقدمه صندوق التنمية الكويتى لتمويل مشاريع التنمية فى جمهورية مصر العربية الشقيقة ، وفى اطار القواعد واللوائح المنظمة لعمل الصندوق فان مدة القرض ثلاثون عاما منها عشر سنوات كفترة سماح من دفع الاقساط وبحيث يبدأ دفع القسط الاول من مصر فى عام ٢٠٠١ ، اما بالنسبة لسعر الفائدة على القرض المذكور فهو لايتجاوز ٢٪ .

ثانيا :ـ ان هذا القرض قد تم بحثه بين الصندوق الكويت والجهات المصرية عندما كانت الكويت مازالت ترزح تحت احتلال قوات الغزو العراقى لاراضيها ، كما تم التوقيع عليه يوم ٢٣ فبراير ١٩٩١ اى قبل ان تبدأ العمليات الحربية البرية لتحرير الكويت ولعلك تشاركنى الراى ان حرصنا على مناقشة هذا الموضوع وفى وقت لم تتضح الصورة بشكل جلى بالنسبة لبلادى لم يأت من فراغ وانما تقديرا منا للاخوة التى تجمعنا بالاشقاء فى مصر وللدور الرائد الذى لعبته مصر دعما للحق ونصرة للمبادىء . ومشاركة منا ولو بشكل رمزى فى رفع المعاناة عن اخواننا المصريين والتى بالتاكيد لم تكن باى حال من الاحوال سببا فيها .

ثالثا :ـ هناك من يحاول ان يشير او يستنتج ان اتفاقية القرض المذكور تضمنت شروطا مجحفة او مسا بكرامة مصر ، وفى هذا الخصوص اود التاكيد على ان الكويت فى كل تعاملاتها وعلاقاتها مع الدول الاخرى تحرص دائما ان يكون الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة هما الاساس الوحيد فى التعامل وخاصة عندما يرتبط الامر بدولة شقيقة ورائدة نكن لها كل التقدير والاحترام . ومن ناحية اخرى فان اتفاقية القرض المذكور بحثت شروطها بشكل مكثف ونوقشت تفاصيلها بكل دقة من قبل المسئولين فى الحكومة المصرية وبالتالى لدى كل اليقين انه لو كان فيها اى شروط مجحفة او اى شىء يشير ولو من بعيد الى المس بكرامة مصر ، فان الجهات المصرية المعنية لم تكن تقوم بتقديم الاتفاقية الى مجلس الشعب المصرى الموقر للتصديق عليها .

رابعا :ـ اشرتم فى مقالتكم الى ما اطلقتم عليه احداث مشابهة واجهتها مصر بعد حرب اكتوبر . وحقيقة الامر ان ما ذكرتموه امر لايخص الكويت وحدها وانما حدث انه بعد حرب ٧٣ اتفقت دول خليجية هى المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة على انشاء صندوق خاص للتنمية فى مصر يبدأ براس مال قدره الفا مليون دولار تستخدم للتنمية الزراعية والصناعية فى مصر لتستقطب يدا عاملة وتصدر ما يفيض عن حاجة مصر ، ولم تكن المفاوضات بين ممثلى الدول الاربع مع ممثلى مصر تنصب على شروط معينة بقدر ما هى تحدد اطار عمل الصندوق وادارته وليس تدخلا فى عمل السلطة المصرية او املاء شروط عليها ، ولاتعلم ان الرئيس السادات رحمة الله قد خامرته شكوك فى حسن النوايا خاصة وان الدول التى ساهمت فى الصندوق تكن لمصر عظيم التقدير وكان بامكان مسئولى مصر رفض المشروع لو كان به مساس للتفضل بالاطلاع وعملا بمبدأ حرية الراى وحق الرد .وتوضيحا للامور وحرصا منا جميعا على علاقات الود والمحبة التى تربط بين جمهورية مصر العربية ودولة الكويت وروابط الاخوة بين الشعبين الشقيقين فاننى ارجو منكم التكرم بنشر هذا التوضيح .

عبدالرزاق عبدالقادر الكندرى
سفير الكويت بالقاهرة



القاهرة ـ الكويت:

وضع النقاط فوق الحروف!

■ القاهرة ـ كرم جبر:

■ انتهى مهرجان المناصرة والمساندة والتاييد.. ودخلت العلاقات المصرية ـ الكويتية مرحلة وضع النقاط فوق الحروف.. وبمعنى ادق تبخرت الوعود والآمال، وبدات وسائل الاعلام المصرية تعكس ما سمته «بركان يثور داخل النفس»، بعد نفاد الصبر من مواقف الاشقاء.

قد يكون هذا الواقع وراء الزيارة المزمع ان يقوم بها الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء المصري للكويت في اواخر تشرين الاول (اكتوبر) الحالي.. والمؤكد انه سيحمل في حقيبته ملفات كثيرة، مملوءة بالمشاكل، التي بحثت عشرات المرات، وصدرت بشانها قرارات، ولكن لم يدخل اي منها حيز التنفيذ.

□□ الاتجاه العكسي!

كانت مشكلة القرض الكويتي لمصر، اخر ما فجر مشاعر الغضب في مجلس الشعب المصري، ولم يحدث منذ سنوات طويلة ان تعرضت دولة عربية لمثل هذا النقد والمناقشة الحادة، ورفض عدد كبير من نواب مجلس الشعب الموافقة على الاتفاقية مؤكدين انها مجحفة وتمس كرامة مصر.

واصل الحكاية ان صندوق الانماء الكويتي عرض تقديم قرض لمصر، يخصص لانشاء صندوق لتمويل مشاريع العائدين من الكويت والعراق.. واشترط مشروع اتفاقية القرض ان تكون الحكومة المصرية ضامنة للقرض، وان تكون للمراسلات الخاصة لصندوق الانماء الكويتي حصانة مطلقة، وانه لا يحق لاحد ان يتقدم باي دفع ضد نصوص الاتفاقية، ولا ان يتمسك بعدم نفاذ اي شرط من شروطها مهما كانت الاسباب.

ولم تترك الاتفاقية فترة سماح لسداد القرض، وحددت نسبة فائدة ١,٥٪ ومثلها مصاريف ادارية.. وعلى الرغم من ان قيمة القرض لا تتجاوز ٧٢ مليون دينار كويتي «٢٥٠ مليون دولار»، الا ان الفائدة المرتفعة ستجعل سعره مقاربا لمعدل الفائدة الذي تمنحه البنوك التجارية، مما يجعله عديم الجدوى.

واثار المواجع في هذا التوقيت ان الحكومة اليابانية تقدمت لمصر بقرض اكثر يسرا، من حيث فترة السماح والفائدة التي تبلغ ١٪ فقط، وكان طبيعيا ان تثور مشاعر الغضب ضد القرض الكويتي، بعد حملة التاييد الرسمي والشعبي لقضية الشعب الكويتي حتى بعد انتهاء حرب الخليج.

واعتبرت الدوائر الاقتصادية المصرية ان القرض الكويتي هو صورة طبق الاصل، للقرض الكويتي الذي قدم لمصر عام ١٩٧٧ قبل القطيعة مع السادات باشهر قليلة.. اذ اشترطت الحكومة الكويتية في ذلك الوقت ان تقوم الحكومة المصرية بتقديم اعانات للبنوك الدولية، ورفضت ان تقدم هذه الضمانات لصناديق التنمية العربية.

واستغل هذا الموقف ضد الحكومة المصرية في اسوا صورة، حيث تم ابلاغ مؤسسات التمويل الدولية بان مصر مفلسة ولا تلتزم سداد ديونها، مما كان يعني في النهاية امتناع هذه المؤسسات عن اقراض مصر، وتشديد الخناق حولها.

ووفقا لهذا المفهوم راى بعض اعضاء مجلس الشعب المصري ان هذا القرض المكبل بالشروط المجحفة، لا يتناسب تماما والتضحيات التي قدمتها مصر من اجل تحرير الكويت.. علاوة على ان خسائر مصر بسبب حرب الخليج وعودة العمالة المصرية من الكويت والعراق، تحتم



المصدر : الكفاح العربي

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ....

رفض الاتفاقية، لانها تفترض رهن اموال الحكومة لسداد القرض. لذا بادر المجلس الى اتخاذ قرار بتاجيل الاتفاقية.. واوضح مصدر برلماني ان هذا يعني رفضا ضمنيا لها.

□□ الحقوق الضائعة

اما المشكلة الثانية الملحة التي طفت على سطح العلاقات المصرية ـ الكويتية، فتتعلق بمنح تاشيرات دخول موقتة الى الكويت، للمصريين الذين كانوا يعملون فيها قبل الغزو العراقي، وممن لا تتوافر لهم فرص عمل حالية، وذلك لتصفية اوضاعهم المتعلقة بالسكن، وتعويضات ومكافات نهاية الخدمة.. والملاحظ ان هذه المشكلة بحثت عشرات المرات، وصدرت بشانها عشرات التصريحات، ولكنها ما زالت مستمرة.

ووصل الامر الى درجة نشر اعلانات بالصحف المصرية.. تحت عنوان «مستحقات وحقوق العاملين بالكويت».. يقول احدها «يعلن مكتب المحامين الدكتور... والدكتور، بالتعاون مع مكتب المحامي... بالكويت، عن استعدادهما لمتابعة تحصيل حقوق المصريين العاملين بالكويت، سواء في القطاع الحكومي ام الاهلي، وحل المشاكل مع الشركات واصحاب المنازل بالكويت والمطالبة بالاضرار والتعويضات. ولمزيد من المعلومات رجاء الاتصال بـ......».

وقطعت المباحثات المصرية ـ الكويتية في هذا الشان وقتا طويلا، حيث تقرر تاسيس لجنة مشتركة بين البلدين، لبحث اسس محددة لمنح تاشيرات دخول موقتة الى الكويت.. وتلقت اللجنة سيلا من الطلبات، تجاوز ٣٠٠ طلب في اليوم الواحد.

وتواجه هذه المشكلة اكثر من ١٠٠ الفا مصري من اجمالي ١٩٠ الفا كانوا يعملون في الكويت قبل الغزو، عاد منهم حتى الان حوالى ٩٠ الفا.. ورفض الجانب الكويتي التصريح لعدد كبير بالسفر.. اما لان اصحابها لم يتوافر لهم سكن خاص حيث كانوا يعملون لدى القطاع الخاص، وهو الشرط الاساسي للحصول على التاشيرة.. او لان اصحابها لم يستطيعوا ان يثبتوا ان لهم سكنا خاصا بالكويت.

وحقيقة الامر ان هذه المشكلة اصبحت مستعصية الحل، لان عددا كبيرا من العمالة المصرية قبل الغزو لم يكن له سكن خاص، وكان معظمهم يعيش في «احواش» ـ عشرة او عشرون فردا في غرفة واحدة، او في الاماكن التي يوفرها لهم اصحاب العمل ـ علاوة على ارتفاع اسعار السكن في الكويت بشكل خرافي، وتدني اجور العمالة المصرية الى اقصى درجة.

وازدادت المشكلة تعقيدا بعد صدور تصريحات كثيرة نسبت لمسؤولين كويتيين، بانه من حق كل مصري ان يسافر الى الكويت لتسوية اوضاعه المعلقة، فتكوم الاف المصريين امام السفارة الكويتية ولم يستجب احد لمطالبهم.. واصدر عبد الرزاق الكندري سفير الكويت بالقاهرة تصريحا قال فيه: من لا يستطيع السفر يمكنه ان يوكل بنك مصر في الكويت مقابل ٣٠ دينارا لتسوية مستحقاته وحل مشاكله.

□□ كشف حساب

خيبة الامل هي النغمة السائدة الان في وسائل الاعلام المصرية من مواقف الاشقاء.. بعد اشهر طويلة من التاييد الحافل.. عقبها فترات صمت وهدوء، وتذكير بالتضحيات التي قدمتها مصر في حرب تحرير الكويت، والخسائر التي لحقت بها بعد الغزو.

هناك راي يقول ان وسائل الاعلام ـ حكومية



ومعارضة - اتخذت هذا الموقف من تلقاء نفسها، من دون توجيه رسمي.. بل انها فرضت موقفها الاعلامي على الموقف الرسمي.

الدليل على ذلك ان صحيفة الاهالي الناطقة بلسان حزب التجمع، رفعت شعار «نحن ضد الغزو والاحتلال.. ولكن....».. وتحت كلمة «لكن» تركت المجال لمختلف فصائل الحزب للتعبير عن ارائها.. بعض الاعضاء البارزين مثل الدكاترة ابراهيم سعد الدين وعمرو محيي الدين واسماعيل صبري عبد الله اخذوا موقفا اكثر تاييدا للكويت من الموقف الرسمي.. وفصيل اخر اقترب بشدة من الموقف العراقي.

اما حزب الوفد، فقد حسم المعركة مبكرا، وسار في الركب الكويتي حتى النهاية.. والتمست جريدة الوفد العذر للكويت عن توقيع الاتفاق الامني مع الولايات المتحدة، وارجعت السبب الى جريمة صدام والخوف من تكرارها.

اما الصحف القومية فقد بدات تتحدث في الاونة الاخيرة في اتجاهين:

الاول: التذرع بالصبر والروية، بعد نفاد الصبر على كتمان جفاء الاشقاء، حيث كان شعب مصر يتوقع الوفاء والعرفان، بعد وقفته وقفة رجل واحد خلف قيادته السياسية، لارجاع الحق الى اصحابه.

الثاني: دعوة للاشقاء ان يعودوا الى حظيرة العروبة، وان يسارعوا الى ترجمة التصريحات الطيبة والنيات الحسنة الى اجراءات وقرارات تخدم الاهداف الاستراتيجية العربية، وتعيد وحدة الصف.

لهذا السبب، لم يعد الراي العام يصدق كثيرا من التصريحات الوردية التي تصدر من الطرفين.. ومهما اقسم اصحابها بان العلاقات بين البلدين قوية ومتينة وتسير الى الامام.. فهناك استفسارات عديدة لم تقدم لها اجوبة شافية:

- فلماذا عادت القوات المصرية بشكل مفاجىء بعد حرب تحرير الكويت، وهل يكفي القول بانها ادت مهمتها وعادت للوطن؟
- ولماذا لفظ اعلان دمشق انفاسه الاخيرة، ودبت الروح في اتفاقيات امنية بين الكويت والولايات المتحدة ودول غربية اخرى؟
- ولماذا تراجعت دول الخليج تماما عن فكرة انشاء صندوق لمساعدة مصر وسوريا، مكافاة لهما على مواقفهما من الازمة.
- ولماذا حرمت الشركات المصرية من فرصة المشاركة في عمليات اعمار الكويت، وفازت الشركات الغربية بكل «الكعكة»؟
- ولماذا وضعت الكويت شروطا متشددة لاقراض مصر، على الرغم من ضالة القرض، وتخصيصه لضحايا الغزو؟

بالتاكيد ان رئيس الوزراء المصري الذي يستعد لزيارة الكويت اواخر الشهر الحالي، يضع في اعتباره اعادة بلورة العلاقات المصرية - الكويتية من جديد.. في ضوء ما يحقق مصالح الدولتين.. فليس من مصلحة مصر استجداء الكويت.. وليس من مصلحة الكويت الضغط على مصر.■■

□ سفير النمسا :

٥ ملايين دولار لمصر لتعويضها عن خسائر حرب الخليج

اكد الدكتور بيتر برامبرج سفير النمسا بالقاهرة اهمية الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك مؤخرا للنمسا ووصفها بانها كانت ناجحة بكل المقاييس .

واوضح برامبرج ان الحكومة النمساوية قررت تقديم حوالى ستين مليون شلن نمساوى مايعادل خمسة ملايين دولار لمصر لمساعدتها فى مواجهة الصعوبات والاضرار الاقتصادية التى تعرضت لها من جراء حرب الخليج .

مؤتمر الغرف التجارية يطلب :

رفع اعفاء ضريبة الايراد العام الى ٥ آلاف جنيه

صرف حقوق المصدرين المصريين لدى العراق والكويت

كتب علي المغربي ووليد عبدالعزيز

اصدر المؤتمر السابع للغرف التجارية توصياته صباح أمس . اشترك في أعمال اللجان التي أعدت التوصيات وزراء التموين والمالية والتأمينات الاجتماعية والاقتصاد ونواب رؤساء البنك المركزي وهيئة الاستثمار . أشاد المؤتمر بتجاوب الدولة في تنفيذ توصيات المؤتمر السادس وأكد انه على يقين من تنفيذ توصيات هذا العام لتجاوب الوزراء والمسئولين خلال المناقشات .

وقد طالب المؤتمر بالاسراع في تنفيذ الضريبة الموحدة التي سبق لرئيس الوزراء الاعلان عنها .. لأن تعدد الضرائب الحالية تصل الى اكثر من ٤٠٪ من الدخل العام أو الايراد العام للمنشأة أو رجل الاعمال والموظف أيضا . اقترح المؤتمر رفع نسب الاعفاء للاعباء العائلية الى ١٨٠٠ جنيه للأعزب و ٢٤٠٠ جنيه للمتزوج و ٣٠٠٠ جنيه للمتزوج ويعول وأن تكون الشريحة المعفاة من ضريبة الايراد العام ٥٠٠٠ جنيه .

كما طالب المؤتمر باعادة النظر في ضريبة المبيعات لتضمن التنفيذ وتحقيق العائد المرجو منها مع تأكيد المؤتمر على العمل بها على أن تجرى المناقشة من خلال الاتحادات ورجال الأعمال .

- الغاء رسم الدمغة النوعية والنسبي على رأس المال الذي يحصل سنويا بنسبة ١٢٪ على النشاط وأن يكون رسم الدمغة على رأس المال المدفوع فعلا مع تخفيض رسوم الدمغة التي تزايدت في الفترة الأخيرة والتي تقررت على صور المستندات التي يحتفظ بها الممول .
- استكمال السجل العيني لتحديد الملكية الزراعية والعقارات .
- سرعة استخدام رقم ضريبي موحد لكل ممول على مستوى الجمهورية .
- عدم اهدار الدفاتر المنتظمة المقدم عنها اقرارات معتمدة من محاسب قانوني .
- اعادة النظر في نسبة خصم ٥٪ لحساب ضريبة المبيعات المحصلة من أصحاب المخابز الافرنجية .
- اعفاء الطوب الطفلي الآلي من ضريبة المبيعات أسوة بحديد التسليح والاسمنت .
- مراجعة الضرائب المفروضة على بعض الحرف التي انقرضت واعفائها من الضرائب .
- اعادة النظر في تعديل قانون البنوك مع اعداد مشروع قانون جديد للجهاز المصرفي يتفق والمتغيرات العالمية .


Bibliotheca Alexandrina
0462833